الــصـــحـــيـــح

من سيرة الإمام علي عليه السلام

(المرتضى من سيرة المرتضى)

الطبعة الأولى
١٤٢٩هـ. ـ ٢٠٠٩م.

المركز الإسلامي للدراسات

الـــصـــحـــيـــح

من سيرة الإمام علي عليه السلام

(المرتضى من سيرة المرتضى)

السيد جعفر مرتضى العاملي

الجزء التاسع عشر

المركز الإسلامي للدراسات

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الثالث:

علي عليه السلام وقتل ودفن عثمان..

الصلاة بالناس في اللحظات الأخيرة:

تقدم قول بعض الرويات: أن المؤذن جاء إلى علي «عليه السلام» في اليوم الذي منع فيه عثمان الصلاة، فقال من يصلي بالناس؟

فقال: ادع خالد بن زيد.

فدعاه، فصلى بالناس. فهو أول يوم عرف أن اسم أبي أيوب الأنصاري خالد بن زيد. فصلى أياماً، ثم صلى علي بعد ذلك بالناس[(١)].

صلاة الجمعة والعيد لعلي عليه السلام:

والذي صلى بالناس الجمعة والعيد حتى قتل عثمان هو علي «عليه السلام» كما صرحت به بعض النصوص[(٢)].

وثمة نص آخر يقول: إنه «عليه السلام» أمر سهل بن حنيف، فصلى اليوم الذي حصر فيه عثمان الحصر الآخر بالناس، وهو ليلة أول ذي الحجة

---

(١) راجع: الكامل في التاريخ ج٣ ص١٨٧ وتاريخ الأمم والملوك ج٣ ص٤٤٧ و (ط أخرى) ص٤٢٣ والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج٢ ق١ ص١٤٦.

(٢) تاريخ الأمم والملوك ج ٣ ص ٤٤٧ و (ط أخرى) ص٤٢٣ والكامل في التاريخ لابن الأثير ج٣ ص ١٨٧ والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج٢ ق١ ص١٤٦.

إلى يوم العيد. ثم صلى علي بالناس العيد، ثم صلى بهم حتى قتل عثمان[١]..

ونقول:

نحب أن نشير هنا إلى أمور..

أولها: إن المؤذن ـ وهو سعد القرظ ـ قد جاء إلى علي «عليه السلام» يسأله من يصلي بالناس، ولم يأت الزبير، ولا طلحة، ولا سعداً، ولا غير هؤلاء من الصحابة، فدل ذلك على أن محط أنظار الناس من حيث الوثاقة والقرار هو علي «عليه السلام»، فلا يصح قياس أحدٍ به..

الثاني: إنه «عليه السلام» لم يقدم نفسه للصلاة بالناس، ربما لأنه لم يرد أن يدخل في وهم أحد أنه «عليه السلام» يريد أن يتخذ ذلك ذريعة للخلافة، أو مبرراً للحضور الأدبي في محافل تداول الحديث عن هذا الموضوع..

فربما يهيئ ذلك فرصة لبعض الفئات لإدعاء أن أبا بكر كان محقاً فيما أقدم عليه، لأنه صلى بالناس في أيام رسول الله، كما يزعمه له بعض محبيه..

وهذا الأمر وإن كان لم يكن صحيحاً في حد نفسه، لكن من الذي سيتمكن من إقناع الناس بكذب ما يزعم حول هذا الموضوع؟!..

---

(١) تاريخ الأمم والملوك ج٣ ص٤٤٧ و (ط أخرى) ص٤٢٣ والكامل في التاريخ ج٣ ص ١٨٧ والعبر وديوان المبتدأ والخبر (ط مؤسسة الأعلمي) ج٢ ق١ ص١٤٦ و (ط دار الفكر ـ تحقيق خليل شحادة، سنة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م) ج٢ ص٥٩٧.

وكيف يمكن إقناع البسطاء بعدم صحة الإستدلال بهذا الأمر على الخلافة حتى لو فرض حصول ذلك بالفعل ـ بالنسبه لأ بي بكر أو غيره؟!..

الثالث: ادعت الرواية المتقدمة أن اسم أبي أيوب عرف في ذلك اليوم الذي صلى فيه يوم الحصار بسبب تصريح علي «عليه السلام» به..

ونحن نشك في ذلك؛ فإن الرواية لم تذكر إن كان سعد القرظ قد سأل علياً «عليه السلام» عن المقصود بهذا الإسم، فلو كان مجهولاً لديه لسأله عن ذلك..

ومعرفة سعد القرظ باسمه ليس بأولى من معرفة سائر الناس من أهل بلده وغيرهم به..

كما أن من غير الطبيعي أن يبقى اسم هذا الرجل مجهولاً للناس كلهم طيلة خمسة وثلاثين عاماً، وهم يعيشون معه، وليسوا معزولين عنه.. فلماذا لم يخطر على بال أي منهم أن يسأل عن إسم هذا الرجل المجهول؟!

الرابع: إن الإمام «عليه السلام» إذا كان حاضراً بنفسه، فإنه هو الذي يتولى صلاة الجمعة والعيدين، ولا يتقدم عليه أحد إلا على سبيل التعدي. فلذلك نلاحظ أنه «عليه السلام» أوكل أمر الصلاة اليومية لشخص، وتولى هو بنفسه ما يعود الأمر فيه للإمام حال حضوره، ولم يكله إلى أحد..

وهذه إشارة منه «عليه السلام» لمن يريد التوثب على أمر الخلافة بغير حق، بأن عليه أن يعرف حده، فيقف عنده..

الخامس: إن الروايتين المتقدمتين تتعارضان حول صلاة أبي دجانة أو سهل بن حنيف بالناس، ابتداء من أول ذي الحجة.

ولا يندفع التعارض بالقول: بأن أحدهما صلى بعض الأيام، وصلى الآخر بعضها الآخر، لأن التعارض يبقى قائماً فيما يرتبط بأول أيام ذي الحجة على الأقل..

إلا إن كان احدهما قد صلى الظهرين، والآخر قد صلى الصبح والعشاءين ولكنه جمع لا شاهد له..

إلا إذا قلنا: إن أحدهما صلى المغرب والعشاء.

علي عليه السلام في لحظة قتل عثمان:

وقد قال مروان لسعد بن أبي وقاص: «إن كنت تريد أن تذب عنه (أي عن عثمان) فعليك بابن أبي طالب، فإنه متستر، وهو لا يجبه».

فخرج سعد، حتى أتى علياً وهو بين القبر والمنبر، فقال: يا أبا الحسن، قم فداك أبي وأمي، جئتك ـ والله ـ بخير ما جاء به أحد قط إلى أحد: تصل رحم ابن عمك، وتأخذ بالفضل عليه، وتحقن دمه، ويرجع الأمر على ما نحب، قد أعطى خليفتك من نفسه الرضا.

فقال علي «عليه السلام»: تقبل الله منه يا أبا إسحاق. والله ما زلت أذب عنه حتى أني لاستحيي. ولكن مروان، ومعاوية، وعبدالله بن عامر، وسعيد بن العاص هم صنعوا به ما ترى؛ فإذا نصحته، وأمرته أن ينحيهم استغشني حتى جاء ما ترى.

قال: فبينما هم كذلك، جاء محمد بن أبي بكر فسارَّ علياً، فأخذ علي بيدي. ونهض علي وهو يقول: «وأي خير توبته هذه»؟!

فوالله ما بلغت داري حتى سمعت الهائعة: «إن عثمان قد قتل إلخ..»[١].

ونقول:

١ ـ قد يقال: إن هذا لا ينسجم مع ما ذكره بعضهم من أنه «عليه السلام» لم يكن في المدينة حين حصر عثمان، ولا شهد قتله[٢].

٢ ـ إن اعتراف مروان بمكانة أمير المؤمنين «عليه السلام»، يؤكد بغيه عليه حين خرج عليه في حرب الجمل.

٣ ـ إن علياً «عليه السلام» بيّن لسعد: أنه قام بواجبه على أتم وجه، واستنفد ما عنده. فلا معنى لترغيبه بمعونته بهذه الصورة، وكأنه يريد أن يتحف علياً بأمر لا عهد له به..

٤ ـ إن إحالة الأمر على معاوية وابن عامر، ومروان، وسعيد يعني: أن الأمر لا يحسمه قول عثمان، لأن قراره ليس بيده، بل بيد غيره.

٥ ـ إنه «عليه السلام» قد أفهم سعداً أن الوساطة لا تجدي، بل ستكون عواقبها سيئة، فإنه «عليه السلام» إذا نصحه، وأمره أن ينحي هؤلاء ـ يعني معاوية، ومروان، وسعيد، وابن عامر ـ عنه، فإنه يستغشه.

٦ ـ وقوله: حتى جاء ما ترى، يشير إلى أن الأمر تفاقم إلى حد لم يعد لهم فيه حيلة، فقد فات الأوان، وظهر أن علياً «عليه السلام» كان محقاً في

---

(١) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٣٧٧ و ٣٧٨ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤١٠ والغدير ج٩ ص١٤١.

(٢) راجع: مجمع الزوائد ج٧ ص٢٣٠ والغدير ج٩ ص٢٤٤.

موقفه، فقد جاء الخبر بقتل عثمان في تلك اللحظة.

وهنا جاء السؤال: وأي خير توبته هذه!

اللهم خذ لعثمان حتى ترضى؟!:

عن قيس بن عباد البصري، قال: شهدت علياً «عليه السلام» يوم الجمل يقول كذا: اللهم إني أبرأ إليك من دم عثمان. ولقد طاش عقلي يوم قتل عثمان، وأنكرت نفسي. وأرادوني على البيعة، فقلت: والله، إني لأستحي من الله أن أبايع قوماً قتلوا رجلاً قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: ألا أستحي ممن تستحي منه الملائكة؟! وإني لأستحيي من الله أن أبايع ـ وعثمان قتيل على الأرض، لم يدفن ـ من بعده.

فانصرفوا، فلما دفن رجع الناس إلي فسألوني البيعة، فقلت: اللهم إني مشفق لما أقدم عليه، ثم جاءت عزيمة فبايعت، فلقد قالوا: يا أمير المؤمنين، فكأنما صدع قلبي. فقلت: اللهم خذ مني لعثمان حتى ترضى(١).

وفي لفظ ابن كثير: فلما قالوا: أمير المؤمنين. كأن صدع قلبي. وأمسكت(٢).

---

(١) راجع: المستدرك للحاكم ج٣ ص٩٥ و ١٠٣ والبداية والنهاية ج٧ ص١٩٣ و (ط دار إحياء التراث) ج٧ ص٢١٦ ومختصر تاريخ دمشق ج١٦ ص٢٥٢ وتاريخ مدينة دمشق ج٣٩ ص٤٥٠ رقم ٤٦١٩ وتاريخ الخلفاء ص١٥٢ والغدير ج٩ ص٣١٣.

(٢) راجع: البداية والنهاية ج٧ ص١٩٣ و (ط دار إحياء التراث) ج٧ ص٢١٦ والغدير ج٩ ص٣١٣.

ونقول:

أولاً: إن من المعلوم: أن لقب أمير المؤمنين خاص بعلي «عليه السلام» حباه الله ورسوله به.. وقد جمع العلامة ابن طاووس مئات الأحاديث الدالة على هذه المنحة في كتاب سماه: اليقين، وكتاب آخر، اسمه: التحصين، وقد طبعا كلاهما..

وكان الناس يخاطبونه «عليه السلام» بهذا الاسم منذئذ. ثم عدا الآخرون على هذه الفضيلة، وسلبوها منه، وأطلقوها على أنفسهم..

فما معنى تصوير هذه الرواية علياً «عليه السلام»، وكأنه قد فوجئ حين خوطب بأمير المؤمنين وتحرج، حتى ليصدع قلبه منه؟!..

ثانياً: هذا الحديث في غاية الضعف بمحمد بن يونس الكديمي، الذي كان يضع الحديث على رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وقد وضع أكثر من ألف حديث.. ووصفوه بأنه كذاب. فراجع ما قاله فيه أبو داود، والقطان، والشاذكوني، والقاسم المطرز، والدارقطني، وابن حبان، وابن عدي، وابن صاعد، وعبد الله بن محمد، والحاكم أبو أحمد، وابن عقدة وغيرهم[1].

---

(١) راجع: الكامل لابن عدي ج٦ ص٢٩٢ و ٢٩٤ وتهذيب التهذيب ج٩ ص٥٣٩ والموضوعات لابن الجوزي ج٣ ص٢٦٢ وكتاب المجروحين لابن حبان ج٢ ص٣١٢ والضعفاء والمتروكين ص٣٥١ وتاريخ الإسلام للذهبي ج٢١ ص٣٠٢ وفيض القدير ج١ ص٦٩٦ والجرح والتعديل للرازي ج٨ ص١٢٢ والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي) ج٢ ص١٢٦ والغدير ج٥ =

ثالثاً: لو كان عقل علي «عليه السلام» قد طاش يوم قتل عثمان، وكان متألماً لقتله، حتى لقد صدع قلبه حين خوطب بكلمة يا امير المؤمنين، فلماذا لا يسعى في تكفينه وتغسيله، والصلاة عليه، ودفنه؟! بل بقي ثلاثة أيام ملقى على بعض مزابل المدينة؟!

ولماذا لا يأمرهم بدفنه في مقابر المسلمين؟!

ولماذا لم يذكره بكلمة ثناء؟! ولم يذكر مظلوميته؟! ولم يحضر إلى قبره؟! ولم يلم قاتليه؟!

رابعاً: إن كان عثمان عزيزاً إلى هذا الحد، فلماذا لم يسل سيفه ذا الفقار، ويبادر إلى نصرته، وكان يستغيث به بشعر الممزق:

فإن كنت مأكولاً فكن خير آكـــل وإلا فأدركــنـــي ولمـــا أمــــــزق

ولا يصح قولهم: إن عثمان لم يرض بنصرة علي «عليه السلام»، إذ ـ فضلاً عما ذكرناه آنفاً ـ لماذا رضي بنصرة معاوية، وعبد الله بن عامر، وسعيد بن العاص، وابن أبي سرح، وطلب الجنود منهم. ولا يرضى بنصرة علي «عليه السلام»؟!

فإن قيل: لعله خاف من أن يستفيد علي «عليه السلام» من ذلك لجهة

= ص٢٦٦ وج٩ ص٣١٣ وج١٠ ص١٠١ والوضاعون وأحاديثهم ص٢٨٥ عن المصادر التالية: تاريخ بغداد ج٣ ص٤٤١ وتذكرة الموضوعات ص١٤ و١٨ وشذرات الذهب ج٢ ص١٩٤ وميزان الإعتدال ج٣ ص١٥٢ واللآلئ المصنوعة ج٢ ص١٤٢ و ٢١٥ وطبقات الحفاظ ج٢ ص١٧٥.

انتقال الخلافة إليه بعده.

فإنه يقال: إذا احتفظ عثمان بحياته كخليفة، فباستطاعته أن يتدبر هذا الأمر. كما فعل عمر في قصة الشورى.. فإنه رتبها بطريقة لا يمكن لغير عثمان أن ينال هذا الأمر.

خامساً: قال العلامة الأميني:

«**وليته كان يسكت عنه يوم قام به وقعد، وقال على رؤس الاشهاد:** قام ثالث القوم، نافجاً حضنيه، بين نثيله ومعتلفه، وقام معه بنو أبيه، يخضمون مال الله خضم الإبل نبتة الربيع، إلى أن انتكث فتله، وأجهز عليه عمله، وكبت به بطنته.

وقال في اليوم الثاني من بيعته في خطبة له: ألا إن كل قطيعة أقطعها عثمان، وكل مال أعطاه من مال الله فهو مردود في بيت المال، فإن الحق القديم لا يبطله شيء، ولو وجدته قد تزوج به النساء، وفرق في البلدان، لرددته إلى حاله. الخ.

وليته كان لم يجابهه بقوله: ما رضيت من مروان ولا رضي منك إلا بتحرفك عن دينك وعقلك، وإن مثلك مثل جمل الظعينة سار حيث يسار به.

وليته كان لم يكتب إلى المصريين بقوله: إلى القوم الذين غضبوا لله حين عصي في أرضه، وذهب بحقه، فضرب الجور سرادقه على البر والفاجر، والمقيم والظاعن، فلا معروف يستراح إليه، ولا منكر يتناهى عنه.

وليته كان لم يقل: ما أحببت قتله ولا كرهته، ولا أمرت به ولا نهيت عنه.

أو كان لم يقل: ما أمرت ولا نهيت، ولا سرني ولا ساءني.

وليته كان لم يخطب بقوله: من نصره لا يستطيع أن يقول: خذله من أنا خير منه، ومن خذله لا يستطيع أن يقول: نصره من هو خير مني.

وليته كان لم ينفر أصحابه إلى قتال طالبي دم عثمان بقوله على صهوة المنبر: يا أبناء المهاجرين، انفروا إلى من يقاتل على دم حمال الخطايا. الخ.

وليته لما قال له حبيب وشرحبيل: أتشهد أن عثمان قتل مظلوماً. كان لم يجب بقوله: لا أقول بذلك.

وليته.. وليته(١)..

سادساً: بالنسبة لحياء عثمان واستحياء الملائكة منه، فلا ندري ما نقول فيه، فهل تستحي الملائكة ممن يقول لعمار بن ياسر: يا عاض أير أبيه؟! أو يا ماص بظر أمه؟!.

وهل تستحي الملائكة ممن يعلن توبته على المنبر، ويعترف بمخالفاته، ثم بعد ذلك يتراجع عن التوبة، وينقض ما اعترف به، ويدعى أن المصريين قد عرفوا أن ما بلغهم عن إمامهم كان باطلاً، فرجعوا إلى بلادهم؟!

وهل تستحي الملائكة ممن يكفِّر صحابة رسول الله «صلى الله عليه وآله» ويكتب الآفاق يستقدم الجند للبطش بهم وقتلهم، لمجرد أنهم يطالبونه بالكف عن المخالفات التي يمارسها هو وعماله؟!..

سابعاً: ذكرنا في الجزء الثاني من كتابنا الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله»: أنهم يزعمون: أن الحديث عن استحياء الملائكة من

---

(١) الغدير ج٩ ص٣١٥ و ٣١٦.

عثمان. قد قاله «صلى الله عليه وآله» بمناسبة كشفه «صلى الله عليه وآله» فخذه أمام أبي بكر وعمر، ثم سترها أمام عثمان..

وقد بينا: أنها قصة مفتراة جملة وتفصيلاً، فلا يمكن أن يكون علي «عليه السلام» قد اعتمد عليها في كلامه.

ثامناً: ما معنى قوله «عليه السلام»: اللهم خذ مني لعثمان حتى ترضى؟ هل أذنب في حق عثمان؟! أو هل قصّر في مد يد العون له؟! ألم ينصره مرة بعد أخرى، ثم كان عثمان هو الذي ينكث عهوده. ولا يفي بوعوده؟!

وعدا ذلك، ألم يكن عثمان من المهاجمين لبيت الزهراء «عليها السلام»؟ ومن غاصبي موقعه ومقامه؟!

تاسعاً: كيف ينسبون إلى علي «عليه السلام» أنه قد صدع قلبه، واستحيا من أن يبايعه قتلة عثمان، ثم يقولون: «تهافت الناس على علي بالبيعة تهافت الفراش حتى ضلت (أو ضاعت) النعل، وسقط الرداء، ووطئ الشيخ. ولم يذكر عثمان، ولم يذكر له»(١)..

وذكر الطبري: أن المصريين قالوا لعثمان ـ حين أنكر أن يكون كتب الكتاب ـ: فالكتاب كتاب كاتبك؟!

---

(١) وصفين للمنقري ص٦٥ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٣ ص١١١ والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج١ ص٧٨ و (تحقيق الشيري) ج١ ص١٠٥ والغدير ج٩ ص١٠٥.

قال: أجل. ولكنه كتبه بغير إذني.

قالوا: فالجمل جملك؟!

قال: أجل، ولكنه أخذ بغير علمي.

قالوا: ما أنت إلا صادق أو كاذب.

فإن كنت كاذباً، فقد استحققت الخلع. لما أمرت من سفك دمائنا بغير حقها.

وإن كنت صادقاً فقد استحققت أن تخلع لضعفك وغفلتك، وخبث بطانتك؛ لأنه لا ينبغي لنا أن نترك على رقابنا من يقتطع مثل هذا الأمر دونه، لضعفه وغفلته إلخ..[١].

فكيف يصح نسبة هذا الإستدلال إلى علي «عليه السلام»، والحال أنهم يقولون إنه قد بلغ به «عليه السلام» الأسف على عثمان إلى الحد الذي يجعله يطلب من الله أن يأخذ لعثمان منه حتى يرضى..

يا لله، وللدعوى الكاذبة!!:

قالوا: ثم أمر علي «عليه السلام» بدفن عثمان، فحمل وقد كان مطروحاً على مزبلة ثلاثة أيام حتى ذهبت الكلاب بفرد رجليه، فقال رجل من المصريين وأمة (كذا): لا ندفنه إلا في مقابر اليهود!

---

(١) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٣٧٥ و ٣٧٦ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٠٨ والغدير ج٩ ص١٨٣.

قال حكيم بن حزام: كذبت أيها المتكلم! لا يكون ذلك أبداً ما بقي رجل من ولد قصي.

قال: فحُمل عثمان على باب صغير، قد جازت رجلاه من الباب، وإن رأسه ليتقعقع، وأتي به إلى حفرته، فتقدم حكيم بن حزام فصلى عليه(١).

ونقول:

نلاحظ في هذا النص أمرين:

أولهما: ألم يكن عثمان وبنو أمية في غنى عن هذه المهانة؟! فبعد أن كانت الدنيا كلها في أيديهم أصبح الرمز والرجل الأول فيهم مطروحاً على مزبلة ثلاثة أيام.. تنهشه الكلاب، وتذهب بفرد رجله، ثم يدفن في مقبرة اليهود!! مع أنه يكفي عثمان أن يفي ببعض الوعود التي قطعها على نفسه لعلي «عليه السلام»، وأعلن التزامه بها على المنبر، لتطفأ النائرة، وتعود الأمور إلى مجراها الطبيعي، أو شبه الطبيعي.

ثانيهما: إننا لا ندري كيف نعالج موقف حكيم بن حزام، ونحن نرى:

ألف: أنه لم يكن لحكيم ذلك الأثر في الدفاع عن عثمان، أو في مساعدته أيام الحصار.. كما أننا لم نجده بادر إلى رفع عثمان عن المزبلة التي كان مطروحاً عليها، ولا طرد الكلاب عنه، ولا منعها من نهش جثته حتى ذهبت بفرد رجله..

ب: وقد دفن عثمان في حش كوكب ـ مقبرة اليهود بالفعل.. ولم يحرك

---

(١) كتاب الفتوح لابن أعثم ج٢ ص٢٤٧ و (ط دار الأضواء) ج٢ ص٤٣٦.

حكيم بن حزام ولا غيره من بني أمية ساكناً، ولم يقتل أحد من ولد قصي في سبيل المنع من ذلك!!

بل هم لم يحضروا لتشييع جنازته، ولا شهدوا دفنه!!

علي عليه السلام يتدخل لدفن عثمان:

قال الشريف المرتضى «رحمه الله» عن منع الصحابة من دفن عثمان: «ولم يقع التمكن من دفنه إلا بعد أن أنكر أمير المؤمنين «عليه السلام» المنع من دفنه، وأمر أهله بتولي ذلك منه»(١).

وعن أبي بشير العابدي، قال: «نبذ عثمان ثلاثة أيام لا يدفن، ثم إن حكيم بن حزام القرشي، وجبير بن مطعم بن عدي كلّما علياً في دفنه، وطلبا إليه أن يأذن لأهله في فعل ذلك، وأذن لهم علي.

فلما سمع الناس بذلك قعدوا له في الطريق بالحجارة، وخرج به ناس يسيرٌ من أهله، ومعهم الحسن بن علي «عليه السلام»، وابن الزبير، وأبو جهم بن حذيفة، بين المغرب والعشاء، وهم يريدون به حائطاً بالمدينة يقال له: حش كوكب، كانت اليهود تدفن فيه موتاهم.

فلما خرج به على الناس رجموا سريره، وهموا بطرحه، فبلغ ذلك علياً،

---

(١) الشافي في الإمامة ج٤ ص٣٠٦ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٣ ص٦٤ وإحقاق الحق (الأصل) ص٢٥٧ ونهج الحق ج٣ ق١ ص١٨٧ و (ط دار الهجرة) ص٣٠٢.

فأرسل إليهم يعزم عليهم: ليكفُّن عنه، فانطلقوا به حتى دفن في حش كوكب[١]..

زاد في نص آخر قوله: وجاء أناس من الأنصار ليمنعوا من الصلاة عليه، فأرسل علي «عليه السلام»، فمنع من رجم سريره. وكف الذين راموا منع الصلاة عليه.

ودفن في حش كوكب، فلما ظهر معاوية على الأمرة، أمر بذلك الحائط، فهدم وأدخل في البقيع، وأمر الناس فدفنوا موتاهم حول قبره حتى اتصل بمقابر المسلمين بالبقيع[٢]..

ونقول:

لا بأس بملاحظة ما يلي:

---

(١) تاريخ الأمم والملوك ج٣ ص٤٣٨ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١٠ ص٦ و ٧ وج٢ ص١٥٨ والغدير ج٩ ص٢٠٨ و ٩٣ وراجع: الفتوح لابن أعثم (ط الهند) ج٢ ص٢٤٢ وعن (الترجمة الفارسية) ص١٩٥ و (ط دار الأضواء) ج٢ ص٤٣٦ وعن الكامل في التاريخ ج٣ ص٩١ وبحار الأنوار ج٣١ ص٣٠٧ و ٣٠٨ وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص٢٩٤ وكتاب الأربعين للشيرازي ص٦١٤ ومناقب أهل البيت للشيرواني ص٣٧١.

(٢) بحار الأنوار ج٣١ ص١٦٧ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٢ ص١٥٨ والكامل في التاريخ ج٣ ص١٨٠.

أنت الخصم والحكم:

لا شك في أن قريشاً قد تمالأت على إقصاء علي «عليه السلام»، وعملت على تصغير عظيم منزلته، وقطع رحمه.. ولكن ذلك لم يمنع علياً «عليه السلام» من الإصرار على معاملتها بالحق، وبما يقتضيه النبل والكرم، والعفو والصفح عمن يكفر ولا يشكر.

وها هي قريش تجد نفسها مضطرة إلى اللجوء إلى علي «عليه السلام» لمداواة بعض الجراح التي كانت هي التي أعطت المبررات لإلحاقها بها.. ولم يكن لعلي «عليه السلام» يد في شيء من ذلك كله..

رغم أنه جرح نشأ من إصرارهم على اغتصاب حقه «عليه السلام»، ثم من سوء الاستفادة من ذلك الحق الذي اغتصب بالذات..

فوجدت في علي «عليه السلام» الرجل الذي ينأى بنفسه عن كل ما هو صغير.. وكل ما هو شخصي ليفكر ـ فقط ـ في مصلحة الإسلام العليا، ويعمل بما يمليه عليه واجبه الشرعي، بكل حرص وصدق واندفاع، فحاول أن يدفع أي تعد حتى على أعدى أعدائه، وأبغض الخلق إلى الله وإليه..

لماذا حش كوكب؟!:

١ ـ وقد دفن عثمان في حش كوكب، وإنما دفنه هناك محبوه بعد ثلاثة أيام من قتله.. مع أنه لا يجوز دفن المسلم في مقابر غير المسلمين..

ولم نجد أحداً حتى علياً «عليه السلام» اعترض على ذلك، أو أدانه ولو بكلمة.

ونحسب أن الظروف الصعبة التي واجهوها هي التي دعت المهتمين بدفن جنازته لهذا التصرف.. كما أن هذا الواقع الأليم وربما أمور أخرى هو الذي فرض على علي «عليه السلام» وعلى غيره من الصحابة السكوت، وعدم التدخل في هذا الأمر، ما دامت النفوس ثائرة، والجراح فائرة..

وقد يستسيغ بعضهم أن يقول: إنه بعد مضي عدة أيام على دفنه في ذلك الموضع، أصبح «عليه السلام» أمام محذورين:

أحدهما: أنه لم يعد بالإمكان الكشف عن الجثة، لأن ذلك يعتبر هتكاً للميت، لا يرضاه الإسلام..

والثاني: إبقاؤه في مقابر غير المسلمين، فكان لا بد من الرضا بأقل المحذورين خطراً وضرراً..

وهذا أمر يحتاج على المزيد من التروي والتقصي لمعرفة مبرراته، وحيثياته.

٢ ـ إن معاوية حاول أن يتخلص من غائلة دفن عثمان في مقابر اليهود، وفي مكان كان حُشّاً، فارتكب خطأ فاحشاً بإلحاقه مقبرة اليهود والموضع الذي كان حشّاً بمقابر المسلمين..

وبذلك يكون قد كرس ما هو خطأ بنظره بخطأ أكبر وأخطر.. لا سيما وأنه صار يفرض على الناس أن يدفنوا موتاهم في موضع يمنع الشارع من دفن المسلمين فيه من جهتين:

إحداهما: أنه حشّ.

والأخرى: أنه مقبرة لليهود..

ولو أنه أبقى الأمر على ما كان عليه لكان أولى، لأن الأمر يقتصر على

إبقاء جثة عثمان في موضع دعت الضرورة إلى دفنها فيه، ولم يعد بالإمكان تلافي ذلك..

توضيــح:

الحشّ: هو المخرج، أو فقل: الموضع الذي يتخلى فيه الناس، فإن الناس كانوا يقضون حوائجهم في البساتين.

وحش كوكب: بستان بظاهر المدينة خارج البقيع، لرجل اسمه كوكب[١].

خوف علي عليه السلام من تشييع جنازة عثمان:

وذكر ابن روزبهان: أن الصحابة كانوا يخافون من قتلة عثمان، فلذلك لم يحضروا جنازته: «حتى إن أمير المؤمنين فر منهم، والتجأ إلى حائط من حوائط المدينة، كما هو مذكور في التواريخ»[٢].

ونقول:

ألف: لقد خلط ابن روزبهان بين الأمور، فوقع في المحذور، فإن التجاء أمير المؤمنين «عليه السلام» إلى بعض حوائط المدينة إنما هو لأجل أن الناس كانوا يلاحقونه ليبايعوه بالخلافة، وهو يأبى ذلك عليهم.. وقد بقي

---

(١) راجع: صحاح اللغة ج٣ ص١٠٠١ والنهاية في اللغة لابن الأثير ج١ ص٣٩٠ وج٤ ص٢٩٠ ولسان العرب ج٦ ص٢٨٦ وتاج العروس ج٩ ص٩١ ومجمع البحرين ج١ ص٥١٨ وراجع: بحار الأنوار ج٤٨ ص٢٩٨.

(٢) إبطال نهج الباطل (مطبوع مع دلائل الصدق) ج٣ ق١ ص١٨٩.

الأمر على هذا الحال إلى أن مضت خمسة أيام من مقتل عثمان..

ولم يكن «عليه السلام» يهرب من قتلة عثمان خوفاً منهم..

ب: إن عثمان قد دفن بعد قتله بثلاثة أيام.. والمفروض: أن لجوء علي «عليه السلام» إلى بعض بساتين المدينة قد تجاوز دفن عثمان حتى مضت خمسة أيام من مقتله.. فهل فر من دفنه خمسة أيام، مع أنه دفن بعد الأيام الثلاثة الأولى؟!

ج: إن عثمان لم يدفن إلا بعد أن تدخل علي «عليه السلام» لدى الثائرين، فسمحوا حينئذٍ بدفنه.. كما أنهم حين منعوا من الصلاة عليه تدخل «عليه السلام»، فكفوا عن الممانعة.. وحين رجموا جنازاته بالحجارة، تدخل لديهم حتى امتنعوا من ذلك.

د: إن غالب الصحابة كانوا من الممالئين على قتل عثمان، وقد كتبوا إلى العباد في البلاد يدعونهم للجهاد في المدينة، وترك جهاد الكفار.. ولم يكونوا خائفين من قتلة عثمان..

والحقيقة هي: أن عدم حضور جنازة عثمان، لم يكن خوفاً من قتلة عثمان، بل كان لقناعة تكونت لدى عامة الصحابة تقضي بعدم تشييع جنازته، كما قضت بعدم حضور علي «عليه السلام» الذي لولاه لم يسمح الثائرون بدفن عثمان ولا بالصلاة عليه.

القسم الثالث:

خــلافــة علي عليه السلام

الباب الأول:

البيعـــــة..

الفصل الأول:

بعد قتل عثمان.. وقبل البيعة..

إن الأمير بعده علي عليه السلام:

١ ـ وقالوا: إن عمر بن الخطاب كان يناجي رجلاً من الأنصار، من بني حارثة، فقال: من تَحَدَّثُون أنه يستخلف من بعدي؟!

فعد الأنصاري المهاجرين، ولم يذكر علياً.

فقال عمر: فأين أنتم عن علي؟! فوالله، إني لأرى أنه إن ولي شيئاً من أمركم سيحملكم على طريقة الحق[١].

٢ ـ وعن عبد الجليل القيسي قال: ذكر عمر من يستخلف بعده، فقال رجل: يا أمير المؤمنين، علي.

فقال: أيم الله، لا يستخلفونه، ولئن استخلفتموه أقامكم على الحق وإن كرهتموه[٢].

٣ ـ عن حارثة قال: حججت مع عمر، فسمعت حادي عمر يحدو: إن الأمير بعده ابن عفان..

قال: وسمعت الحادي يحدو في إمارة عثمان:

(١) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج٢ ص٢١٤.

(٢) المصدر السابق.

إن الأمـير بعـده عـلي وفي الزبير خلف رضي[1]

ونقول:

١ ـ دلت هذه الأخبار على أن عمر كان يمهد لعثمان..

٢ ـ إن عمر بن الخطاب كان يسعى لصد الناس عن علي «عليه السلام»، بتدبير، من شأنه أن يحقق له هذا الغرض، ثم بتخويف الناس منه «عليه السلام» باعتباره رجلاً صعباً لا انعطاف لديه، ولا خيار معه سوى الإستسلام، أو الخصام إلى حد الصدام..

٣ ـ إن عمر يطلق كلامه بصورة الواثق من صحة ما يقول، فيقول: لا يستخلفونه. ورأي عمر هذا سيجد الكثيرين لا يتجاوزونه، بل يحرصون على تنفيذه بحرفيته، لا سيما وأنه يتوافق مع ميولهم، ومع نفورهم ممن يسعى لحملهم على ما يكرهونه؟!

٤ ـ إن ذلك الحادي لم يكن ليحدو بخلافة عثمان لو لم يكن عمر راضياً بذلك، بل هو الذي أمره بذلك، وقد أثبتت الأيام: أن عمر كان لا يسمح لأحد بتجاوز أمره، فضلاً عن أن يفتئت عليه، من دون رضاه ورأيه.

٥ ـ إن عمر ـ كما ظهر من الرواية الأولى ـ كان يحاول أن يعرف ميول الناس، ويسألهم عما يدور في خلواتهم من أحاديث عن الذي يستخلف

---

(١) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج٢ ص٢١٤ وتاريخ مدينة دمشق ج٣٩ ص١٨٧ وتاريخ المدينة لابن شبة ج٣ ص٩٣٢ وتاريخ الإسلام للذهبي ج٣ ص٤٧٤.

بعده..

٦ ـ لقد أقسم عمر بأنهم لا يستخلفون علياً. فمن هم أولئك الذين لا يفعلون ذلك؟! وإلى من كان يشير عمر؟!

٧ ـ لقد بايع الناس علياً «عليه السلام»، حين ترك الخيار لهم، بعد قتل عثمان.. بل لقد أصروا عليه بقبول هذا الأمر إلى حد لم نرَ له مثيلاً..

٨ ـ إن عدم ذكر ذلك الأنصاري علياً «عليه السلام» في جملة من يتحدث الناس عن استخلافهم، إنما هو لمعرفته بهوى عمر، وبهوى فريقه من قريش، وأنهم مصممون على إبعاد علي «عليه السلام» في هذه المرة أيضاً، كما أبعدوه في المرتين السابقتين.

٩ ـ أما حداء الحادي في إمارة عثمان، فنحن نشك في صحة ما نسب إليه حول علي «عليه السلام»، فان أحداً لا يجرؤ على الحداء أمام عثمان بما يخالف رأيه ورأي بني أمية.

ونحن نعلم: أن إمارة علي «عليه السلام» لا تروق لعثمان ولا لبني أمية.. كما هو ظاهر لا يخفى.

والأمر بالنسبة للزبير أيضاً لا يخرج عن هذا السياق.

طلحة يأمر ببيعة علي عليه السلام:

وحدث إسرائيل عن أصحابه: أن الأحنف بن قيس لقي طلحة والزبير، فقالا له: بايعت علياً وآزرته.

فقال: نعم، ألم تأمراني بذلك؟!

فقالا له: إنما أنت ذباب طمع، وتابع لمن غلب.

فقال: يغفر الله لكما(١).

ونقول:

١ ـ ما معنى أن يأخذ الزبير على الأحنف بيعة علي «عليه السلام»، ومؤازرته له؟! ألم يكن الزبير قد آزر علياً «عليه السلام»، وامتشق سيفه ليدافع عنه يوم السقيفة، حتى تكاثروا عليه، وأخذوا سيفه منه، وضربوا به الحجر حتى كسروه؟!

٢ ـ تقدم: أن الأحنف سأل طلحة ـ بعد أن حوصر عثمان، وأجمعوا على قتله ـ: فإن قتل فإلى من؟!

فقال طلحة: إلى علي بن أبي طالب..

فما معنى أن يعيب طلحة والزبير عمله بما أمراه به إذن؟! وقد صدق ذلك ما حدث به إسرائيل عن أصحابه.. فإن الأحنف واجههما بأقوالهما. ولم ينكر ذلك.

٣ ـ إنهما قد وصفا الأحنف بأنه ذباب طمع، وتابع لمن غلب. وهذا أيضاً من المآخذ عليهما، فإنهما لم يقتلا عثمان إلا بعد أن فرغت يداهما من الحصول على شيء من حطام الدنيا معه، ورجيا بأن يحصلا على شيء من حطام الدنيا بعده. فلما لم يجدا عند علي «عليه السلام» شيئاً من ذلك نكثا بيعته، وخرجا إلى حربه، فكان ما كان.

---

(١) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج٢ ص٢٠٨.

الأئمة قوام الله وعرفاؤه:

ومن خطبة له «عليه السلام»: قد طلع طالع، ولمع لامع، ولاح لايح، واعتدل مائل، واستبدل الله بقوم قوماً، وبيوم يوماً، وانتظرنا الغير انتظار المجدب المطر.

وإنما الأئمة قوام الله على خلقه، وعرفاؤه على عباده، ولا يدخل الجنة إلا من عرفهم وعرفوه، ولا يدخل النار إلا من أنكرهم وأنكروه.

وإن الله تعالى خصكم بالإسلام واستخلصكم له، وذلك لأنه اسم سلامة، وجماع كرامة. اصطفى الله تعالى منهجه، وبين حججه من ظاهر علم، وباطن حكم. لا تفنى غرائبه، ولا تنقضي عجائبه، فيه مرابيع النعم، ومصابيح الظلم، لا تفتح الخيرات إلا بمفاتيحه، ولا تكشف الظلمات إلا بمصابيحه، قد أحمى حماه، وأرعى مرعاه. فيه شفاء المشتفى، وكفاية المكتفى(١).

ونقول:

١ ـ قال العلامة المجلسي أعلى الله مقامه: «قيل: هذه خطبة خطب بها «عليه السلام» بعد قتل عثمان، وانتقال الخلافة إليه»(٢).

---

(١) نهج البلاغة الخطبة (بشرح عبده) ج٢ ص٣٩ ـ ٤١ وبحار الأنوار ج٣٢ ص٣٩ وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج١ ص٣١٢ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٩ ص١٥٢ وأعلام الدين في صفات المؤمنين للديلمي ص٦٤.

(٢) بحار الأنوار ج٣٢ ص٣٩.

غير أن الظاهر: أنه «عليه السلام» قد قال هذا الكلام قبل البيعة، وربما حين كان الناس يصرون عليه بقبولها. وقد يشير إلى ذلك قوله «عليه السلام»: «طلع طالع، ولمع لامع، ولاح لايح» الدال على ترقب تغيير في المسار قريب الحدوث. أو لعله قاله حين شروع البيعة.

٢ ـ إنه «عليه السلام» قد ركز على أمرين:

الأول: موقع الأئمة «عليهم السلام» ومقامهم.

والثاني: عظمة الإسلام وحقائق الدين، فإنه بالإضافة إلى إشارته إلى ظهور بوادر وصول الخلافة إلى صاحبها الشرعي، واستبدال الله بقوم قوما بعد طول انتظار تضمن ما يلي:

أولاً: تقديم المرجعية الحقيقية والإلهية للناس المتمثلة بالإمام الضامن، والمدير والمدبر والمهيمن على المسيرة وعلى التطبيق والإلتزام العملي، فإنه هو المعتضد بالرعاية والضمانة الإلهية، من خلال موقعه في البناء الإيماني وارتباطه بموقع الإمام والإمامة في البناء الإعتقادي للإنسان المسلم. فبين لنا:

ألف: أن الأئمة هم قوام الله على خلقه، يقومون بمصالحهم، ويدبرون شؤونهم، ويوجهونهم إلى ما يسعدهم.

ب: وعرفاؤه على عباده. وقد جعلهم الله تعالى في هذا المقام، لأن مهمة العريف هي التعرف على حاجات الناس وأحوالهم، وما يجري لمن هم تحت نظره، ويرفع أمرهم إلى من نصبه في موقعه هذا.

فهذا النصب الإلهي للأئمة في هذا الموقع يشير إلى أنه تعالى يريد أن يكون لهؤلاء العرفاء أثر في تلبية حاجات الناس، وفي حل مشاكلهم، ولو

على مستوى توسيط الناس لهم عند الله تعالى. وهذا يعمق ارتباط الناس بهم، والسعي للالتزام مما يدعونهم للالتزام به من أحكام وآداب وطاعات.

ج: إن الأئمة ليسوا مجرد حكام ومربين، وهداة ومعلمين للناس في الدنيا.. كما أنهم ليسوا مجرد شفعاء ووسطاء في الآخرة.

بل هم نقطة الإرتكاز في مصير هذا الإنسان في الدنيا، من لأن أمور الناس بيدهم، ولا يصل إليهم شيء إلا من خلالهم.. وفي الآخرة أيضاً من حيث إنه لا يدخل الجنة إلا من عرفهم وعرفوه. ولا يدخل النار إلا من أنكرهم وأنكروه.

ثانياً: لقد قدم «عليه السلام» المنهج الشامل، والدقيق والعميق، والمستوعب لكل قضايا الحياة بجميع حالاتها، وبسائر مجالاتها، المتمثل بدين الإسلام الحنيف الذي يضمن السلامة، كما أنه يحفظ ويرفد الكرامة.

٣ ـ ثم ذكر «عليه السلام»:

ألف: أن هذا الدين لا يرضاه الله إلا لمن امتحن قلبه للإيمان، وذلك هو ما أشار إليه «عليه السلام» بقوله: «خصكم بالإسلام، واستخلصكم له». أي أن تخصيصكم به إنما نتج عن هذا الاستخلاص لكم، لأن هذا الاستخلاص أي طلب الخلوص إعداداً لتقبله والتمازج والتفاعل معه بوسائله المحققة له، هو الذي هيأ لذلك التخصيص به..

ب: إنه «عليه السلام» ذكر أن هذا التخصيص الناشئ عن ذلك الاستخلاص لم يكن اقتراحاً، بل كانت له موجباته، وهي:

أولاً: إن الإسلام اسم سلامة، فهو يحتاج إلى هذا الاستخلاص الذي

يترتب عليه ذلك التخصيص.

ثانياً: إنه جماع كرامة، فلا يستحقه إلا أهل الكرامة، والطهارة، والنبل، ودليل هذين الأمرين:

ألف: قوله تعالى: ﴿**وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً**﴾[١]. فإن الله لا يرضى لعباده إلا السلامة والكرامة.

وقال تعالى أيضاً: ﴿**حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ**﴾[٢].

ب: إنه تعالى قد بين حججه، وهي صريحة في جامعية دينه لهذه الخصوصية..

٤ ـ وقد دلنا كلامه «عليه السلام» هنا على أن المناهج التي تعالج قضايا الإنسان، لا بد أن يكون الله تعالى هو الواضع لها، لأنه تعالى هو الخالق المطلع على الحقائق. والعالم بما يصلح هذا الإنسان ويبلغه إلى مقاصده والغايات من خلقه.

٥ ـ وعلى أن النهج لا يفرض ولا يتعامل معه بغباء ولا ببَّغائية، بل لا بد من تأصيله في عقل ووجدان المطالبين بالالتزام به بالدليل والحجة، ولذلك قال «عليه السلام»: «اصطفى الله تعالى منهجه، وبين حججه».

٦ ـ ثم بين أن هذا الدليل والحجة لا بد أن يكون ظاهراً وميسوراً

---

(١) الآية ٣ من سورة المائدة.

(٢) الآية ٧ من سورة الحجرات.

للناس، لا بالإحالة على المصطلحات الغائمة، والإيغال في الإبهامات والتعقيدات.

وذكر أن هذه الحجة تندرج تحت عنوانين:

أحدهما: ظاهر علم.

والآخر: باطن حكمة..

فالتعبير بكلمة «ظاهر» بالنسبة للعلم يشير إلى أن هذا العلم ميسور للناس، من حيث أنهم يملكون الطرق إليه.. ويمكن لكل أحد أن يناله.. عادلاً أم فاسقاً، بل مسلماً أو غير مسلم..

والتعبير بكلمة «باطن» بالنسبة للحكمة ربما للإشارة إلى أن الحكمة هي أسرار وخفايا، تؤخذ من خالق الكون والحياة، بتعليم من أنبيائه وأوصيائه، لأن الحكمة هي واقع نظامي اقتضته حقائق التكوين وأهدافه. وهذا لا يعلمه إلا الله تبارك وتعالى.

٧ ـ وبديهي أن ما اقتضت الحكمة بيانه من بواطن الحكمة، وما تيسر الوصول إليه من العلوم، من خلال الوسائل المتوفرة، هو أقل القليل. ولا بد أن تكتشف البشرية المزيد، تبعاً لما أحرزته من تقدم في العلوم.. كما أن الإمام المعصوم لا بد أن يبين من أسرار الحكمة كلما تفرض المصلحة والحكمة بيانه للناس، بملاحظة ما يستجد من حاجات.

وهذا ما أشار إليه «عليه السلام» بقوله: «لا تفنى غرائبه، ولا تنقضي عجائبه».

والظاهر: أنه «عليه السلام» يقصد غرائب ما سيكشفه العلم من أمور

جديدة وغريبة، وغير مألوفة، ولا معروفة..

ويقصد بالعجائب: ما يبينه المعصوم من أسرار الحكمة، حيث تبدو للناس، كعجائب لا يدركون ـ في الغالب ـ لها تفسيراً ولا تبريراً..

٨ ـ ثم ذكر «عليه السلام»: أن هذا الإسلام يتكفل بأمرين أساسيين، لا يمكن للحياة أن تستقر أو أن تستمر بدونهما، وهما:

الأول: إن فيه مرابيع النعم. والمرابيع هي الأمطار التي تجيء في أول الربيع، فتكون سبباً في ظهور الربيع، وفي حياة الأشجار، وفي تكوُّن الثمار، وبدون هذه المرابيع لا نبات، ولا حياة، ولا ثمار.

وإنما عبر بالمرابيع هنا لأن الإسلام يحمل معه الوسائل التي تجعل الإنسان قادراً على الإستفادة من آثارها، بمقدار ما يختار أن يقوم به من جهد في توظيف تلك المرابيع. أي أن الإسلام لا يحدد لك قدراً محدوداً من النعم بنحو يجعل لك الخيار في زيادته وفي نقيصته، بل يحمل لك وسائل الحصول على ما تشاء، ويقول لك: أنت تختار أن تحصل على النعم، وتختار أن لا تحصل، وأن تحدد المقدار الذي تريده منها. فإن المرابيع تعطيك ما يصلح لك الأرض كلها، ويهيؤها للعطاء..

الثاني: إن الإنسان يدخل على هذا العالم، ويبدأ هو باكتشافه، ويجد أن فيه الحلو والمر، والخير والشر، والحسن والقبيح، والضار والنافع، ويجد الواضحات والمبهمات، ويواجه الأنوار والظلمات، فيصير بحاجة إلى الدلالة والهداية، لأنه يحتاج في الظلمة إلى نور، وفي الشبهة إلى التبصر، والإسلام هو الذي يعطيه هذا النور.

وهذا ما قصده «عليه السلام» بقوله: «فيه مرابيع النعم، ومصابيح الظلم، لا تفتح الخيرات إلا بمفاتيحه، ولا تكشف الظلمات إلا بمصابيحه إلخ..».

ونحن نكتفي بهذا المقدار، ونعتذر عن متابعة شرح سائر الفقرات..

تفضيل علي عليه السلام على المسلمين:

قال الإسكافي: «لما اجتمعت الصحابة بعد قتل عثمان في مسجد رسول الله «صلى الله عليه وآله» في أمر الإمامة أشار أبو الهيثم بن التيهان، ورفاعة بن رفاعة، ومالك بن العجلان، وأبو أيوب الأنصاري، وعمار بن ياسر بعلي «عليه السلام»، وذكروا فضله وسابقته، وجهاده، وقرابته.

فأجابهم الناس.

فقام كل واحد منهم خطيباً يذكر فضل علي «عليه السلام»، فمنهم من فضله على أهل عصره خاصة، ومنهم من فضله على المسلمين كافة [(١)].

بايعوا أفضلهم:

عن عوف، قال: كنت عند الحسن، فقال له أبو جوشن الغطفاني: ما أزرى بأبي موسى إلا اتباعه علياً.

---

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٧ ص٣٦ والمعيار والموازنة ص٥١ وبحار الأنوار ج٣٢ ص١٦ ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج٢ ص٦ والإمام علي بن أبي طالب للهمداني ص٦٦٥.

قال: فغضب الحسن، ثم قال: ومن يتبع؟! قتل عثمان مظلوماً؛ فعمدوا إلى أفضلهم فبايعوه، فجاء معاوية باغياً ظالماً، فإذا لم يتبع أبو موسى علياً فمن يتبع؟![١].

ونقول:

أولاً: بالنسبة لقول الحسن: قتل عثمان مظلوما. نلاحظ: أنه لا ينسجم مع الخطبة الشقشقية لأمير المؤمنين «عليه السلام» حيث قال عن عثمان: «كبت به بطنته، وأجهز عليه عمله».

وقوله «عليه السلام»: «استأثر فأساء الأثرة، وجزعتم فأسأتم الجزع».

ثانياً: لقد بلغ حقد أبي جوشن الغطفاني على علي «عليه السلام» مبلغاً حتى صار يرى اتباع علي «عليه السلام» منقصةً يفترض التنزه عنها..

ولا نريد أن نذكّر القارئ الكريم بفضل ومقام علي «عليه السلام»، فإن الحسن البصري قد أجاب أبا جوشن بما أسكته وأفحمه، حين قرر له أن علياً «عليه السلام» كان أفضل الناس، وقد بايعه الناس لأنه أفضلهم، وأن معاوية كان باغياً وطاغياً.. ولو وجد أبو جوشن مناصاً وخلاصاً من هذا لبادر إليه.

ولعله كان يرى أن الحسن منحرف عن علي «عليه السلام»، فأطلق تلك الكلمة الخبيثة، ففاجأه الحسن بما يخالف توقعاته..

---

(١) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج٢ ص٢١٥.

ذلك لأهل بدر:

عن سعيد بن المسيب، قال: لما قتل عثمان جاء الناس إلى أمير المؤمنين «عليه السلام»، حتى دخلوا داره، فقالوا: نبايعك، فمد يدك، فلا بد للناس من أمير.

فقال: ليس ذلك إليكم وإنما ذلك لأهل بدر، فمن رضوا به فهو خليفة.

فلم يبق أحد من أهل بدر إلا أتى علياً «عليه السلام»، وقالوا: ما نرى أحداً أحق بها منك، فمد يدك نبايعك.

فقال: أين طلحة والزبير، فكان أول من بايعه طلحة(١).

وعند ابن الدمشقي الباعوني، بعدما ذكر ما تقدم: أنه «عليه السلام» قال: أين طلحة والزبير وسعد؟!

فأقبلوا إليه وبايعوه، ثم بايعه المهاجرون والأنصار، ولم يتخلف عنه أحد(٢).

ونقول:

لا بأس بالتوقف عند الأمور التالية:

---

(١) كشف الغمة للأربلي (ط سنة ١٤٢٦هـ) ج١ ص١٥٠ و (ط دار الأضواء سنة ١٤٠٥هـ) ج١ ص٧٧ والمناقب للخوارزمي ص٤٩.

(٢) جواهر المطالب لابن الدمشقي الباعوني الشافعي ج١ ص٢٩٤ وج٢ ص٥ وعن العقد الفريد ج٣ ص٣١١ وراجع: تاريخ مدينة دمشق ج٣٩ ص٤١٩.

١ ـ قوله «عليه السلام»: ذلك لأهل بدر: قد استبعد به المبادرة من يد العامة، إذ لولا ذلك لتخيلوا: أن الرفع والوضع بيدهم، وأن ذلك يخولهم الحصول على امتيازات وحقوق ليست لهم.

وربما ظن بعضهم أن على علي «عليه السلام»: أن يكون السامع المطيع لما يطلبه الناس، وأن يخضع لأهوائهم وإراداتهم وقراراتهم، مهما كانت خاطئة، وعشوائية، أو متأثرة بالمصالح الشخصية، وبالعصبيات غير المشروعة..

٢ ـ إن حصر الأمر في أهل بدر يحجب عن الطلقاء وأبنائهم فرصة التوثب على هذا الأمر، ويمنع من تأثيرهم السلبي فيه، ويحد من نفوذهم.. وهو بذلك يكون قد حفظ لأهل السابقة حقهم في منع من دونهم من التقدم عليهم وأدب الناس بحفظ هذه الحقوق وعدم تجاوزها..

وهو بذلك يكون قد حفظ لأهل السابقة حقهم في منع من دونهم من التقدم عليهم، وأدب الناس بحفظ هذه الحقوق وعدم تجاوزها.

٣ ـ إن المتوقع أن يكون أهل بدر الذين حضر أكثرهم سائر المشاهد، أقرب إلى الغيرة على هذا الدين، وأكثر حرصاً على صيانته من الحوادث والأخطار، لأن المفروض أن الكثيرين منهم قد بذلوا من أجل هذا الدين جهداً، وربما قدموا تضحيات، وصار لهم تاريخ مجيد في حركته ومسيرته، وأصبح عزيزاً عليهم، ويصعب على الكثيرين منهم التفريط به، لأنهم يرون أنهم يفرطون بكراماتهم، وبمجدهم، وتاريخهم..

ولعل هذا وما سبقه هو السبب في حصر الأمر في أهل بدر.

وحين يجتمع أهل بدر على أمر، فمعنى ذلك: أن أهل الدين وأهل السابقة والفضل قد اجتمعوا عليه.

وهذا يبعد أجواء التكاثر والتباهي، والإحتجاج بالأرقام والأعداد، فإن أهل الأطماع، وطلاب اللبانات هم الأكثر في كثيرٍ من الأحيان.

٤ ـ واللافت هنا: أن أهل بدر لم يكتفوا بالمبادرة إلى بيعته، بل هم قد سجلوا اعترافاً قبل البيعة بأنهم لا يجدون أحق بالخلافة منه، ثم بايعوه على أساس هذا الإعتراف..

٥ ـ صرحت الرواية بأن طلحة كان أول من بايعه.

٦ ـ وصرحت أيضاً ببيعة سعد بن أبي وقاص له أيضاً..

٧ ـ وكان التصريح الأقوى والأوفى والأتم هو أن المهاجرين والأنصار قد بايعوه «ولم يتخلف عنه أحد».

٨ ـ إنه «عليه السلام» قد حدد بموقفه هذا ضابطة يمكن الرجوع إليها في الحالات المشابهة، تبين أن أهل الحل والعقد لا بد أن يكون لهم سوابق في التضحية والجهاد، وتاريخ مشهود في الإستقامة على طريق الحق. ولا تكفي الوجاهة والزعامة، التي قد يكون لكثرة العشيرة، أو لوفرة المال، أو لغير ذلك أثر في صنعها، مع عدم وجود مقومات حقيقية لها..

الزبير أعلن خلافة علي عليه السلام:

قال ابن قتيبة: وذكروا: أنه لما كان في الصباح (بعد قتل عثمان) اجتمع الناس في المسجد، وكثر الندم والتأسف على عثمان، وسقط في أيديهم،

وأكثر الناس على طلحة والزبير، واتهموهما بقتل عثمان، فقال الناس لهما:

أيها الرجلان، قد وقعتما في أمر عثمان، فخليا عن أنفسكما.

فقام طلحة، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال:

«أيها الناس، إنَّا والله ما نقول اليوم إلا ما قلناه أمس، إن عثمان خلط الذنب بالتوبة، حتى كرهنا ولايته، وكرهنا أن نقتله، وسرَّنا أن نُكفاه، وقد كثر فيه اللجاج، وأمره إلى الله».

ثم قام الزبير، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال:

«أيها الناس، إن الله قد رضى لكم الشورى، فأذهب بها الهوى، وقد تشاورنا فرضينا علياً فبايعوه.

وأما قتل عثمان فإنا نقول فيه: إن أمره إلى الله، وقد أحدث أحداثاً، والله وليه فيما كان».

فقام الناس، فأتوا علياً في داره، فقالوا: نبايعك[١].

ونقول:

ربما أراد هذا النص أن يخلط الوقائع بالأباطيل، لحاجات في النفس يعرفها من اطلع على حقائق الأمور، فلاحظ الأمور التالية:

١ ـ إن التأسف على عثمان بالنحو الذي تصوره الرواية لا معنى له، بعد كل هذا الإصرار الذي أظهره المهاجرون والأنصار على قتله، وبعد

---

(١) الإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج١ ص٤٦ و ٤٧ و (تحقيق الشيري) ج١ ص٦٥.

حصاره الذي استمر شهرين أو أكثر.

كما أن التأسف والندم على قتل عثمان مباشرة، وفي اليوم الثاني بالذات، لا يتلاءم مع إلقائهم جثته على المزابل طيلة ثلاثة أيام، ومع منعهم من دفنه في مقابر المسلمين، ومنعهم من الصلاة عليه.

ولو صح أنهم تأسفوا عليه، لكانوا أو بعض منهم شيعوا جنازته.. فكيف لم يشارك أحد في ذلك سوى أربعة؟! وكيف يمنعون من دفنه، حتى أمرهم علي «عليه السلام» بالتخلي عن هذه الممانعة، فلم يمكنهم مخالفته؟!

وكيف يتلاءم ذلك مع إعلان عشرين ألفاً مسربلين بالحديد أنهم هم قتلة عثمان؟! كما أنهم في مورد آخر سألهم أمير المؤمنين عن قتلته، فقام الناس كلهم، إلا نفر يسير ـ وقالوا: كلنا قتله.

ولعل المقصود: أنهم حين لم يرض علي «عليه السلام» أن يبايعوه بالخلافة أشفقوا من انتشار الأمر، وانفلات الزمام، ومن أن تحدث أمور بينهم وبين عمال عثمان في مصر والشام والعراق. ولا يكون لهم قائد يجمعهم، ويقود مسيرتهم، ويحفظ حوزتهم. ولذلك يقول النص: وسقط في أيديهم.

٢ ـ هذا النص يشير إلى أن طلحة والزبير قدما أنفسهما لتولي الأمر، ولعل ذلك بعد رفض علي «عليه السلام» قبول ذلك. فرد عليهما الناس بالقول: فخليا عن أنفسكما، لأنكما باشرتما قتل عثمان، الأمر الذي سيتخذه معاوية، وابن أبي سرح، وابن عامر، وسواهم ذريعة للخلاف، ورفض البيعة، وظهور الشقاق.

فحاول طلحة ان يخفف من وطأة ذلك، وأن يتكلم بكلام يجعله

مقبولاً حتى لدى الحزب الأموي.. فلم ينفع ذلك..

٣ ـ وأدرك الزبير أن الناس لن يرضوا بغير أمير المؤمنين «عليه السلام»، فعاد ليؤكد على التزام جانب علي «عليه السلام».. فادعى أنه من أهل الشورى، وادعى أنه تشاور مع نظرائه في هذا الأمر، وأنهم اختاروا علياً «عليه السلام».

٤ ـ غير أن الغريب في الأمر هنا قول الزبير: إن الله قد اختار للناس الشورى، وهذا غير صحيح، فإن عمر هو الذي اختارها، والله سبحانه قد أسقطها. لأنه تعالى قرر أن الخلافة والإمامة بعد النبي «صلى الله عليه وآله» لعلي.. ولم يكل الأمر إلى الشورى ولا رضيها لهم.

٥ ـ قول الزبير: إن الله تعالى قد اذهب الهوى بالشورى، غير صحيح أيضاً، فقد قال علي «عليه السلام» في خطبته المعروفة بالشقشقية: «فصغى رجل منهم لضغنه، ومال الآخر لصهره، مع هن وهن»[١].

علي أمير المؤمنين حقاً:

عن أبي راشد: انتهت بيعة علي إلى حذيفة، وهو في مدائن، فبايعه بيمينه وبشماله، ثم قال:

لا أبايع بعده لأحد من قريش ما بعده إلا أشعر أو أبتر.

---

(١) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج١ ص٣٥ (الخطبة رقم ٣) ومناقب آل أبي طالب ج٢ ص٤٩ والصراط المستقيم ج٣ ص٤٣ والأربعين للشيرازي ص١٦٨.

وحسب نص الحاكم: «قال: لا أبايع بعده إلا أصعر أو أبتر»[١].

قال أحمد بن إبراهيم: إن حذيفة قال: من أراد أن يلقى أمير المؤمنين حقاً فليأت علياً[٢].

ونقول:

نلاحظ هنا ما يلي:

١ ـ إننا لم نعهد في تاريخ الخلافة بعد الرسول: أن يبايع الأشخاص بمفردهم لخليفة غائب، تفصله عنهم مئات الأميال؛ بمصافحة إحدى اليدين للأخرى. وإن كنا لا نرفض ذلك لو نقل عن غير علي، بنحو يمكن السكون والركون إليه.

٢ ـ ربما تكون العبارة التي نقلها الحاكم عن حذيفة أقرب وأصوب، فقد دلت على أن من يتصدى من قريش لهذا الأمر غير علي «عليه السلام»، إما مستكبر مصعِّر خدَّه للناس، أو أبتر، وهو المنقطع من الخير أثره[٣].

وأما النص الآخر فمفاده: أنه يرفض البيعة لأحد من قريش بعد أمير المؤمنين «عليه السلام». وسبب رفضه هذا هو أن من سيتصدى هو إما أشعر (ولعل الصحيح أصعر) أو أبتر.

---

(١) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج٢ ص٢١٦ والمستدرك للحاكم ج٣ ص١١٥.

(٢) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج٢ ص٢١٦.

(٣) المختار من صحاح اللغة ص٣٠.

ولعله يريد الإخبار عما تلقاه من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، أو عن علي «عليه السلام» من أخبارٍ عما سيكون. أو أنه يخبر عن المنافقين الذين عرَّفه النبي «صلى الله عليه وآله» بهم، وذكر له أسماءهم فهو يقول: إن الطامحين لهذا الأمر بعد علي «عليه السلام» هم من هؤلاء، أو هو على الأقل يريد الإخبار عن معرفته بهم.

٣ ـ أما قوله: من أراد أن يلقى أمير المؤمنين حقاً إلخ.. فلعله تعريض بمن سبق علياً «عليه السلام»، فإنه ليس أمير المؤمنين حقاً، لأن هذا اللقب قد اختص الله ورسوله به علياً «عليه السلام»، دون كل أحد. وقد تقدم بعض الكلام في ذلك.

الفصل الثاني:

لماذا يمتنع علي عليه السلام؟!

بين الوزارة والإمارة:

وقال «عليه السلام» لما أريد على البيعة بعد قتل عثمان:

«دعوني والتمسوا غيري، فإنا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان، لا تقوم له القلوب، ولا تثبت عليه العقول، وإن الآفاق قد أغامت، والمحجة قد تنكرت. واعلموا أني إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم، ولم أصغ إلى قول القائل، وعتب العاتب، وإن تركتموني فأنا كأحدكم، ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزيراً خير لكم مني أميراً»(١).

كراهة علي عليه السلام للولاية لماذا؟!:

أظهرت النصوص الكثيرة: أن الناس بعد قتل عثمان أرادوا علياً «عليه السلام» على البيعة، فامتنع، فما زالوا يصرون عليه مرة بعد أخرى حتى رضي، ولكن بشروط، وذلك بعد مضي عدة أيام من قتل عثمان..

وقد صرح هو «عليه السلام» بكراهته لهذه البيعة في نفس خطبة

---

(١) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج١ ص١٨١ بحار الأنوار ج٣٢ ص٣٥ و ٣٦ وج٤١ ص١١٦ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٧ ص٣٣ وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج١٢ ص١٥٧ وراجع: مناقب آل أبي طالب ج١ ص٣٧٨.

البيعة، حيث قال:

«أما بعد، فإني قد كنت كارهاً لهذه الولاية ـ يعلم الله في سماواته وفوق عرشه ـ على أمة محمد «صلى الله عليه وآله» حتى اجتمعتم على ذلك، فدخلت فيه»(١).

وفي نص آخر: «إني قد كنت كارهاً لأمركم، فأبيتم إلا أن أكون عليكم»(٢).

ومن كلماته المعروفة حين أرادوه على البيعة: «دعوني والتمسوا غيري. فإنا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان. لا تقوم له القلوب ولا تثبت عليه العقول الخ..»(٣).

ومن أقواله «عليه السلام» لهم حين عرضوا الولاية عليه: «لا تفعلوا

---

(١) راجع: بحار الأنوار ج٣٢ ص٢٦ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١٠ ص٦.

(٢) راجع: بحار الأنوار ج٣٢ ص٨ وتاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٢٧ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥١ والكامل في التاريخ ج٣ ص١٩٣ وحياة الإمام الحسين «عليه السلام» للقرشي ج١ ص٤٠١ وراجع: العبر وديوان المبتدأ والخبر ج٢ ق١ ص١٥١.

(٣) راجع: مناقب آل أبي طالب ج١ ص٣٧٨ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٧ ص٣٣ وج١١ ص٩ وأعيان الشيعة ج١ ص٤٤٤ وبحار الأنوار ج٣٢ ص٨ و ٢٣ و ٣٥ وج٤١ ص١١٦ والفتنة ووقعة الجمل ص٩٣ وتاريخ الأمم والملوك ج٣ ص٤٥٦ والكامل في التاريخ ج٣ ص١٩٣.

فإني أكون وزيراً خير من أن أكون أميراً»[١].

وقال: «لم أرد الناس حتى أرادوني، ولم أبايعهم حتى أكرهوني»[٢].

وقال «عليه السلام» في جواب طلحة والزبير: «والله، ما كانت لي في الخلافة رغبة، ولا في الولاية إربة. ولكنكم دعوتموني إليها، وحملتموني عليها»[٣].

---

(١) راجع: بحار الأنوار ج٣٢ ص٧ وتاريخ الأمم والملوك ج٣ ص٤٥٠ والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج٢ ق١ ص١٥٠ وأنساب الأشراف ج٣ ص١١ و شرح إحقاق الحق (الأصل) ج١٨ ص١٤٨.

(٢) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج٣ ص١١١ وبحار الأنوار ج٣٢ ص١٢٠ و ١٢٦ و ١٣٥ وكشف الغمة ج١ ص٢٣٨ و (ط دار الأضواء) ج١ ص٢٤٠ ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج٤ ص١٦٥ و ١٦٩ ومناقب آل أبي طالب ج٢ ص٣٣٨ وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج٧ ص١٣ ونهج السعادة ج٤ ص٦٣ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١٧ ص١٣١ والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج١ ص٦٦ و (تحقيق الشيري) ج١ ص٩٠ وكتاب الفتوح لابن أعثم ج٢ ص٤٦٥ والمناقب للخوارزمي ص١٨٣ ومطالب السؤول ص٢١٢ والفصول المهمة لابن الصباغ ج١ ص٣٨٦ وسفينة النجاة للتنكابني ص٢٧١.

(٣) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج٢ ص١٨٤ والأمالي للشيخ الطوسي ص٣٤٠ و (ط دار الثقافة ـ قم سنة ١٤١٤هـ) ص٧٣٢ وبحار الأنوار ج٣٢ =

وعنه «عليه السلام»: «عدا الناس على هذا الرجل وأنا معتزل، فقتلوه، ثم ولوني وأنا كاره، ولولا خشية على الدين لم أجبهم»(١).

دعوني، والتمسوا غيري:

ولنا هنا سؤال يقول: لا ريب في أن علياً «عليه السلام» لم يزل يلهج بأن الآخرين الذين سبقوه قد غصبوا حقه، وخالفوه على أمره، فلماذا يقول للناس الآن ـ وهو يرى انثيال الناس عليه للبيعة ـ: إن كونه لهم وزيراً خير لهم منه أميراً، ويقول: «دعوني، والتمسوا غيري»؟!

ولماذا يفر منهم إلى حيطان المدينة، حتى مضت خمسة أيام؟!

هل يريد أن يتعزز عليهم، لعلمه بأنه لا غنى لهم عنه، أو أنه أراد أن يزيد من حماسهم لهذا الأمر؟!

أم أنه خاف من تحمل المسؤولية في مثل تلك الظروف الصعبة، أم ماذا؟!

ونجيب:

إن الهدف قد يكون أموراً عديدة، لعل منها:

= ص٣٠ و ٥٠ والمعيار والموازنة ص١١٤ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١١ ص٧ وفضائل أمير المؤمنين «عليه السلام» لابن عقدة الكوفي ص٩٤.

(١) راجع: فتح الباري ج١٣ ص٤٨ وتاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٩١ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٥٠٥.

أولاً: إنه «عليه السلام» كان يرى أن هذه البيعة التي جاءته بعد مقتل عثمان سوف تواجه بالرفض من بني أمية وأعوانهم، الذين رأوا أنهم خسروا مجداً، وفاتتهم منافع هائلة كان يمكنهم الحصول عليها، لو بقيت السلطة في أيديهم.. وسيكون عدوهم الأكبر هو من تصل الأمور إليه، لا من قتل شيخهم عثمان، فإن قتله لم يكن يهمهم بقدر ما كان يهمهم استعادة ما فقدوه.. والتوثب على سلطان أهل بيت النبوة «عليهم السلام»، للتوصل إلى ثروات البلاد، والتسلط على العباد.

ولذلك لم ينجده معاوية ولا أي من عماله، بل تركوه يقتل، رغم أن ذلك كان بمقدورهم.

وواضح: أن هؤلاء الناس سيجدون من قتل عثمان ذريعة لجمع الناس من حولهم، وسيجدون في الناس من يستجيب للإثارات العاطفية، وتضخيم موضوع قتل عثمان إلى أقصى حد ممكن. وسيصورون لهم ان المتهم الأول عندهم هو علي «عليه السلام».

ثانياً: إنه «عليه السلام» سيواجه مهمة محفوفة بالمعوقات والمثبطات عن القيام بأي إصلاح يذكر في الأمة، بل يلوح في الأفق ما يشير إلى أنه سوف يتعرض لتحديات كبرى، تنتهي بحروب كبيرة، وفتن خطيرة.

وهو الذي يقول:

«**اللهم إنك تعلم**: أني لم أرد الإمرة، ولا علو الملك والرياسة، وإنما أردت القيام بحدودك، والأداء لشرعك، ووضع الأمور في مواضعها، وتوفير الحقوق على أهلها، والمضي على منهاج نبيك، وإرشاد الضال إلى

أنوار هدايتك»[1].

وبعد.. فإن حمل الناس على مر الحق سيكون صعباً، ولن تكون المهمة سهلة، وسيدفع ذلك الكثيرين من طلاب الدنيا إلى إثارة المشكلات في كل اتجاه، وسيضع وفاء الذين يرون أنفسهم متضررين من العمل بالحق على المحك، كما أن ذلك سيكون ثقيلاً على النفوس الأمارة بالسوء.

وبتعبير أوضح: إن إعادة الأمور إلى نصابها، ونقض سياسات الخلفاء قبله، والعودة بالأمور إلى عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وإحياء سننه، وإفشاء حديثه، ودعوة الناس إلى التأسي به «صلى الله عليه وآله»، وإدانة التمييز العنصري والقبلي وغير ذلك؛ سوف تنتج عنه هزات كبيرة وخطيرة في الواقع السياسي والإجتماعي الذي أقيم على أسس خاطئة ومرفوضة في الشرع والدين.

إن الناس الذين أسخطتهم سياسات عثمان حتى قتلوه أو رضوا بقتله لن ترضيهم سياسة العدل الإلهية، ولن يكون من السهل إخضاعهم لأحكام الشريعة حين تخالف رغباتهم أو تتصادم مع أهوائهم. خصوصاً وأن سخط الكثيرين من عثمان لم يكن لأجل حرص على رعاية أحكام الله. بل كان اتباعاً للهوى، وحرصاً على الدنيا، وما فاتهم من حطامها بعد أن خص به بني أبيه.

---

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٢٠ ص٢٩٩ والإمام علي بن أبي طالب للهمداني ص٧٢٨ والدرجات الرفيعة ص٣٨.

ثالثاً: إنه يريد للناس أن يروا هذا الإندفاع إليه، وهذا الإصرار عليه، وأن يشاهدوا بأم أعينهم الحرص من أعدائه قبل أصدقائه على البيعة له، لكي يروا بعد ذلك نكث الناكثين، وبغي الباغين عليه، لتكون الحجة له عليهم أبلغ، ولتكون الأمور في غاية الوضوح للناس كلهم، للذكي والغبي، والعالم والجاهل، والكبير والصغير..

رابعاً: إن ذلك يثبت للناس عدم صحة الدعايات التي سوف يطلقها أعداؤه ومناوؤوه، ومحاربوه من الزبيريين، والأمويين، وبعض نساء النبي «صلى الله عليه وآله» وسواهم، من أنه «عليه السلام» هو الذي حرك الناس لقتل عثمان، لتكون له الخلافة من بعده.

خامساً: يريد للناس أن يعرفوا أن نظرته للخلافة ليست نظرة من يريد الحصول على المكاسب، بل هي نظرة من يرى أن الخلافة لا تساوي عنده جناح بعوضة، أو أهون من عفطة عنز.. إلا أن يقيم حقاً، أو يبطل باطلاً.

سادساً: إنه يريد أن يأخذ منهم تعهدات بالعمل بشرع الله فيهم، حتى لا يتخذوا ذلك ذريعة لخداع الناس، وجرهم لحربه، وللخلاف عليه، بحجة أنه خالف فلاناً من الناس، أو وافقه..

سابعاً: إنه «عليه السلام» كان يعلم: أن أكثر الذين يبايعونه لا يبايعونه لأنهم يرونه إماماً مفترض الطاعة من الله، منصوباً من قبل الله ورسوله، وأن الأمر قد عاد إلى أهله ويجب على الناس عدم تحويله عن مقره. إنه «عليه السلام» يريد أن يعرفهم: أن أي إخلال ببيعته إنما يلحق الضرر بهم، وبإيمانهم وعقيدتهم، قبل أن يلحق الضرر بإمامهم.

ولأجل ذلك كان «عليه السلام» يريد تغليظ الأمر عليهم، لا سيما مع وجود الشائنين والحاقدين، والمتربصين بينهم. حتى إذا حصل النكث في المستقبل، عرفوا من أين يأتي البلاء، ومن المخادع الطامع، ومن الزاهد المجاهد المضحي، والباذل نفسه في سبيل حفظ الدين وأهله..

ثامناً: قال المجلسي «رحمه الله»: «كنت كارهاً أي طبعاً، وإن أحبها شرعاً. أو كنت كارها قبل دعوتكم لعدم تحقق الشرائط.

والمراد بالوالي: الوالي بغير الإستحقاق، والعامل بغير أمر الله فيها.

فعلى الوجه الأول: التعليل للكراهة طبعاً، لعسر العمل بأمر الله فيها.

وعلى [الوجه] الثاني: التعليل لعدم التعرض قبل تحقق الشرائط، لأنها تكون حينئذ ولاية جور أيضاً»[1].

تاسعاً: إن الخلافة بحد ذاتها ليست هدفاً يسعى له علي «عليه السلام»، وإنما هي وسيلة لإقامة الحق وإبطال الباطل. ولم يكن علي «عليه السلام» يجامل الناس حين حاول إبعادهم عن نفسه، بل هو إنما يفعل ذلك لقناعته بأن المصلحة تكمن في ذلك، لأن الأمور قد تغيرت، والمفاهيم قد تبدلت في أذهان الناس. ونشأت عوضاً عنها مفاهيم عوجاء وتفسيرات خاطئة للدين، وأحكامه، وشرائعه، ومفاهيمه، كرسها الحكام في سياساتهم وممارساتهم، أصبحت هي المانع الأكبر من إحقاق الحق، وإقامة العدل، ونشر الدين.

(١) بحار الأنوار ج٣٢ ص٢٣.

عاشراً: إن نصب الخليفة إنما يكون من قبل الله تعالى ورسوله، وليس للناس أي دور فيه، ولكن الخلفاء بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله» قد نقضوا هذا القرار الإلهي، وجعلوا نصب الخليفة بأيدي الناس، فهم ينصبون ويعزلون، وأصبح ذلك تابعاً للأهواء والميول، ويتأثر بالمصالح الفردية والفئوية، وما إلى ذلك..

حادي عشر: إن خضوع الطامعين والطامحين لحكومة علي «عليه السلام» وقبولهم بها بعد قتل عثمان إنما جاء انحناءاً أمام التيار، حيث وجدوا أنه ليس باستطاعتهم مقاومة هذا المد العارم المُطالب بتولي أمير المؤمنين «عليه السلام» لمقام الخلافة.

إن هؤلاء الطامحين إنما قتلوا عثمان طمعاً بهذا الأمر بالذات، فإذا وجدوا أن علياً «عليه السلام» سوف يكرس سياسة تضرّ بطموحاتهم، وستخضعهم لسنة العدل، ولأحكام الشريعة، فإن ذلك سيثيرهم، وسيتداعون لمقاومته وإسقاط حكمه، والتخلص منه. وهذا سيجر البلاء العظيم على الناس. فلذلك كره «عليه السلام» ولايته عليهم.

ثاني عشر: إنهم إذا كانوا يرون: أن صلاحهم هو في التزام خط الخلفاء الذين سبقوا علياً «عليه السلام»، فلا شك في أن إمارته «عليه السلام» وولايته سوف تتصادم مع واقعهم هذا وستنقلهم إلى واقع آخر لا ينسجم مع قناعاتهم ومفاهيمهم هذه..

وهذا ما سوف يرفضونه ويقاومونه، ويعرضون أنفسهم للمهالك بسببه. وسيكون ما يصيبهم كارثة حقيقية عليهم في الدنيا والآخرة، لأن

مقاومتهم للتغيير إنما هي تحدٍّ لإرادة الله، ورفض لما كان على عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله».

وفي هذا الهلاك والبوار في الدنيا وفي الآخرة.

أما تركهم في واقعهم هذا، وبقاؤه «عليه السلام» في موقع المشير والوزير، الذي يقبل قوله تارةً ويرفض أخرى، فإنه يحمل معه احتمالات إصلاح الوضع بالتوبة والإنابة إلى الحق في يوم من الأيام.

ثالث عشر: إنه «عليه السلام» بكلامه هذا، وبسائر ما أورده في خطبته حين البيعة يريد أن يستعيد الناس استذكار المعايير الصحيحة للتعامل، ليختاروا مستقبلهم، ونهجهم، وطريقهم بأناة ووعي، وليكونوا على بصيرة من أمرهم، لكي لا يقول أحد: لو علمت بأن الأمور تصير إلى ما صارت إليه لم أدخل فيما دخلت فيه.

رابع عشر: إنه «عليه السلام» أراد أن لا يمتن عليه احد بأنه قد سعى لإيصاله إلى الخلافة، فله أن يطالبه بحصة له فيها.. فإن تعالي الصيحات لبيعته إنما تعني حاجة الناس إليه، ولا تعني أن يكون لهم فضل عليه. ولا يجيز لهم ذلك فرض آرائهم، ولا تبرر لهم حمله على العمل بما يتوافق مع أهوائهم..

خامس عشر: إنه «عليه السلام» يرى: أن الثورة على عثمان لم تكن لدى الأكثرية الثائرة لأجل إعادة الأمور إلى ما كانت عليه على عهد الرسول «صلى الله عليه وآله»، وإلزام الحاكم بالعمل بأحكام الشرع والدين، بل هي ثورة زادت الطين بلة، والخرق اتساعاً.. وتكونت بسببها

ذهنيات عوجاء، ومفاهيم عرجاء، وسياسات هوجاء كانت لها آثار سلبية كثيرة على النفسيات، وعلى العلاقات، وعلى كل الواقع الذي كان يعيشه الناس.

يكرهها فلماذا يقبلها؟!:

وقد بين الإمام «عليه السلام» أسباب قبوله للولاية كما يلي:

١ ـ كتب «عليه السلام» لأهل الكوفة: « والله يعلم أني لم أجد بداً من الدخول في هذا الأمر، ولو علمت أن أحداً أولى به مني لما تقدمت إليه»[١].

٢ ـ وقال «عليه السلام»: «والله ما تقدمت عليها (أي على الخلافة) إلا خوفاً من أن ينزو على الأمر تيس من بني أمية، فيلعب بكتاب الله عز وجل»[٢].

٣ ـ وعنه «عليه السلام»: «عدا الناس على هذا الرجل وأنا معتزل، فقتلوه، ثم ولوني وأنا كاره، ولولا خشية على الدين لم أجبهم»[٣].

---

(١) الجمل للشيخ المفيد ص٢٥٩ و (ط مكتبة الداوري ـ قم) ص١٤٠ مصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج٤ ص١٨٣ ونهج السعادة ج٤ ص٦٠.

(٢) أنساب الأشراف للبلاذري ج٢ ص٣٥٣ و (ط مؤسسة الأعلمي سنة ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م) ص١٠٣ وحياة الإمام الحسين «عليه السلام» للقرشي ج١ ص٤٠٠.

(٣) راجع: فتح الباري ج١٣ ص٤٨ وتاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٩١ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٥٠٥.

٤ ـ وقال «عليه السلام» في خطبته المعروفة بالشقشقية: «أما والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة لولا حضور الحاضر، وقيام الحجة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كظة ظالم، ولا سغب مظلوم لألقيت حبلها على غاربها، ولسقيت آخرها بكأس أولها، ولألفيتم دنياكم هذه أزهد عندي من عفطة عنز»[1].

٥ ـ وعنه «عليه السلام»: «اللهم إنك تعلم أني لم أرد الإمرة، ولا علو الملك والرياسة، وإنما أردت القيام بحدودك، والأداء لشرعك، ووضع الأمور في مواضعها، وتوفير الحقوق على أهلها، والمضي على منهاج نبيك، وإرشاد الضال إلى أنوار هدايتك»[2].

٦ ـ وقال «عليه السلام» ـ فيما روي عنه ـ: «اللهم إنك تعلم أنه لم يكن الذي كان منا منافسة في سلطان، ولا التماس شيء من فضول الحطام،

---

(١) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج١ ص٣٧ وعلل الشرائع ج١ ص٥١ والإرشاد ج١ ص٢٨٩ والإفصاح للشيخ المفيد ص٤٦ والأمالي للشيخ الطوسي ص٣٧٤ والإحتجاج للطبرسي ج١ ص٢٨٨ ومناقب آل أبي طالب ج٢ ص٤٩ والطرائف لابن طاووس ص٤١٩ وكتاب الأربعين للشيرازي ص١٦٨ وحلية الأبرار ج٢ ص٢٩٠ وبحار الأنوار ج٢٩ ص٤٩٩ وتذكرة الخواص (ط النجف) ص١٢٥ ونثر الدر ج١ ص٢٧٥ ومعاني الأخبار ص٣٦٢.

(٢) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٢٠ ص٢٩٩ والدرجات الرفيعة ص٣٨ والإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» للهمداني ص٧٢٨.

ولكن لنرد المعالم من دينك، ونظهر الإصلاح في بلادك، فيأمن المظلومون من عبادك، وتقام المعطلة من حدودك»[1].

سياسات لا يمكن المساس بها:

قلنا في فصل سابق: إن السياسات التي اتبعت بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، قد تركت آثارها في الناس، وأصبح التخلي عنها صعباً والمنع عنها خطراً للغاية، وقد شكى علي «عليه السلام» من هذا الأمر، وبين مدى خطورة المساس بها والتصدي لها، وأنه قد يؤدي إلى الإطاحة بكل شيء..

وكان التمييز العنصري، وتفضيل الرؤساء في العطاء وفي غيره، وتقديم طلاب الدنيا، وتفويض أمور الناس إليهم، وتخصيصهم بالولايات، وإطلاق أيديهم في التصرفات وحمايتهم حتى في قبال أحكام الشرع الشريف قد أذكى الطموحات، وأخرج الأمور عن دائرة السيطرة..

يضاف إلى ذلك، سياسات عديدة أخرى استهدفت الجذور، أشرنا إلى بعضها في كتابنا: الحياة السياسية للإمام الحسن «عليه السلام»، وفي كتابنا: الصحيح من سيرة النبي الأعظم، في الجزء الأول منه.

---

(١) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج٢ ص١٣ وكتاب الأربعين للشيرازي ص١٩٤ والمعيار والموازنة ص٢٧٧ وتحف العقول ص٢٣٩ وبحار الأنوار ج٣٤ ص١١٠ وج٧٤ ص٢٩٥ والسقيفة للمظفر ص١٥٨ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٨ ص٢٦٣ وحياة الإمام الحسين «عليه السلام» للقرشي ج١ ص٣١٠.

ومنها: إن إحراق ما كتبوه من حديث الرسول «صلى الله عليه وآله» والمنع من روايته، ومن السؤال عن معاني القرآن، ومن الفتوى إلا للأمراء، وإفساح المجال لعلماء اليهود والنصارى للرواية عن بني إسرائيل، قد نشأ عنه شيوع الأباطيل والترهات والأضاليل حتى حجبت غيومها شمس الحق وعميت السبل إلى الحقائق لولا جهود أهل البيت «عليهم السلام».

وقد رأينا كيف أن نقمة الكثيرين على عثمان إنما كانت لأجل استئثاره أو استئثار عماله بالأموال وبالولايات، وإن كان الثائرون عليه يحاولون الاستفادة من سائر المخالفات لإذكاء الشعور بالنقمة عليه وعلى عماله..

ثم لما جاءت حكومة علي «عليه السلام» كان أول ما أخذوه على علي «عليه السلام» مساواته وعدله قي القسم والعطاء، ورفضه التمييز العنصري فيه، وقالوا له: آسيت بيننا وبين الأعاجم؟! رغم أنه «عليه السلام» لم يزد على أن سار فيهم بسنة رسول الله «صلى الله عليه وآله». وهي التي جرى عليها أبو بكر، وكذلك عمر شطراً من خلافته.

ثم ولأجل ذلك، صرح «عليه السلام» في أول خطبة له: بأن الآفاق قد أغامت، والمحجة قد تنكرت. وقال لهم: دعوني والتمسوا غيري، وأعلمهم بأنهم مستقبلون أموراً لها وجوه وألوان، لا يصبرون عليها..

وأخبرهم بأنه سوف لا يستجيب إلى مطامعهم، ولن يصغي إلى قول القائل، وعتب العاتب، بل سوف يقيمهم على المحجة البيضاء، ويسير فيهم بسيرة رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

شكوى علي عليه السلام:

ويوضح ما ذكرناه ما رواه علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عثمان، عن سليم بن قيس الهلالي، قال: خطب أمير المؤمنين «عليه السلام»، فحمد الله وأثنى عليه، ثم صلى على النبي «صلى الله عليه وآله»، ثم قال:

ألا إن أخوف ما أخاف عليكم خلتان: اتباع الهوى، وطول الأمل.

أما اتباع الهوى فيصد عن الحق.

وأما طول الأمل فينسي الآخرة.

ألا إن الدنيا قد ترحلت مدبرة، وإن الآخرة قد ترحلت مقبلة. ولكن لكل واحدة بنون، فكونوا من أبناء الآخرة، ولا تكونوا من أبناء الدنيا، فإن اليوم عمل ولا حساب، وإن غداً حساب ولا عمل.

وإنما بدء وقوع الفتن أهواء تتبع، وأحكام تبتدع، يخالف فيها حكم الله، يتولى فيها رجال رجالاً.

ألا إن الحق لو خلص لم يكن اختلاف، ولو أن الباطل خلص لم يخف على ذي حجى، لكنه يؤخذ من هذا ضغث، ومن هذا ضغث، فيمزجان فيجللان معاً، فهنالك يستولي الشيطان على أوليائه، ونجا الذين سبقت لهم من الله الحسنى.

إني سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: كيف أنتم إذا لبستم فتنة يربو فيها الصغير، ويهرم فيها الكبير، يجري الناس عليها ويتخذونها

سنة، فإذا غير منها شيء قيل: قد غيرت السنة، وقد أتى الناس منكراً.

ثم تشتد البلية، وتسبى الذرية، وتدقهم الفتنة كما تدق النار الحطب، وكما تدق الرحا بثفالها، ويتفقهون لغير الله، ويتعلمون لغير العمل، ويطلبون الدنيا بأعمال الآخرة.

ثم أقبل بوجهه وحوله ناس من أهل بيته وخاصته وشيعته، فقال: قد عملت الولاة قبلي أعمالاً خالفوا فيها رسول الله «صلى الله عليه وآله»، متعمدين لخلافه، ناقضين لعهده، مغيرين لسنته.

ولو حملت الناس على تركها، وحولتها إلى مواضعها، وإلى ما كانت في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله» لتفرق عني جندي حتى أبقى وحدي، أو قليل من شيعتي الذين عرفوا فضلي، وفرض إمامتي من كتاب الله عز وجل وسنة رسول الله «صلى الله عليه وآله».

أرأيتم لو أمرت بمقام إبراهيم «عليه السلام»، فرددته إلى الموضع الذي وضعه فيه رسول الله «صلى الله عليه وآله».

ورددت فدك إلى ورثة فاطمة «عليها السلام».

ورددت صاع رسول «صلى الله عليه وآله» كما كان.

وأمضيت قطائع أقطعها رسول الله «صلى الله عليه وآله» لأقوام لم تمض لهم ولم تنفذ.

ورددت دار جعفر إلى ورثته، وهدمتها من المسجد.

ورددت قضايا من الجور قضي بها.

ونزعت نساءاً تحت رجال بغير حق فرددتهن إلى أزواجهن، واستقبلت بهن الحكم في الفروج والأرحام.

وسبيت ذراري بني تغلب.

ورددت ما قسم من أرض خيبر.

ومحوت دواوين العطايا.

وأعطيت كما كان رسول الله «صلى الله عليه وآله» يعطي بالسوية، ولم أجعلها دولة بين الأغنياء.

وألقيت المساحة.

وسويت بين المناكح.

وأنفذت خمس الرسول كما أنزل الله عز وجل وفرضه.

ورددت مسجد رسول الله «صلى الله عليه وآله» إلى ما كان عليه.

وسددت ما فتح فيه من الأبواب، وفتحت ما سد منه.

وحرمت المسح على الخفين.

وحددت على النبيذ.

وأمرت بإحلال المتعتين.

وأمرت بالتكبير على الجنائز خمس تكبيرات.

وألزمت الناس الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم.

وأخرجت من أدخل مع رسول الله «صلى الله عليه وآله» في مسجده ممن كان رسول الله «صلى الله عليه وآله» أخرجه.

وأدخلت من أخرج بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله» ممن كان رسول الله «صلى الله عليه وآله» أدخله.

وحملت الناس على حكم القرآن وعلى الطلاق على السنة.

وأخذت الصدقات على أصنافها وحدودها.

ورددت الوضوء، والغسل، والصلاة إلى مواقيتها وشرائعها ومواضعها.

ورددت أهل نجران إلى مواضعهم.

ورددت سبايا فارس وسائر الأمم إلى كتاب الله وسنة نبيه «صلى الله عليه وآله»؟!

إذاً لتفرقوا عني.

والله لقد أمرت الناس أن لا يجتمعوا في شهر رمضان إلا في فريضة، وأعلمتهم أن اجتماعهم في النوافل بدعة، فتنادى بعض أهل عسكري ممن يقاتل معي: يا أهل الإسلام، غيرت سنة عمر، ينهانا عن الصلاة في شهر رمضان تطوعاً!! ولقد خفت أن يثوروا في ناحية جانب عسكري.

ما لقيت من هذه الأمة من الفرقة، وطاعة أئمة الضلالة والدعاة إلى النار!! وأعطيت من ذلك سهم ذي القربى الذي قال الله عز وجل: ﴿..**إِنْ كُنْتُمْ آَمَنْتُمْ بِاللهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجُمْعَانِ**..﴾[1]. فنحن والله عنى بذي القربى الذي قرننا الله بنفسه وبرسوله «صلى الله عليه وآله» فقال تعالى: ﴿..**فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ**

---

(١) الآية ٤١ من سورة الأنفال.

السَّبِيلِ (فينا خاصة) **كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آَتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللهَ** (في ظلم آل محمد) **إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾(١). لمن ظلمهم، رحمة منه لنا، وغنى أغنانا الله به، ووصى به نبيه «صلى الله عليه وآله»، ولم يجعل لنا في سهم الصدقة نصيباً، أكرم الله رسوله «صلى الله عليه وآله» وأكرمنا أهل البيت أن يطعمنا من أوساخ الناس.

فكذبوا الله، وكذبوا رسوله، وجحدوا كتاب الله الناطق بحقنا، ومنعونا فرضا فرضه الله لنا.

ما لقي أهل بيت نبي من أمته، ما لقينا بعد نبينا «صلى الله عليه وآله»، والله المستعان على من ظلمنا، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم(٢).

دعوني والتمسوا غيري مرة أخرى:

قد يقال: إذا كان «عليه السلام» هو صاحب الحق، فبيعة الناس له تكون واجبة، فما معنى قوله لهم: دعوني، والتمسوا غيري؟! أليس هذا نهياً لهم عن فعل ما يجب عليهم؟!

ونجيب:

بأنه «عليه السلام» يريد: أنهم إذا كانوا يريدون بيعته ليسير فيهم وفق السياسات التي اتبعها أسلافه، ووفق أهوائهم وعصبياتهم، فلا يراعي فيهم

---

(١) الآية ٧ من سورة الحشر.

(٢) الكافي ج٨ ص٥٨ ـ ٦٣ وبحار الأنوار ج٣٤ ص ١٧٢ ـ ١٧٥ والإمام علي بن أبي طالب للهمداني ص٧٣٤ ـ ٧٣٦.

أحكام الشرع، ولا يعمل فيهم بكتاب الله وسنة نبيه، فيجب عليه ردعهم ومنعهم عن بيعة تستبطن هذه الشروط..

وليس هؤلاء ـ والحال هذه ـ هم الذين يمكنه أن ينتصر ويستعين بهم على إقامة الحق، وكبح جماح الباطل..

وهذا ما أراده «عليه السلام» بقوله في الخطبة الشقشقية: «لولا حضور الحاضر، وقيام الحجة بوجود الناصر لألقيت حبلها على غاربها، ولسقيت آخرها بكأس أولها».

دعوني والتمسوا غيري مرة ثالثة:

١ ـ قد يقال: من الواضح: أن الإمام «عليه السلام» منصوص عليه، ومنصوب من قبل الله سبحانه وتعالى.. ولا خيار له في هذا الأمر، وليس له أن يتخلى عن هذا المقام بأي وجه..

فالإمامة كالنبوة، لا يبطلها كف اليد ولا بسطها، فلا معنى لقوله: دعوني والتمسوا غيري، إذا كان يقصد بذلك ترك التصدي لما فرض الله عليه التصدي له:

وأما إذا كان يقصد رفض نصب الناس له، وعدم الرضا بأن يكون سلطانه مأخوذاً منهم ومستنداً إليهم، ومن خلال بيعتهم له، فإن رفضه لهذه السلطنة يكون في محله.. لأن له كل الحق أن يرفض سلطنتهم المصطنعة والموهومة، والتي يريدون التوسل بها إلى أغراضهم الدنيوية..

٢ ـ وبالنسبة لتعهده بأن يكون أطوعهم لمن ولوه أمرهم، نقول:

لا بد أن يفهم على أنه قرار فرضته التقية والمداراة في الحدود التي لا توقعه في محذور المخالفة لأحكام الله وشرائعه..

٣ ـ وأما كونه لهم وزيراً خير لهم منه أميراً، فإنما لوحظ فيه حالتهم التي هم عليها، والتي لا يريدون الخروج منها، فإن إمارته سوف تصادم أهواءهم ورغباتهم، ولربما يزين لهم الشيطان أن يخرجوا عليه ويحاربوه. ولا شك في أن هذا سيؤدي بهم إلى الهلاك المحتم في الدنيا والآخرة..

فبقاءهم في الدرجات الدنيا من المخالفة خير لهم من أن ينتقلوا إلى الدرجات العليا منها، التي هي غاية في الخزي والشقاء.

وربما يكون المقصود إجراء الكلام حسب زعمهم واعتقادهم، ووفق ما يفكرون به، ويرونه لأنفسهم، وهذا أسلوب معهود في المحاورات..

والله العالم بالحقائق..

تجنيات المعتزلي:

قال المعتزلي: «هذا الكلام يحمله أصحابنا على ظاهره، ويقولون: إنه «عليه السلام» لم يكن منصوصاً عليه بالإمامة، وإن كان أولى الناس بها، لأنه لو كان منصوصاً عليه لما جاز أن يقول: دعوني، والتمسوا غيري».

ثم ذكر أن الإمامية قالوا في تأويل هذا الكلام:

ألف: إنه أراد أن يقول: إنه سوف لا يسير فيهم بسيرة الخلفاء، ويفضل بعضهم على بعض في العطاء.

ب: أن الكلام جار مجرى التضجر والتسخط لأفعال الذين أعرضوا

عنه في السابق للأغراض الدنيوية.

ج: إنه كلام خرج مخرج التهكم، كقوله تعالى: ذق إنك أنت العزيز الكريم. أي بزعمك.

ثم قال: واعلم أن ما ذكروه ليس ببعيد أن يحمل الكلام عليه لو كان الدليل قد دل على ذلك، فأما إذا لم يدل عليه دليل، فلا يجوز صرف اللفظ عن ظاهره[١].

ونجيب المعتزلي على كلامه هذا:

بما ذكره العلامة المجلسي رضوان الله تعالى عليه، حيث قال ما محصله:

أولاً: إن المعتزلي وأصحابه يقولون بأفضلية علي «عليه السلام» على غيره. ولكن كلامه هذا يقتضي أن تكون خلافته «عليه السلام» مرجوحة، وأن كونه وزيراً أولى من كونه أميراً. وهذا ينافي القول بأفضليته «عليه السلام».. لأن أفضليته تعني أنه لا يصح تفضيل المفضول عليه.

ولا يجوز للناس أن يعدلوا عنه إلى غيره.

ولا يجوز له هو «عليه السلام» أن يأمرهم بتركه، والتماس غيره، مع عدم ضرورة تدعو إلى ترك هذا الأفضل.

ثانياً: لنفترض أن الضرورة دعت إلى تقديم المفضول، فلا فرق بين قول الإمامية وقول غيرهم، إذ كما يجوز تقديم المفضول على الأفضل في الإمامة الواجبة بالدليل لأجل تلك الضرورة، كذلك يجوز تقديم المفضول

(١) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٧ ص٣٥ وبحار الأنوار ج٣٢ ص٣٧.

على الأفضل في الإمامة الواجبة بالنص ـ لأجل الضرورة أيضاً.

فالتأويل لازم على قول الإمامية والمعتزلة على حد سواء..

ولا نعلم أحداً قال بتفضيل غيره عليه، ورجحان العدول إلى أحد سواه في ذلك الزمان.

ثالثاً: إن ظاهر الكلام، بل صريحه، أنه «عليه السلام» حين قال لهم: دعوني والتمسوا غيري قد بيَّن: أن سبب قوله هذا هو أن الآفاق قد أغامت، والمحجة قد تنكرت، وأنهم مستقبلون أمراً له وجوه وألوان، وأنه إن أجابهم حملهم على المحجة.

وذلك يعني: أن السبب هو وجود المانع من القبول، وليس هو عدم النص ولا أنه لم يكن متعيناً للإمامة، أو لم يكن أحق وأولى بها[1].

وكانه «عليه السلام» يقول لهم: إن تصميمكم على متابعة شهواتكم، وعدم تراجعكم عنه يجعل من الأفضل لكم تركي، لأن إصراركم هذا يمنع من قبولي ما تعرضونه عليَّ. وأما بعد إصراركم، فإن الموضوع يكون قد تغير بسبب هذا الإصرار، وصار هذا القبول واجباً.

لعلي أسمعكم وأطوعكم:

ومن الواضح: أن قوله «عليه السلام»: «لعلي أسمعكم وأطوعكم» يشير إلى أن الظروف كانت لا تزال تفرض المجارات في هذا الأمر، رعاية

---

(١) بحار الأنوار ج٣٢ ص٣٧ و ٣٨.

لمصلحة الإسلام العليا.. كما أنه يشير بكلمة «لعل»، إلى أن طاعته مشروطة بأمرين:

أحدهما: ما إذا تفاقم الأمر، إلى حد المساس بأسس الإسلام، وإلحاق ضرر به أعظم من ضرر مخالفتهم ومعصيتهم.

الثاني: ما إذا كان عصيانهم لا يشكل أي خطر، بل يكون مفيداً في تصحيح الخطأ، أو في أي مجال آخر.. كما جرى حين مخالفته لعمر في لباس إحرامه، ولعثمان في إتمام الصلاة بمنى، حيث لم يترتب على تلك المخالفة إلا ما هو خير وصلاح للدين..

أنا لكم وزيراً خير لكم مني أميراً:

وقد ذكرنا أيضاً: أنه «عليه السلام» أراد بـ «الخيرية» في قوله: أنا لكم وزيراً خير لكم مني أميراً: أنهم إذا كانوا مصممين على الاستمرار في النهج الذي كرسه الخلفاء السابقون، وظهرت بعض نتائجه في عهد عثمان، ويريدون البيعة لعلي «عليه السلام» على هذا الأساس، فمن الواضح: أن ذلك سوف يقود إلى أحداث بالغة الخطورة، لا يمكن تلافيها إلا بأن يصرفوا النظر عن علي «عليه السلام» الذي لن يرضى بأن يكون مطية لهم لتنفيذ أهوائهم، والسير في طريق لا يرضاه الله سبحانه..

فترك علي «عليه السلام» لهم أوفق بما يطمحون إليه، ويوفر عليهم مواجهة أخطار لا يحبون مواجهتها، وكونه ـ في هذه الحال ـ وزيراً يشير على الأمير بالحق، ويقلل من وقوع المخالفات، ويعلن حكم الله ويبينه لهم، ويقيم الحجة عليه وعليهم، ويواجههم بالحق، ليحيا من حيي عن بينة.. إن

هذا خير لهم، بحسب ما يفكرون فيه، ويطمحون إليه. وليهلك من هلك عن بينة..

وهذا في الحقيقة انصياع لقاعدة الأهم والمهم، فإن حفظ الكيان العام من التصدع أهم من الوقوع في مخالفة بعض الأحكام، شرط أن لا يتحول الانحراف والباطل ليصبح هو الشرع والحق.

وهذا إنما يصح في صورة ما لو كانت وزارة علي «عليه السلام» تعطيه الفرصة في بيان ما هو حق وشرع، والمنع من التباس الحق بالباطل..

كما أن هذا البيان والتصدي يصبح مشروعاً ومطلوباً، ويكرَّس في الأمة على أنه نهج وطريقة متبعة في مجالات التعامل، وإجراء السياسات العامة..

والشاهد على أن هذا هو ما يرمي إليه «عليه السلام»: أنه حين بويع «عليه السلام» بادر طلحة والزبير، ومن معهما إلى نكث البيعة، وخوض حرب طاحنة، ثم كان تمرد القاسطين والمارقين، لأنهم يريدون أن يكون علي «عليه السلام» كما كان عثمان وغيره لهم.

فظهر أن إمارته «عليه السلام» سوف تحمل معها مسؤوليات لا يحبون تحملها.. لأن علياً «عليه السلام» لا يرضى إلا بمرِّ الحق، ولن يقر له قرار حتى يحملهم على الجادة..

إذا كان علي عليه السلام أميراً:

لقد بات واضحاً: أن تكليف علي «عليه السلام» حين يكون إماماً

مبسوط اليد يختلف عن تكليفه حين تكُفّ يده، ويغتصب حقه. فإذا أصبح إماماً مبسوط اليد صار مسؤولاً عن كل ما يجري، ولا بد من متابعته وإقامة الحق والعدل بكل صورة ممكنة.. وإن كان قد يحتاج إلى إجراء قاعدة الأهم والمهم في بعض الموارد، ولكن لا بصورة انتقائية، أو بدوافع شخصية، بل لا بد أن ينبع المحرك والداعي لاعتماد هذه القاعدة من المعطيات الواقعية، وفق المعايير والموازيين الصحيحة، التي يعرفها علي «عليه السلام» أكثر من كل أحد.

أما حين يكون علي «عليه السلام» في خارج دائرة الحكم، فإن مسؤولياته تصبح مقصورة على حفظ الشريعة ومصالح الأمة، بالمقدار الذي لا يخل بالكيان، ولا يسقطه، وتكون المعونة على حفظه، والمشورة في نطاق حفظ الدين، وصيانة أحكام الشريعة هي المجال المفتوح أمام حركته العملية «صلوات الله وسلامه عليه»..

لهم الخيار:

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن قوله «عليه السلام» دعوني والتمسوا غيري، قد جاء على سبيل إرجاع الخيار لهم، لأنهم هم الذين يقررون إن كانوا سيتخلون عن مطامعهم، وعن النهج الذي تكرس على خلاف ما سنه الله ورسوله، أو لا يتخلون عنه.

فإن اختاروا التخلي عن ذلك وبايعوه كان لهم الفضل العظيم، والمقام الكريم عند الله، وكانت لهم السعادة والفلاح، والسداد والنجاح في الدنيا

والآخرة، كما أشار «عليه السلام» في إحدى خطبه المذكورة فيما تقدم[1].

وإن أصروا على متابعة طريقهم، فهم أمام خيارين:

أحدهما: أن يصروا على البيعة له «عليه السلام»، وحينئذٍ يتوجب عليهم أن يتحملوا أعباء وتبعات ما تجنيه أيديهم، حيث سيجدون في علي «عليه السلام» السد المنيع أمام أهوائهم وأطماعهم، حتى لو كلفه ذلك خوض اللجج، وبذل المهج، حين ينكثون بيعتهم وحين يبغون عليه، ويسعون للفساد في الأرض..

الثاني: أن يصرفوا النظر عن البيعة له، ويرضوا به وزيراً معيناً لهم في دفع الأخطار عن الإسلام وأهله، ومشيراً عليهم بما هو حق وصدق، حين تجدي المشورة، أو مجاهراً بالحق ونصرته، وبإدانة الباطل والإنحراف، بمقدار ما تيسَّر وأفاد، وفي حدود حفظ الكيان العام..

---

(١) راجع الخطبة المتقدمة.

الفصل الثالث:

البيعة وتاريخها..

كلام علي عليه السلام:

قال «عليه السلام» في وصف بيعته بالخلافة:

«وبسطتم يدي فكففتها، ومددتموها فقبضتها. ثم تداككتم علي تداك الابل الهيم على حياضها يوم ورودها، حتى انقطعت النعل، وسقطت الرداء، ووطئ الضعيف.

وبلغ من سرور الناس ببيعتهم إياي أن ابتهج بها الصغير، وهدج إليها الكبير، وتحامل نحوها العليل، وحسرت إليها الكعاب[١].

وقال الجوهري: الهدجان: مشية الشيخ. وهدج الظليم: إذا مشى في ارتعاش. والكعاب: المرأة حين تبدو ثديها للنهود[٢].

---

(١) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج٢ ص٢٢٢ وبحار الأنوار ج٣٢ ص٥١ ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج١ ص١٤٩ والمسترشد للطبري ص٤١٨ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١٣ ص٣.

(٢) بحار الأنوار ج٣٢ ص٥٢ والصحاح للجوهري ج١ ص٣٤٩ و ٢١٣ وكتاب العين للفراهيدي ج٣ ص٣٨٦ ومعجم مقاييس اللغة ج٦ ص٤٤ ولسان العرب لابن منظور ج٢ ص٣٨٨ وج١ ص٧١٩ والقاموس المحيط ج١ ص٢١٢.

والهيم: العطاش.

وقال «عليه السلام»: «ثم استخرجتموني أيها الناس من بيتي، فبايعتموني على شنأ مني لأمركم، وفراسة تصدقني عما في قلوب كثير منكم. وبايعني هذان الرجلان في أول من بايع ـ تعلمون ذلك ـ وقد نكثا وغدرا»(١).

وقال «عليه السلام»: «ثم إن الناس بايعوني غير مستكرهين. وكان هذان الرجلان أول من فعل، على ما بويع عليه من كان قبلي(٢).

وقال «عليه السلام»: «أتيتموني لتبايعوني، فقلت: لا حاجة في ذلك. ودخلت منزلي، فاستخرجتموني، فقبضت يدي، فبسطتموها. وتداككتم علي حتى ظننت أنكم قاتلي، وأن بعضكم قاتل بعض. فبايعتموني وأنا غير مسرورٍ بذلك، ولا جذل.

وقد علم الله سبحانه أني كنت كارهاً للحكومة بين أمة محمد «صلى الله

---

(١) بحار الأنوار ج٣٢ ص٦١ ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج٢ ص٢٨٦ ونهج السعادة ج١ ص٢٤٢ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١ ص٣٠٧ وقاموس الرجال للتستري ج١٢ ص٧٢ والجمل للمفيد (ط مكتبة الداوري ـ قم) ص٢٣٤.

(٢) بحار الأنوار ج٣٢ ص٧٢ عن أمالي الطوسي (ط١) ج٢ ص٨٧ و (ط دار الثقافة ـ قم سنة ١٤١٤هـ) ص٧١٨ ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج٤ ص١٠٩ ونهج السعادة للمحمودي ج٤ ص٥٥ والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج١ ص٦٣ و (تحقيق الشيري) ج١ ص٨٦.

عليه وآله». ولقد سمعته «صلى الله عليه وآله» يقول: «ما من والٍ يلي شيئاً من أمر أمتي إلا أتي به يوم القيامة مغلولة يداه إلى عنقه على رؤوس الخلائق، ثم ينشر كتابه، فإن كان عادلاً نجا، وإن كان جائراً هوى:[١] حتى اجتمع علي ملؤكم، وبايعني طلحة والزبير، وأنا أعرف الغدر في أوجههما والنكث في أعينهما. ثم استأذناني إلخ..[٢].

الإختصار المفيد للشيخ المفيد رحمه الله:

قال الشيخ المفيد «رحمه الله» ما يلي:

«قد ثبت بتواتر الأخبار ومتظاهر الحديث والآثار: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» كان معتزلاً للفتنة بقتل عثمان، وأنه بَعُدَ عن منزله في المدينة لئلا تتطرَّق عليه الظنون برغبته في البيعة للإمرة على الناس، وأن الصحابة لما كان من أمر عثمان ما كان التمسوه، وبحثوا عن مكانه حتى وجدوه، فصاروا إليه وسألوه القيام بأمر الأمة، وشكوا إليه ما يخافونه من فساد الأمة.

فكره إجابتهم إلى ذلك على الفور والبدء، لعلمه بعاقبة الأمور وإقدام

---

(١) بحار الأنوار ج٣٢ ص٦٣ ونهج السعادة ج١ ص٢٨٤ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١ ص٣١٠ والجمل لمفيد (ط مكتبة الداوري ـ قم) ص١٤٤ وراجع: مستدرك سفينة البحار ج١٠ ص٤٦٦.

(٢) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١ ص٣١٠ وبحار الأنوار ج٣٢ ص٦٣ ونهج السعادة ج١ ص٢٨٤.

القوم على الخلاف عليه والمظاهرة له بالعداوة له والشنآن.

فلم يمنعهم إباؤه من الإجابة عن الإلحاح فيما دعوه إليه، وذكروه بالله عز وجل وقالوا له: إنه لا يصلح لإمامة المسلمين سواك، ولا نجد أحداً يقوم بهذا الأمر غيرك، فاتق الله في الدين، وكافة المسلمين.

فامتحنهم عند ذلك بذكر من نكث بيعته بعد أن أعطاها بيده على الإيثار، وأومأ لهم إلى مبايعة أحد الرجلين، وضمن النصرة لهما متى أرادوا إصلاح الدين وحياطة الإسلام.

فأبى القوم عليه تأمير من سواه والبيعة لمن عاداه.

وبلغ ذلك طلحة والزبير، فصارا إليه راغبين في بيعته، منتظرين للرضا بتقدمه عليهما وإمامته عليهما، فامتنع، فألحا عليه في قبول بيعتهما له.

واتفقت الجماعة كلها على الرضا به وترك العدول عنه إلى سواه، وقالوا: إن تجبنا إلى ما دعوناك إليه من تقليد الأمر وقبول البيعة وإلا انفتق في الإسلام ما لا يمكن رتقه، وانصدع في الدين ما لا يستطاع شعبه.

فلما سمع ذلك منهم بعد الذي ذكرناه من الإباء عليهم، والإمتناع لتأكيد الحجة لنفسه بسط يده لبيعتهم، فتداكوا عليه تداك الإبل على حياضها يوم ورودها، حتى شقوا أعطافه، ووطأوا ابنيه الحسن والحسين بأرجلهم، لشدة ازدحامهم عليه، وحرصهم على البيعة له، والصفقة بها على يده، رغبة بتقديمه على كافتهم، وتوليته أمر جماعتهم، لا يجدون عنه معدلاً، ولا يخطر ببالهم سواه لهم موئلاً، فتمت بيعة المهاجرين والبدريين والأنصار العقبيين المجاهدين في الدين، والسابقين إلى الإسلام، من المؤمنين وأهل

البلاء الحسن مع النبي «صلى الله عليه وآله»، من الخيرة البررة الصالحين.

ولم تكن بيعته «عليه السلام» مقصورة على واحد أو اثنين أو ثلاثة ونحوها في العدد».

إلى أن قال المفيد «رحمه الله»:

«وإذا ثبت بالإجماع من وجوه المسلمين وأفاضل المؤمنين والأنصار والمهاجرين على إمامة أمير المؤمنين «عليه السلام» والبيعة له على الطوع والإيثار. وكان العقد على الوجه الذي ثبت به إمامة الثلاثة قبله عند الخصوم بالإختيار، وعلى أوكد منه بما ذكرناه في الرغبة إليه في ذلك، والإجماع عليه ممن سميناه من المهاجرين والأنصار، والتابعين بإحسان، حسبما بيناه، ثبت فرض طاعته، وحرم على كل أحد من الخلق التعرض لخلافه ومعصيته، ووضح الحق في الحكم على مخالفيه ومحاربيه إلخ..[١]».

من المبايعين لعلي عليه السلام؟!:

لقد ذكر المفيد أسماء عدد كبير ممن بايع علياً «عليه السلام» بالخلافة فقال:

ونحن نذكر الآن جملة ممَّن بايع أمير المؤمنين «عليه السلام»، الراضين بإمامته، الباذلين لأنفسهم في طاعته، بعد الذي أجملناه من الخبر عنهم ممن يعترف المنصف بوقوفه على أسمائهم، تحقيق ما وصفناه عن عنايتهم في الدين، وتقدمهم في الإسلام، ومكانهم من نبي الهدى.

وإن الواحد منهم لو ولى العقد لإمام لانعقد الأمر به خاصة عند

---

(١) الجمل ص٨٩ ـ ٩٢ و (ط مكتبة الداوري ـ قم ـ إيران) ص٤٠ ـ ٤٢.

خصومنا، فضلاً عن جماعتهم، وعلى مذهبهم، فيما يدعونه من ثبوت الإمامة بالإختيار وآراء الرجال.

وتضمحل بذلك عنده شبهات الأموية فيما راموه من القدح في دليلنا بما ذكروه من خلاف من سموه حسبما قدمنا.

ومن بايع أمير المؤمنين بغير ارتياب ودان بإمامته على الإجماع والاتفاق، واعتقد فرض طاعته والتحريم لخلافه ومعصيته، والحاضرون معه في حرب البصرة ألف وخمسمائة رجل، من وجوه المهاجرين الأولين والسابقين إلى الإسلام، والأنصار البدريين العقبيين، وأهل بيعة الرضوان من جملتهم سبعمائة من المهاجرين، وثمانمائة من الأنصار سوى أبنائهم وحلفائهم، ومواليهم، وغيرهم من بطون العرب والتابعين بإحسان على ما جاء به الثبت من الأخبار(١).

بيعة المهاجرين:

فمن جملة المهاجرين: عمار بن ياسر، صاحب رسول الله «صلى الله عليه وآله» ووليه، وأخص الأصحاب كان به. والثقة قبل البعثة وبعدها، وأنصر

---

(١) راجع: الجمل للشيخ المفيد ص١٠٠ و ١٠١ و (نشر مكتبة الداوري ـ قم ـ إيران) ص٤٩.

وقال في هامشه: أمالي الطوسي ج٢ ص٣٣٦ وقارن بكتاب سليم ص١٧٢ وتاريخ خليفة بن خياط ص١٨٤ ومروج الذهب ج٢ ص٣٦٧ والإمامة والسياسة ج١ ص٥٤ وتاريخ الإسلام ص٤٨٤ وبحار الأنوار ج٣ ص٢١٥.

الناس له، وأشدهم اجتهاداً في طاعته، المعذب في الله أبوه وأمه في أول الإسلام، الذي لم يكن لأحد من الصحابة في المحنة ما كان له، ولا نال أحد منهم في الدين من المكروه والصبر على الإسلام كما ناله.

لم تأخذه في الله لومة لائم، مقيم مع شدة البلاء على الإيمان، الذي اختص من رسول الله بمديح لم يسبقه فيها سواه من الصحابة[١] كلها، مع شهادته له بالجنة مع القطع والبيان لإنذاره من قتله، والتبشير لقاتله بالنار، على ما اتفق عليه أهل النقل من حملة الآثار.

فمن ذلك قول رسول الله «صلى الله عليه وآله»: إن الجنة لتشتاق إلى عمار، فإنها إليه أشوق منه إليها[٢].

وقوله: بشر قاتل عمار وسالبه بالنار[٣].

---

(١) باستثناء سلمان الفارسي «رحمه الله».

(٢) قال في الهامش: قارن بسنن الترمذي ج٥ ص٦٢٦ والمستدرك للحاكم ج٣ ص١٣٧ وحلية الأولياء ج١ ص١٤٢ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١٠ ص١٠٤ وتاريخ الإسلام للذهبي ص٥٧٤ ومجمع الزوائد ج٩ ص٣٤٤ وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج٦ ص١٨٩ ـ ٢٠٠.

(٣) مسند أحمد ج٤ ص١٩٨ والطبقات الكبرى لابن سعد ج٣ ص٢٦١ ومختصر تاريخ دمشق ج١٨ ص٢١٩ والجوهرة ج٢ ص٢٦١ وتاريخ الإسلام للذهبي ص٥٨٢ ومجمع الزوائد ج٩ ص٢٩٧ وكنز العمال ج١١ ص٧٢٤ والغدير ج٩ ص٢٧ مع اختلاف يسير.

وقوله «صلى الله عليه وآله»: عمار جلدة بين عيني وأنفي(١).

وقوله: لا تؤذوني في عمار(٢).

وقوله: عمار ملئ إيماناً وعلماً(٣).

في أمثال ذلك من المدايح والتعظيمات التي اختص بها على ما ذكرناه.

ثم الحصين بن الحرث بن عبد المطلب، والطفيل بن الحرث، المهاجران البدريان، ومسطح بن أثاثة، وحجار بن سعد الغفاري، وعبد الرحمن بن جميل الجمحي، وعبد الله ومحمد ابنا بديل الخزاعي، والحرث بن عوف،

---

(١) السيرة النبوية لابن هشام ح٢ ص١٤٣ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٣ ص٥٢ ونهج الحق ص٢٩٧ والسيرة الحلبية ج٢ ص٧٢ والدر المنثور ج٢ ص١٧٤ والغدير ج٩ ص٢١٥.

(٢) جاء في المستدرك ج٣ ص٣٨٩ عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» أنه قال: «من يسب عمارا يسبه الله ومن يعاد عمارا يعاده الله» والنظر أيضاً مختصر تاريخ دمشق ج١٨ ص٢١٥.

(٣) فضائل الصحابة ج٣ ص٨٥٨ ـ ٨٥٩ وسنن ابن ماجة ج١ ص٥٢ والمستدرك للحاكم ج٣ ص٣٩٢ وحلية الأولياء ج١ ص١٣٩ والإستيعاب ج٢ ص٤٧٨ وصفة الصفوة ج١ ص٢٣١ ومختصر تاريخ دمشق ج١٨ ص٢١٣ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١٠ ص١٠٣ وتاريخ الإسلام للذهبي ص٥٧٣ وكنز العمال ج١١ ص٧٢٤ والغدير ج٩ ص٢٤ ـ ٢٥. مع اختلاف يسير.

وأبو عابد الليثي، والبراء بن عازب[١]، وزيد بن صوحان، ويزيد بن نويرة[٢]، الذي شهد له رسول الله «صلى الله عليه وآله» بالجنة، وهاشم بن عتبة المرقال، وبريدة الأسلمي، وعمرو بن الحمق الخزاعي.

وهجرته إلى الله ورسوله معروفة، ومكانه منه مشهور، ومدحه له مذكور.

والحرث بن سراقة، وأبو أسيد بن ربيعة[٣]، ومسعود بن أبي عمر، وعبد الله بن عقيل، وعمر بن محصن، وعدي بن حاتم، وعقبة بن عامر.

ومن في عدادهم ممن أدرك عصر النبي كحجر بن عدي الكندي، وشداد بن أوس[٤] في نظرائهما من الأصحاب.

وأمثال من تقدم ذكره، من المهاجرين على طبقاتهم في التقى، ومراتبهم في الدين، ممن يطول تعداد ذكره، والكلام فيه.

---

(١) قال المعلق في الهامش: ليس هو من المهاجرين. راجع: الإستيعاب ج١ ص١٣٦ والإصابة ج١ ص١٤٢.

(٢) قال المعلق في الهامش: ليس هو من المهاجرين. انظر: الإستيعاب ج٣ ص٦٥٥ وأسد الغابة ج٥ ص١٢٢.

(٣) قال المعلق في الهامش: ليس هو من المهاجرين. راجع: الإستيعاب ج٣ ص٣٧١ والإصابة ج٣ ص٣٤٤.

(٤) قال المعلق في الهامش: ليس هو من المهاجرين. راجع: الإستيعاب ج٢ ص١٣٥ والإصابة ج٢ ص١٣٩.

بيعة الأنصار:

ومن الأنصار: أبو أيوب، خالد بن زيد صاحب رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وخزيمة بن ثابت ذو الشهادتين، وأبو الهيثم بن التيهان، وأبو سعيد الخدري، وعبادة بن الصامت، وسهل وعثمان ابنا حنيف، وأبو عباس الزرقي فارس رسول الله «صلى الله عليه وآله» يوم أحد، وزيد بن أرقم، وسعد وقيس ابنا سعد بن عبادة، وجابر بن عبد الله بن حزام، ومسعود بن أسلم، وعامر بن أجبل، وسهل بن سعيد، والنعمان بن حجلان، وسعد بن زياد، ورفاعة بن سعد، ومخلد وخالد ابني أبي خلف، وضرار بن الصامت، ومسعود بن قيس، وعمر بن بلال، وعمار بن أوس، ومرة الساعدي، ورفاعة بن مالك الزرقي، وجبلة بن عمرو الساعدي، وعمر بن حزم، وسهل بن سعد الساعدي.

في أمثالهم من الأنصار الذين بايعوا البيعتين، وصلوا القبلين، واختصوا من مدايح القرآن والثناء عليهم من نبي الهدى «عليه وآله السلام» مما لم يختلف فيه من أهل العلم اثنان، وممن لو أثبتنا أسماءهم لطال بها الكتاب، ولم يحتمل استيفاء العدد الذي حددناه.

بيعة الهاشميين:

ومن بني هاشم: أهل بيت النبوة ومعدن الرسالة ومهبط الوحي ومختلف الملائكة: الحسن والحسين سبطا الرحمة، وسيدا شباب أهل الجنة «عليهما السلام».

ومحمد بن الحنفية، وعبد الله بن جعفر، ومحمد وعون ابنا جعفر الطيار، وعبد الله بن عباس بن عبد المطلب ابن عم رسول الله، والفضل وقثم وعبيد الله بنو العباس، وعبد الله بن أبي لهب، وعبد الله بن الزبير بن عبد المطلب، وعبد الله بن أبي سفيان بن الحرث بن عبد المطلب، وكافة بني هاشم وبني عبد المطلب.

بيعة باقي الشيعة:

ومن يلحق منهم بالذكر من أوليائهم، وعليه شيعتهم، وأهل الفضل في الدين والإيمان، والعلم والفقه والقرآن، المنقطعين إلى الله تعالى بالعبادة والجهاد والتمسك بحقائق الإيمان:

محمد بن أبي بكر ربيب أمير المؤمنين وحبيبه، ومحمد بن أبي حذيفة وليه وخاصته المستشهد في طاعته، ومالك بن الحرث الأشتر النخعي سيفه المخلص في ولايته.

وثابت بن قيس النخعي، وكميل بن زياد، وصعصعة بن صوحان العبدي، وعمر بن زرارة النخعي، وعبد الله بن أرقم، وزيد بن الملفق، وسليمان بن صرد الخزاعي، وقبيصة، وجابر، وعبد الله، ومحمد بن بديل الخزاعي، وعبد الرحمن بن عديس السلولي، وأويس القرني، وهند الجملي، وجندب الأزدي، والأشعث بن سوار، وحكيم بن جبلة، ورشيد الهجري، ومعقل بن قيس بن حنظلة، وسويد بن الحارث، وسعد بن مبشر، وعبد الله بن وال، ومالك بن ضمرة، والحارث الهمداني، وحبة بن جوين العرني.

ممن كانوا بالمدينة عند قتل عثمان، وأطبقوا على الرضا بأمير المؤمنين

«عليه السلام»، فبايعوه على حرب من حارب، وسلم من سالم، وأن لا يولوا في نصرته الأدبار، وحضروا مشاهده كلها، لا يتأخر عنه منهم أحد حتى مضى الشهيد منهم على نصرته، وبقي المتأخر منهم على حجته، حتى مضى أمير المؤمنين «عليه السلام» لسبيله، وكان من بقي منهم بعده على ولايته، والإعتقاد بفضله على الكافة بإمامته.

وإذا كان الأمر في بيعته حسب ما ذكرناه، وإجماع من سميناه ونعتناه، على الرضا به والطاعة له، والإعتقاد كما وصفناه، بطل اعتراض المعترض في ثبوت إمامته بتأخر من سميناه من البيعة، وتفردهم عن الحرب معه، ووضح حصر عددهم.

وقلت: إن الإجماع كان من كافة أهل الهجرة عليه، إذ لو كان هناك سوى النفر المعدودين في خلاف أمير المؤمنين «عليه السلام» لشركهم في الرأي، وذكرهم الناس في جملتهم، وأحصوهم في عددهم، وألحقوهم بهم فيما انفردوا به من جماعتهم، ولم يكن لغيرهم ذكر في ذلك.

فصح ما حكيناه من اتفاق المهاجرين والأنصار، وأهل بدر، وأهل بيعة الرضوان، والتابعين بإحسان على إمامته كما قدمناه فيما سلف، وذكرناه، والمنة لله»[١]. انتهى كلام المفيد «رحمه الله».

وإنما قال الشيخ المفيد هذا على سبيل التنزل، وإلا فإن ولايته حق، وطاعته واجبة، ولا يضر بذلك تفرق جميع الخلق عنه.

---

(١) راجع: الجمل للشيخ المفيد ص١٠١ ـ ١١٠ و (ط الداوري ـ قم) ص٥٠ ـ ٥٩.

متى بويع علي عليه السلام؟!:

وقد قتل عثمان في الثامن عشر[١] من ذي الحجة من سنة خمس وثلاثين من الهجرة.

وقيل: في يوم الأضحى[٢].

وقيل: وسط أيام التشريق[٣].

---

(١) التنبيه والإشراف ص٢٥٣ وسبل السلام ج١ ص٤٤ وبحار الأنوار ج٣١ ص٤٩٣ و ٤٩٤ وج٩٥ ص١٩٥ ومجمع الزوائد ج٧ ص٢٣٢ وعمدة القاري ج٣ ص٥ والإستيعاب (ط دار الجيل) ج٣ ص١٠٤٤ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٢ ص١٥٨ والبداية والنهاية ج٧ ص٢١٢ وتاريخ الأمم والملوك ج٣ ص٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٥١ وتاريخ مدينة دمشق ج٣٩ ص٢٠٦ و ٢١٠ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥٢٢ و ٥٢٥ وكتاب المحبر لابن حبيب ص١٦ وأسد الغابة ج٣ ص٣٨٢ والإصابة ج٤ ص٣٧٩ والعدد القوية ص٢٠٠ وتاريخ خليفة بن خياط ص١٣٢ وكتاب الفتوح لابن أعثم ج٢ ص٤٣٣.

(٢) التنبيه والإشراف ص٢٥٣ والفايق في غريب الحديث ج٢ ص١٢٩ والمعارف لابن قتيبة ص١٩٧ وغريب الحديث لابن قتيبة ج٢ ص١٦٩ وتاريخ مدينة دمشق ج٣٩ ص٥١٦ وتاريخ المدينة لابن شبة ج٤ ص١٢٣٩ والبداية والنهاية ج٧ ص٢١٢ وتاريخ خليفة بن خياط ص١٣٢.

(٣) تاريخ الخميس ج٢ ص٢٦٤ ومجمع الزوائد ج٧ ص٢٣٢ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٢ ص١٥٨ وتاريخ الأمم والملوك ج٣ ص٤٤٢ والبداية والنهاية ج٧ =

وقيل: لثلاث عشرة أو لثماني عشرة ليلة خلت من ذي الحجة[(١)].

والذين قالوا: قتل يوم الأضحى استشهدوا بقول الفرزدق:

عثمان إذ قتلوه وانتهكوا ... دمه صبيحة ليلة النحر[(٢)]

وقول أيمن بن خريم:

تعاقد الذابحو عثمان ضاحية ... فأي ذبح حرام ويحهم ذبحوا[(٣)]

= ص٢١٢ وج٨ ص٢٢١ وكتاب الفتوح لابن أعثم ج٢ ص٤٣٣ وتهذيب الكمال ج١٩ ص٤٥٤ وأسد الغابة ج٣ ص٣٨٢ وتاريخ مدينة دمشق ج٣٩ ص٥١٣ والطبقات الكبرى لابن سعد ج٣ ص٧٩ والإستيعاب (ط دار الجيل) ج٣ ص١٠٤٤ وتاريخ خليفة بن خياط ص١٣١ ومسند أحمد ج١ ص٧٤ وبحار الأنوار ج٣١ ص٤٩٤ والمصنف لابن أبي شيبة ج٨ ص٤٩ و ٦٩٤ والآحاد والمثاني ج١ ص١٢٤ و ١٣١ والمعجم الكبير للطبراني ج١ ص٧٦.

(١) تاريخ الخميس ج٢ ص٢٦٤ و ٢٧٨ وتاريخ مدينة دمشق ج٣٩ ص٥٢٠ و ٥٢١ وراجع: جواهر المطالب لابن الدمشقي ج١ ص٢٩٤ وج٢ ص٥ وعن العقد الفريد ج٣ ص٣١١.

(٢) التنبيه والإشراف ص٢٥٣ والمعارف لابن قتيبة ص١٩٧ وغريب الحديث لابن قتيبة ج٢ ص١٦٩ وتاريخ خليفة بن خياط ص١٣٢ وتاريخ المدينة لابن شبة ج٤ ص١٢٣٩.

(٣) التنبيه والإشراف ص٢٥٣ وتهذيب الكمال ج١٩ ص٤٥٩ والمعارف لابن قتيبة ص١٩٨ والوافي بالوفيات ج٢٠ ص٣١.

وبقول حسان بن ثابت:

ضحوا بأشمط عنوان السجود به يقـطـع الليـل تسبيحاً وقرآنـا[١]

ولأجل ذلك بقي ثلاثة أيام بلا دفن، فلما دفن بويع علي «عليه السلام»[٢].

وقيل: بويع بعد خمسة أيام من دفن عثمان[٣].

---

(١) التنبيه والإشراف ص٢٥٣ والفصول المختارة ص٢٥٨ وبحار الأنوار ج٣٨ ص٢٦٦ والإستيعاب (ط دار الجيل) ج٣ ص١٠٤٩ وجامع البيان ج١ ص٦٦ والمحرر الوجيز ج١ ص٥٦ وج٥ ص٤٠٤ والتفسير الكبير للرازي ج٥ ص٩٤ والجامع لأحكام القرآن ج٢ ص٢٩٨ والبحر المحيط ج٨ ص٣٧٩ وتفسير القرآن العظيم ج٤ ص٥٢ وتفسير الثعالبي ج١ ص١٥١ وفتح القدير ج١ ص١٨٢ وأسد الغابة ج٣ ص٣٨٣ وتهذيب الكمال ج١٩ ص٤٥٨ والمعارف لابن قتيبة ص١٩٧ والكامل في التاريخ ج٣ ص١٨٩ وتاريخ الإسلام للذهبي ج٣ ص٤٦٢ والبداية والنهاية ج٧ ص٢١٢ و ٢١٩ و ٢٤٠ وسبل الهدى والرشاد ج١١ ص٢٨٥ والوافي بالوفيات ج٢٠ ص٣١.

(٢) تاريخ الخميس ج٢ ص٢٧٦ عن شرح العقائد العضدية، والمستدرك للحاكم ج٣ ص١١٤ والأخبار الطوال للدينوري ص١٤٠ وكتاب سليم بن قيس (بتحقيق الأنصاري) ص٤١٦.

(٣) تاريخ الخميس ج٢ ص٢٧٦ عن شرح العقائد العضدية، والمستدرك للحاكم ج٣ ص١١٤ وراجع: شرح نهج البلاغـة للمعتزلي ج١٠ ص٦ وكتاب الأربعين =

وقيل: بعد أربعة أيام(١).

ونقول:

١ ـ ذكر هذا النص: أن بيعة علي «عليه السلام» كانت في الثامن عشر من ذي الحجة.. فإذا كان «عليه السلام» قد بويع بعد خمسة(٢) أو ثلاثة أيام من قتل عثمان، فقتل عثمان كان في الخامس عشر أو الثالث عشر من ذي الحجة.

٢ ـ إن ثمة خلافاً في تحديد يوم قتل عثمان.. وقد تقدم: أن ثمة أقوالاً بأنه في الثامن عشر من ذي الحجة، أو في الثالث عشر، أو في وسط أيام التشريق. وهذا يتلاءم مع قولهم: إن علياً «عليه السلام» بويع في الثامن عشر من ذي الحجة.

٣ ـ كما أن القول: بأن عثمان قتل في الثامن عشر من ذي الحجة يتلاءم

= للشيرازي ص٦١٤ ومناقب أهل البيت للشيرواني ص٣٧١ والغدير ج٩ ص٩٣.

(١) المستدرك للحاكم ج٣ ص١١٤ وأعيان الشيعة ج١ ص٤٤٤ وعن مروج الذهب للمسعودي ج٢ ص٣٥٩.

(٢) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١٠ ص٦ وكتاب الأربعين للشيرازي ص٦١٤ ومناقب أهل البيت للشيرواني ص٣٧١ والغدير ج٩ ص٩٣ وسبل الهدى والرشاد ج١١ ص٢٨٨ والدرجات الرفيعة ص١٠٧.

مع القول: بأن علياً «عليه السلام» قد بويع في نفس يوم قتل عثمان[1]. وتتوافق هذه البيعة مع بيعة يوم الغدير.

٤ ـ وأما الشعر المنسوب إلى الفرزدق، وأيمن بن خريم، وحسان، فيمكن أن يكون قد جاء على سبيل المسامحة، وتصرفات الشعراء بهدف الإثارة، وتجييش العواطف باعتبار أنه قتل في أيام العيد.

لفتات في تاريخ البيعة:

إن هذا النص يصرح بأن البيعة لعلي «عليه السلام» كانت في الثامن عشر من ذي الحجة، وهو نفس اليوم الذي نصب فيه النبي «صلى الله عليه وآله» علياً «عليه السلام» في غدير خم، وأخذ له البيعة من الصحابة.

ولا شك في أن هذا التوافق قد جاء برعاية الهية، وخطة ربانية، حيث لا بد أن يربط هؤلاء المبايعون ـ وخصوصاً الصحابة منهم ـ بين بيعتهم له «عليه السلام» في هذا اليوم هنا، وبيعتهم هم وسائر الصحابة له في يوم

---

(١) تاريخ الخميس ج٢ ص٢٧٧ عن المختصر الجامع، والإستيعاب (ط دار الجيل) ج٣ ص١١٢١ ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ج٧ ص٢١٧ وشرح أصول الكافي ج١٢ ص٤٨٣ وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج١٧ ص٣٦٥ وج٣٠ ص١٧٨ و ٢٣٢ عن مروج الذهب (ط دار الأندلس ـ بيروت) ج٢ ص٣٤٩ وسعد السعود ص١٧٠ وراجع: المستدرك للحاكم ج٣ ص١١٤ وتاريخ مدينة دمشق ج٤٢ ص٤٣٧ وتهذيب الكمال ج٢٠ ص٤٨٧ وتهذيب التهذيب ج٧ ص٢٩٧ وإسعاف المبطأ برجال الموطأ ص٧٩.

غدير خم..

ولعلهم يقارنون بين نكث البيعة بعد غدير خم بسبعين يوماً، ثم نكث هؤلاء بيعته هذه.

هذا الذي سيعلنه نفس هؤلاء الذين يبايعونه الآن أول الناس بعد وقت يسير قد لا يصل إلى سبعين يوماً أيضاً.

يوم البيعة لعلي عليه السلام:

وقالوا أيضاً: في يوم البيعة لعلي «عليه السلام»: «فلج موسى بن عمران على السحرة، وأخزى الله عز وجل فرعون وجنوده من أهل الكفر والضلال.

وفيه: نجى الله تعالى إبراهيم «عليه السلام» من النار، وجعلها برداً وسلاماً، كما نطق به القرآن.

وفيه: نصب موسى بن عمران «عليه السلام» وصيه يوشع بن نون، ونطق بفضله على رؤوس الأشهاد.

وفيه: أظهر عيسى وصيه شمعون الصفا.

وفيه: أشهد سليمان بن داود «عليهما السلام» سائر رعيته على استخلاف آصف وصيه «عليه السلام».

وفيه: نصب رسول الله «صلى الله عليه وآله» أمير المؤمنين «عليه السلام»، ودل على فضله بالآيات والبينات، وهو يوم كثير البركات».

وفيه: بايع الناس علياً «عليه السلام» بالخلافة بعد قتل عثمان(١).

البيعة الأولى في يوم الغدير:

وتقول بعض الروايات، مثل رواية أبي المليح: إن البيعة لعلي «عليه السلام» حصلت في يوم الغدير.. وكان أول من بايعه طلحة والزبير.

وغنى عن البيان: أنَّ أبا بكر وعمر(٢) كانا أوَّل من بايع عليَّاً يوم الغدير أيضاً، ثم كانا أول من تراجع وأخذا الحق من أهله بالقوة والقهر.

وها نحن نرى طلحة والزبير أيضاً أنهما كانا أوَّل من بايع علياً يوم الغدير في سنة ٣٥ للهجرة، ثم كانا أوَّل من نكث، وقاتل علياً «عليه السلام» وسعى لاغتصاب الخلافة منه!!

---

(١) العدد القوية في المخاوف اليومية ص٢٠٠ و ٢٠١ وبحار الأنوار ج٣١ ص٤٩٣ وج٩٥ ص١٩٤ وج٥٦ ص٩٢ عنه، ومسار الشيعة للمفيد (ط دار المفيد سنة ١٤١٤ هـ) ص٤٠ و ٤١ و (ط سنة ١٤٠٦ هـ) ص٢٢.

(٢) الغدير للعلامة الأميني ج١ ص٥٠٨ و ٥٠٩ و (ط دار الكتاب العربي) ص٢٧٠ وعن الطبري في كتاب الولاية، وعن الخليلي في مناقب علي بن أبي طالب. وعن كتاب النشر والطي. وراجع: الصراط المستقيم ج١ ص٣٠٣ والإحتجاج ج١ ص٨٤ واليقين لابن طاووس ص٣٦٠ وبحار الأنوار ج٣٧ ص٢١٧ والتفسير الصافي ج٢ ص٦٧ ونهج الإيمان لابن جبر ص١١٢ والعدد القوية للحلي ص١١٨٣.

البيعتان: في يوم النيروز !! كيف؟!:

روي عن المعلى بن خنيس، عن أبي عبد الله «عليه السلام»: أن اليوم الذي بويع فيه أمير المؤمنين «عليه السلام» ثانية كان يوم النيروز(١).

وفي رواية معلى بن خنيس عن الصادق حول يوم النيروز، قال «عليه السلام»: وهو الذي أمر النبي «صلى الله عليه وآله» أصحابه أن يبايعوا علياً «عليه السلام» بإمرة المؤمنين..

إلى أن قال: وهو اليوم الذي بويع لأمير المؤمنين «عليه السلام» البيعة الثانية..

إلى أن قال: وهو أول يوم من سنة الفرس »(٢)

بل يقال: إن يوم النيروز هو اليوم العاشر من شهر أيار!!(٣).

وفي نص آخر عن المعلى بن خنيس، عن الصادق «عليه السلام»، قال: إن يوم النيروز هو اليوم الذي أخذ فيه النبي «صلى الله عليه وآله» لأمير

---

(١) بحار الأنوار ج٣٢ ص٣٥ وج٥٦ ص٩٢ عن بعض الكتب المعتبرة.

(٢) بحار الأنوار ج٥٦ص٩٢ عن بعض الكتب المعتبرة، وجامع أحاديث الشيعة ج٧ ص٤٢٢.

(٣) بحار الأنوار ج٥٦ ص١١٦ و ١١٧ و ١٢٢ و ١٢٣ عن ابن إدريس عن بعض أهل الحساب، والسرائر لابن إدريس ج١ ص٣١٥ وغنائم الأيام للقمي ج١ ص٢٦٠.

المؤمنين «عليه السلام» العهد بغدير خم، فأقروا له بالولاية، فطوبى لمن ثبت عليها، والويل لمن نكثها..

إلى أن قال: وهو أول يوم من سنه الفرس[١].

قال المجلسي «رحمه الله»: «إن الضوابط الحسابية ـ كما سيتضح ـ على أن أول فروردين ماه الفرس (أي شهر الفرس) الموسوم بالنيروز عندهم كان في السنة العاشرة من الهجرة قريباً من نزول الشمس أول برج الحمل. وكان ذلك موافقاً لأواسط آذار من الرومية. ومطابقاً لثامن عشر ذي الحجة من العربية، يوم عهد النبي «صلى الله عليه وآله» لأمير المؤمنين «عليه السلام» بالولاية في غدير خم، بعد الرجوع من حجة الوداع. كما صرح به في الرواية.

ثم في السنة الحادية عشرة منها، بعد رحلة النبي «صلى الله عليه وآله» انتقلت سلطة العجم إلى يزدجرد آخر ملوكهم، فأسقطوا ما مضى من السنة، وجعل يوم جلوسه أول فروردين، ويوم النيروز. وكان ذلك موافقاً لأواسط حزيران ومطابقاً للثاني والعشرين من ربيع الأول الخ..»[٢].

وبعد ما تقدّم نقول:

إنّ بين واقعة الغدير في زمن النبي «صلى الله عليه وآله»، والبيعة لعلي

---

(١) بحار الأنوار ج٥٦ ص١١٩ وراجع: الحدائق الناضرة ج٤ ص٢١٥ ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج٨ ص١٧٣ و (ط دار الإسلامية) ج٥ ص٢٨٨ وعوالي اللآلي ج٣ ص٤١ وجامع أحاديث الشيعة ج٧ ص٤٢١.

(٢) بحار الأنوار ج٥٦ ص١٢٣.

«عليه السلام» بالخلافة في سنة خمس وثلاثين، خمس وعشرون سنة ولا يمكن أن تكون كلتا الواقعتين قد حصلتا في يوم النيروز وفي الثامن عشر من شهر ذي الحجة، إلا إذا أسقطنا ما أسقطه يزدجرد، إذ مع عدم الإسقاط المذكور لا يمكن حصول توافق للبيعتين في يوم واحد إلا بعد ثلاث وثلاثين سنة.. وذلك ظاهر.

دلالات تاريخ البيعة:

تصرح رواية أبي المليح[1]، ويصرح عدد من المؤرخين:

إن هذا النص يصرح بأن البيعة لعلي «عليه السلام» كانت في الثامن عشر من ذي الحجة، وهو نفس اليوم الذي نصب فيه النبي «صلى الله عليه وآله» علياً «عليه السلام» في غدير خم، وأخذ له البيعة من الصحابة.

ولا شك في أن هذا التوافق قد جاء برعاية الهية، وخطة ربانية، حيث لا بد أن يربط هؤلاء المبايعون وخصوصاً الصحابة منهم بين بيعتهم له «عليه السلام» في هذا اليوم هنا، وبيعتهم هم وسائر الصحابة له في يوم غدير خم..

ولعلهم يقارنون بين نكث البيعة بعد غدير خم بسبعين يوماً، ثم نكث هؤلاء بيعته هذه.

---

(١) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٢٨ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥١ وراجع: الكامل في التاريخ ج٣ ص١٩١ والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي ـ بيروت) ج٧ ص٢٥٣.

هذا الذي سيعلنه نفس هؤلاء الذين يبايعونه الآن أول الناس بعد وقت يسير قد لا يصل إلى سبعين يوماً أيضاً.

أكثر من بيعة:

و قد أظهرت النصوص المتقدمة أيضاً أن طلحة والزبير قد بايعا علياً أكثر من مرة، فالأولى منها كانت في حائط بني مبذول، وكانت الثانية في المسجد.

وقد يظهر من رواية الشعبي المتقدمة: أنهم بايعوه في سوق المدينة.

وفي النص المنقول عن أبي أروى: أنهم بايعوه عند بيت المال.

وفي نص آخر تقدم أيضاً: أن البيعة كانت عند منبر الرسول.

ولا مانع من التعدد. فتكون هناك بيعة للخاصة، ثم تكون بيعة العامة.. وربما تكون بيعة لجماعة في مكان، ثم بيعة لجماعة أخرى في مكان آخر. ولا سيما مع كثرة الناس..

أو أن البيعة قد تمت في عدة أيام متتالية، لأن يوماً واحداً لا يكفي، وكان عمدتها ما حصل في اليوم الأول.

مدة خلافة علي عليه السلام:

في الصفوة: استخلف علي «عليه السلام» في التاسع عشر من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين من الهجرة[1].

---

(١) تاريخ الخميس ج٢ ص٢٧٦ وراجع: البداية والنهاية (ط دار إحياء التراث =

ومدة خلافته ست سنين[١].

وقيل: خمس سنين وستة أشهر[٢].

وقال الدواني: «فقام بأمر الخلافة ست سنين، واستشهد على رأس ثلاثين سنة من وفاة الرسول «صلى الله عليه وآله».

وقيل: أن الثلاثين إنما تتم بخلافة أمير المؤمنين حسن بن علي ستة أشهر بعد وفاة أبيه»[٣].

ونقول:

في هذا النص أمور غير ظاهرة الوجه:

فأولاً: تقدم: أن الأرجح هو أن علياً «عليه السلام» قد بويع في الثامن عشر من ذي الحجة، فراجع..

ثانياً: إدعاؤه أن مدة خلافته «عليه السلام» ست سنين أو خمس سنين وستة أشهر غير ظاهر أيضاً، وذلك لما يلي:

= العربي ـ بيروت ـ لبنان) ج٧ ص٢٥٣ وسبل الهدى والرشاد ج١١ ص٢٨٨ وسبل السلام للكحلاني ج١ ص٤٤.

(١) تاريخ الخميس ج٢ ص٢٧٦.

(٢) تاريخ الخميس ج٢ ص٢٧٦ ومجمع الزوائد ج٩ ص١٤٦ والمعجم الكبير ج١ ص١٠٦ وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج٣٢ ص٦٦٣ عن السيوطي في القول الجلي في فضائل علي (ط مؤسسة نادر للطباعة والنشر) ص٦١.

(٣) تاريخ الخميس ج٢ ص٢٧٦ عن العقائد العضدية للدواني.

ألف: ما أبعد ما بين هذا القول وبين قول المحب الطبري: «كانت خلافته أربع سنين وسبعة أشهر وستة أيام، وقيل ثمانية، وقيل: ثلاثة أيام. وقيل: أربعة عشر يوماً»(١).

ثم ما أبعد بينه وما بين ما في تاريخ ابن عاصم: أنه «عليه السلام» توفي سنة تسع وثلاثين(٢)، مما يعني: أنه بقي في الخلافة ثلاث سنين وتسعة أشهر ونيفاً(٣).

وكذلك الأمر بالنسبة لقولهم: إن الثلاثين سنة إنما تتم بخلافة الإمام الحسن «عليه السلام» ستة أشهر بعد استشهاد علي «عليه السلام».

ب: كيف يمكن أن تكون مدة خلافته «عليه السلام» ست أو خمس سنين وستة أشهر إذا كانت خلافته قد بدأت في الثامن عشر من ذي الحجة، وكان استشهاده في الحادي والعشرين من شهر رمضان سنة أربعين، فإن هذا يحتم أن تكون مدة خلافته «عليه السلام» أربع سنوات وتسعة أشهر ونيفا.

بل إن ذلك يظهر: أن ما ذكر الطبري في ذخائر العقبي ـ من أن خلافته «عليه السلام» كانت أربع سنوات وسبعة أشهر إلخ.. ـ قد تعرض لتصحيف من قبل الكتّاب، وأن سبعة هي في الحقيقة تسعة، غيَّرها الكُتَّاب بسبب عدم النقط..

---

(١) تاريخ الخميس ج٢ ص٢٧٦ وذخائر العقبى ص١١٦.

(٢) تاريخ الخميس ج٢ ص٢٨٣

(٣) تاريخ الخميس ج٢ ص٢٨٣

الفصل الرابع:

البيعة: حديث.. ورواية..

صيغة البيعة:

وقد دلنا ما جرى للإمام الرضا «عليه السلام» حين بويع بولاية العهد على أمور هامة ترتبط بصيغة البيعة، وبصحة بعض صيغها وبطلانه، فلاحظ ما يلي:

١ ـ قال أبو الفرج عن البيعة للإمام الرضا «عليه السلام» بولاية العهد: «فلما كان ذلك اليوم ركب الناس من القواد والقضاة، وغيرهم من الناس في الخضرة، وجلس المأمون، ووضع للرضا وسادتين عظيمتين حتى لحق بمجلسه وفرشه. وأجلس الرضا عليهما في الخضرة، وعليه عمامة وسيف.

ثم أمر ابنه العباس بن المأمون فبايع له أول الناس، فرفع الرضا يده، فتلقى بظهرها وجه نفسه وببطنها وجوههم.

فقال له المأمون: ابسط يدك للبيعة.

فقال له: إن رسول الله «صلى الله عليه وآله» هكذا كان يبايع، فبايعه الناس[١].

---

(١) مقاتل الطالبيين ص٥٦٣ و ٥٦٤ و (ط٢ المكتبة الحيدرية سنة ١٣٨٥هـ =

٢ ـ روي: أن الناس كلهم بايعوا للإمام الرضا «عليه السلام» في ذلك المجلس، فكانوا يصفقون بأيمانهم على يمينه من أعلى الإبهام إلى الخنصر، ويخرجون، حتى بايع في آخر الناس فتى من الأنصار، فصفق بيمينه من أعلى الخنصر إلى أعلى الإبهام، فتبسم أبو الحسن الرضا «عليه السلام» ثم قال: «كل من بايعنا بايع بفسخ البيعة غير هذا الفتى، فإنه بايعنا بعقدها».

فقال المأمون: وما فسخ البيعة وما عقدها؟!

قال أبو الحسن «عليه السلام»: عقد البيعة هو من أعلى الخنصر إلى أعلى الإبهام. وفسخها من أعلى الإبهام إلى أعلى الخنصر.

قال: فماج الناس في ذلك، وأمر المأمون بإعادة الناس إلى البيعة على ما وصفه أبو الحسن «عليه السلام».

وقال الناس: كيف يستحق الإمامة من لا يعرف عقد البيعة؟! إن من علم لأولى بها ممن لا يعلم.

قال فحمله ذلك على ما فعله من سمه[1].

= ١٩٦٥م) ص ٣٧٦ ومناقب آل أبي طالب ج٤ ص٣٦٩ و ٣٦٤ و (ط المكتبة الحيدرية سنة ١٣٧٦هـ ١٩٥٦م) ج٣ ص٤٧٣ وبحار الأنوار ج٤٩ ص١٤٦ والإرشاد للمفيد ج٢ ص٢٦١ ومسند الإمام الرضا للعطاردي ج١ ص١٠٠ و ١٢١ وأعيان الشيعة ج٢ ص١٩ وإعلام الورى ج٢ ص٧٣ والدر النظيم ص٦٧٩ وكشف الغمة ج٣ ص٧٠.

(١) بحار الأنوار ج٤٩ ص١٤٤ وج٦٤ ص١٨٤ و ١٨٥ وعلل الشرائع ج١ =

ونقول:

ألف: قد تضمنت الروايتان حدثين هامين حصلا في مجلس البيعة للإمام الرضا «عليه السلام»، وقد أشارت أولاهما إلى أحدهما، والثانية إلى الحدث الآخر.

ونحن نشير إلى كل واحدة منهما على النحو التالي:

ألف: بالنسبة للرواية الأولى نقول:

١ ـ **من الواضح:** أن نفس اختيار المأمون العباسي، الذي أوغل آباؤه في دماء آل أبي طالب أيّما إيغال، حتى لقد أنسوا الناس ما فعله بنو أمية فيهم؛ إن هذا الإختيار كان مثيراً إلى أقصى درجات الإثارة، وهو يهم كل فرد فردٍ في أقطار الدولة الإسلامية من أقصاها إلى أقصاها، وسيهتمون برصد كل حركة تجري في مجلس البيعة، وقبله وبعده، بدقة متناهية، وسيسعون إلى فهم مراميه ومعانيه بعمق، وستطير الأخبار بكل حركة، ولفتة في كل اتجاه.

٢ ـ إذا رأى الناس أن أول حركة في البيعة وفي أبسط حالاتها، وهو

= ص٢٢٨ و (ط المكتبة الحيدرية سنة ١٣٨٥هـ ١٩٦٦م) ج١ ص٢٣٩ وعيون أخبار الرضا ج٢ ص٢٣٨ و (ط مؤسسة الأعلمي سنة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م) ج١ ص٢٦٥ ومناقب آل أبي طالب (ط المكتبة الحيدرية سنة ١٣٧٦هـ ١٩٥٦م) ج٣ ص٤٧٧ و ٤٧٨ ومسند الإمام الرضا للعطاردي ج١ ص١٠١ و ١٢٨ وتفسير نور الثقلين ج٥ ص٦٠ وشرح ميمية أبي الفراس ص٢٠٤. وعلل الشرائع، وعيون أخبار الرضا، ونور الأبصار، ونزهة الجليس.

رفع اليد، أو بسطها قد جاءت مغايرة لما عرفوه وألفوه، وظهر لهم أن الخليفة وأسلافه كانوا يجهلون وجه الصواب فيها، فإن ذلك سيثير لديهم سيلاً من الأسئلة، وسيرفد مخيلتهم بكثير من الصور المتزاحمة عن مدى صحة خلافة المأمون، وخلافة أسلافه، وعن جامعيتها لشرائط القبول وعدمه.

٣ ـ يؤكد مشروعية هذه الخواطر أن جهل الخليفة وأسلافه قد ظهر في أمر فعله رسول الله «صلى الله عليه وآله» مرات عديدة مع ألوف من المسلمين المنتشرين في أقطار الدولة الإسلامية، فإنه قد بايعه المسلمون عدة مرات، بدأً من بيعتي العقبتين الأولى والثانية، ثم بيعة الرضوان، انتهاءً ببيعة الغدير التي يقال: إن الذين حضروها وشاركوا فيها ومارسوها قد أنافوا على المائة وعشرين ألفاً، اجتمعوا إليه من كل بلد، وصقع، وحي، وعشيرة دخل الإسلام إليه وإليها.

فإذا كان بدء البيعة في شكلها الظاهري، وفي حركتها الأولى قد جاء خطأً، فما بالك بسائر تفاصيلها.

ويؤكد هذه الحقيقة نفس اعتراض المأمون وطلبه من الإمام أن يبسط يده للبيعة.

فأجابه «عليه السلام» بقوله: إن رسول الله «صلى الله عليه وآله» هكذا كان يبايع.

ب: وأما بالنسبة للحدث الآخر الذي تضمنته الرواية الثانية، فنقول:

١ ـ إنه بالرغم من أن بيعة الناس كانت بفسخ البيعة، فإن الإمام «عليه

السلام» لم يبادر إلى التصحيح والتوضيح من أول الأمر، بل سكت إلى أن بايع جميع الناس، بما فيهم القواد والقضاة وتحقق من فسخ بيعتهم للمأمون أولاً، وله هو «عليه السلام» ثانياً. وبايعه آخر شخص بعقد البيعة، فحينئذٍ قال «عليه السلام» ما قال.

وبذلك وجد المأمون نفسه معزولاً عن مقام الخلافة تلقائياً، ولم يعد له بيعة عند أحد، حتى ولو موهومة. وهذا يعد كارثة بالنسبة إليه.

٢ ـ قد ظهر لكل أحد أن سبب هذا المأزق الذي وقع فيه المأمون هو جهله، وعدم معرفته بكيفية عقد البيعة الشرعية، وأصبح هو بحاجة إلى التماسها من الناس الذين يمكن أن لا يعطوها له بعد أن أصبحوا في حل منها إلا بالتذرع بالقوة والبطش، والإكراه، وهو يريد أن يتظاهر بخلاف هذا.

٣ ـ ظهر أيضاً: أن البيعة لأسلافه كانت فسخاً للبيعة لا عقداً لها.

٤ ـ إنه لم يعد له أي فضل أو منة على الإمام الرضا «عليه السلام»، بل صار مصير خلافته مرتبطاً باختيار الناس، كما أنه لم يعد هو الذي جعل ولاية العهد له «عليه السلام».

٥ ـ إذا كان المأمون يحتج بأسلافه، ويعتمد على نظرية إرث الخلافة منهم، فقد ظهر أن أسلافه قد فرطوا بهذا الأمر، بسبب جهلهم، وأفسحوا المجال للناس بفسخ بيعتهم لهم وله مرة بعد أخرى.

٦ ـ إن أمر المأمون بإعادة البيعة فضيحة ما بعدها فضيحة، حيث لا يمكن التغاضي عن بيعة أي فرد منهم، وإعادة البيعة سوف يعرِّف كل فرد فرد بأنه هو المتفضل على المأمون، وأنه إن كان هناك عهد موهوم، فقد زال.

٧ ـ إن إعادة البيعة تشتمل على اعتراف من المأمون بفسخ البيعة فعلاً، كما أنه لو لم يفعل ذلك، فإن شيوع هذه الكلمة عن الإمام «عليه السلام» سيؤدي إلى زلزلة الأرض تحت قدميه، وإلى بلبلة كبيرة، وإفساح المجال أمام التشكيك، وسيسهل على مناوئي المأمون تحويل ولاء الناس عنه إلى غيره، ما دام أن أصل البيعة صار موضع ريب وشك، لا سيما على لسان نفس الذي رضيه المامون شريكاً له في الحكم.

طلحة أول من بايع:

عن أبي المليح قال: خرج علي «عليه السلام» إلى السوق، وذلك يوم السبت لثماني عشرة خلت من ذي الحجة ـ فاتبعه الناس، وبهشوا[1] في وجهه، فدخل حايط بني عمرو بن مبذول. وقال لأبي عمرة بن محصن: أغلق الباب.

فجاء الناس، فقرعوا الباب، فدخلوا، وفيهم طلحة والزبير، فقالا: يا علي، أبسط يدك.

فبايعه طلحة والزبير.

فنظر حبيب بن ذؤيب إلى طلحة حين بايع، فقال: أول من بدأ بالبيعة يد شلاء. لا يتم هذا الأمر.

وخرج علي إلى المسجد، فصعد المنبر وعليه إزار وطاق[2] وعمامة خز،

---

(١) بهشوا: بهش؛ إذا تهيأ للضحك، فأصل البهش: الإقبال على الشيء.

(٢) الطاق: الطيلسان.

ونعلاه في يده، متوكئاً على قوس، فبايعه الناس وجاؤوا بسعد، فقال علي «عليه السلام»: بايع.

قال: لا أبايع حتى يبايع الناس، والله ما عليك مني بأس.

قال: خلوا سبيله، وجاؤوا بابن عمر، فقال: بايع.

قال: لا أبايع حتى يبايع الناس.

قال: ائتني بحميل.

قال: لا أرى حميلاً.

قال الأشتر: خلِّ عني أضرب عنقه.

قال علي «عليه السلام»: دعوه، أنا حميله، إنك ما علمت لسيِّء الخلق صغيراً وكبيراً(١).

ونقول:

يرجى إمعان النظر بالأمور التالية:

اغلق الباب:

إنه «عليه السلام» أمرهم باغلاق الباب، ليفهمهم: أن رفضه البيعة ليس مجرد كلام يطلقه على سبيل المجاملة والتعزز، بل هو رفض له مبرراته

---

(١) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٢٨ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥١ وراجع: الكامل في التاريخ ج٣ ص١٩١ والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي ـ بيروت) ج٧ ص٢٥٣.

الحقيقية. وها هو يؤكد لهم ذلك بتواريه عنهم داخل البستان، ثم يأمره بإغلاق الباب في وجههم، ليقطع الطريق على أهل الكيد والشنآن، لكي لا يشيعوا أنه «عليه السلام» هو الذي دعاهم إلى ذلك المكان، المنعزل عن الناس، لينفرد بهم، وليفرض عليهم قراره، ورأيه..

فإغلاق الباب، ثم قرع الناس له، واستفتاحهم يدل على أنهم هم الذين كانوا يطلبونه، ويسعون خلفه من مكان إلى مكان، حتى وجدوه في هذا المكان، الذي آثر أن يختفي به عنهم..

ويلاحظ: أن النص لم يصرح بأن الباب قد فتح لهم من قبل أصحاب القرار في فتحه وغلقه. ولا أشار إلى استئذان الناس بالدخول، فحصلوا على الأذن ممن يحق له أن يأذن، وأن لا يأذن..

بل النص يقول: قرعوا الباب، فدخلوا، فلعلهم تكاثروا على الباب، وعالجوه وفتحوه، ودخلوا من غير اذن.

ولعل الراوي اختصر الكلام، وطوى بعضه اعتماداً على معرفة الناس بالحال التي جرت عليها الأمور..

وظاهر النص: أن البيعة الأولى كانت في داخل ذلك البستان.

تشاؤم لا مورد له:

لقد خاب فأل حبيب، وتم الأمر لعلي «عليه السلام»، وحارب أعداء الله. وقام بالأمر أكثر من خمس سنوات..

ونكثُ الناكثين لبيعته، وحربُ القاسطين والمارقين له لا يضره «عليه

السلام».. كما لم يضر النبي «صلى الله عليه وآله» حربه للمشركين في بدر وأحد، والأحزاب، وحنين، وسواها.. وكذلك حربه لليهود في فينقاع، والنضير وخيبر. وحربه للنصارى في مؤتة..

وهذا الحال ينسحب على الكثيرين من الحكام والخلفاء الذين حاربوا من اعتبروهم اعداء لهم.. سواء أكانوا محقين في حربهم أم مبطلين..

اليد الشلاء:

زعموا: أن طلحة كان أول من بايع علياً «عليه السلام»، وكانت يده شلاء.. فنظر إليه حبيب بن ذؤيب، فقال: أول من بدأ بالبيعة يد شلاء. لا يتم هذا الأمر(١).

وفي نص آخر: أنه «عليه السلام» صعد المنبر، فصعد إليه طلحة بن عبيد الله، فصفق على يده، ورجل من بني أسد يزجر الطير قائم ينظر إليه.

---

(١) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٢٨ و ٤٣٥ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥١ و ٤٥٦ والفصول المهمة لابن الصباغ ج١ ص٣٥١ وراجع: تاريخ مختصر الدول ص١٠٥ ونهاية الأرب ج٢٠ ص١٠ وبحار الأنوار ج٣٢ ص٧ ونور الأبصار (ط اليوسفية) ص٨٨ وراجع: العقد الفريد ج٤ ص٣١٠ والمغني لعبد الجبار ج٢٠ ق٢ ص٦٦ والكامل في التاريخ ج٣ ص١٩١ والبداية والنهاية ج٧ ص٢٣٨ و (ط دار إحياء التراث العربي ـ بيروت) ج٧ ص٢٥٣ وتذكرة الخواص ج١ ص٣٤٧ وأنساب الأشراف (تحقيق المحمودي) ج٢ ص٢٠٥ و ٢٠٦ وراجع: الفصول المختارة ص١٨١ و ١٨٢.

فلما رأى أول يده صفقت على يد أمير المؤمنين «عليه السلام» يد طلحة، وهي شلاء قال: إنا لله، وإنا إليه راجعون. أول يد صفقت على يده شلاء يوشك أن لا يتم هذا الأمر.

ثم نزل طلحة والزبير، وبايعه الناس بعدهما(١).

ونقول:

إن هذا الحديث يستوقفنا من جهات:

أولاً: هل الذي تطير باليد الشلاء هو حبيب بن ذؤيب أو قبيصة بن ذؤيب، أو قبيصة بن جابر(٢). أو رجل من بني أسد؟!

ثانياً: إن هذا التطير لا أثر له، فقد تم الأمر لعلي «عليه السلام»، وحارب أعداءه، وحكم الناس عدة سنوات، ثم تم الأمر لولده الحسن من بعده.

ثالثاً: ورد النهي عن الطيرة، والتطير. وقد روي أنه «صلى الله عليه وآله» كان لا يتطير من شيء(٣). وكان «صلى الله عليه وآله» يحب الفأل

---

(١) الجمل للشيخ المفيد ص١٣٠ و (ط مكتبة الدواري ـ قم) ص٦٥ وراجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ح٤ ص٧ وتاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٣٥ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥١ و ٤٥٦ والكامل في التاريخ ج٣ ص١٩٤.

(٢) الفتوح لابن أعثم ج٢ ص٢٤٦ وأنساب الأشراف (تحقيق المحمودي) ج٢ ص٢٠٥ و ٢٠٦.

(٣) مسند أحمد ج١ ص٢٥٧ و ٣٠٤ و ٣١٩ وج٥ ص٣٤٧ ومجمع الزوائد ج٨ =

الحسن، ويكره الطيرة[(١)].

وحديث: لا عدوى ولا طيرة روي في صحاح أهل السنة وغيرها[(٢)].

= ص٤٧ ومسند أبي داود الطيالسي ص٣٥٠ وأمالي المحاملي ص٢٨١ والمعجم الكبير للطبراني ج١١ ص١١٤ وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج٧ ص١٣٦ وفيض القدير ج٥ ص١٨٣ والكامل لابن عدي ج٥ ص٢٥٥ والسيرة الحلبية (ط دار المعرفة) ج٢ ص٢٣١ وسن أبي داود (كتاب الطب) باب ٢٤.

(١) راجع: مكارم الأخلاق، الطبعة الأولى ج١ ص١٩١ والبحار ج٩٢ ص٢ و ٣ وفي ج٧٤ ص١٦٥: إن الله تعالى يحب الفأل الحسن، وعوالي اللآلي ج١ ص٢٩١ وميزان الحكمة ج٢ ص١٧٦٠ وج٣ ص٢٣٤٨ ومسند أحمد ج٢ ص٣٣٢ وسنن ابن ماجة ج٢ ص١١٧ وعن فتح الباري ج١٠ ص١٨١ والمصنف لابن أبي شيبة ج٦ ص٢٢٥ وصحيح ابن حبان ج١٣ ص٤٩ وشرح النهج للمعتزلي ج١٤ ص٢٣٠ وموارد الظمآن ص٣٤٦ والجامع الصغير ج٥ ص٢٩٤ وكنز العمال ج٧ ص١٣٦ وج١٠ ص١١٥ وفيض القدير ج٥ ص٢٩٤ وكشف الخفاء ج١ ص٦٦ ومعجم البلدان ج٥ ص١٠٢ وسبل الهدى والرشاد ج٥ ص١١٧ والكنى والألقاب ج١ ص٢٩٣.

(٢) راجع: صحيح البخاري (ط دار الفكر) ج٧ ص١٧ و ٢٧ و ٣١ و ٣٢ وصحيح مسلم (ط دار الفكر) ج٧ ص٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ ومسند أحمد ج١ ص١٨٠ و ٢٦٩ وج٢ ص٢٤ و ١٥٣ و ٢٢٢ و ٤٢٠ و ٤٣٤ و ٥٠٧ وج٣ ص١٣٠ و ١٥٤ و ١٧٣ و ١٧٨ و ٢٥١ و ٢٧٦ و ٢٧٨ و ٢٩٣ وسنن ابن ماجة ج١ =

رابعاً: إن صح هذا الحديث، فلا بد أن يحمل على أنه قيل من عدو وحاقد، أو معاند يريد أن يضعف أمر علي «عليه السلام»، ويزعزع ثقة الناس بحكومته.

علي عليه السلام يخبر.. ولا يتطير:

وروي عن علي «عليه السلام» أيضاً: أن أول من صعد المنبر طلحة، فبايعه بيده. وكانت أصابعه شلاء، فتطير منها علي «عليه السلام»، فقال: ما أخلقها أن تنكث.

ثم بايعه الزبير وسعد، وأصحاب النبي «صلى الله عليه وآله» جميعاً[1].

= ص٣٤ وسنن أبي داود ج٢ ص٢٣١ و ٢٣٢ وسنن الترمذي ج٣ ص٨٥ والسنن الكبرى للبيهقي ج٧ ص٢١٦ وج٨ ص١٣٩ وبحار الأنوار ج٦٠ ص١٨ و ٣١٥ وج٦٢ ص٨٢ وج٧٢ ص١٣١ وج٥٥ ص٣١٨ وكنز العمال (ط الهند) ج١٠ ص٦٨ ـ ٧٣ ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج١١ ص٥٠٦ و (ط دار الإسلامية) ج٨ ص٣٧٠ والأمالي للمرتضى ج٢ ص٤٤ وج٤ ص١١٠ والفصول المهمة للحر العاملي ج٣ ص٢٨١ ومصادر أخرى كثيرة.

(١) راجع: المستدرك للحاكم ج٣ ص١١٤ والمعيار والموازنة ص٢٢ و ٥١ والطبقات الكبرى لابن سعد ج٣ ص٣١ والإمامة والسياسة ج١ ص٦٦ والعقد الفريد ج٣ ص٣١١ والمناقب للخوارزمي ص٤٩ وأسد الغابة ج٤ ص٣١ وكشف الغمة ج١ ص١٥٠ وتذكرة الخواص ج١ ص٣٤٦ وجواهر المطالب للباعوني

وفي نص آخر: أنه «صلى الله عليه وآله» قال: «يد شلاء، أمر لا يتم. ما أخلقه أن ينكث بيعته»[١].

ونقول:

أولاً: إن علياً «عليه السلام» لا يمكن أن يتطير بعد أن ورد النهي عن الطيرة[٢] كما تقدم.

ج١ ص٢٩٤.

(١) راجع: تذكرة الخواص ج١ ص٣٤٦.

(٢) راجع: باب النهي عن الطيرة في بحار الأنوار ج٥٥ ص٣١٢ فما بعدها.. ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج١١ ص٣٦١ باب استحباب ترك التطير والخروج يوم الأربعاء ونحوه خلافاً على أهل الطيرة، وتوكلا على الله.. و (ط دار الإسلامية) ج٨ ص٢٦٢ وراجع: ومسند أبي داود ص١٥٠ وشرح معاني الآثار ج٤ ص٣١٣ ومسند أحمد ج٣ ص٤٧٧ وج٥ ص٦٠ وسنن أبي داود ج٢ ص٢٣٠ والسنن الكبرى للبيهقي ج٨ ص١٣٩ والمصنف لابن أبي شيبة ج٦ ص٢٢٥ وصحيح ابن حبان ج١٣ ص٥٠٢ والمعجم الكبير للطبراني ج١٨ ص٣٦٩ ورياض الصالحين للنووي ص٦٥٤ وموارد الظمآن ج٤ ص٤١٤ والجامع الصغير للسيوطي ج٢ ص١٩٦ والعهود المحمدية للشعراني ص٨٧٩ وتهذيب التهذيب ج٣ ص٦٠ وتهذيب الكمال ج٧ ص٤٧٤ وسبل الهدى والرشاد ج١٢ ص١٧٣ وكشاف القناع للبهوتي ج٦ ص٣٩٤ ومكارم الأخلاق للطبرسي ص٣٥٠ والفصول المهمة للحر العاملي ج٣ ص٣٤٠ =

ثانياً: لا مجال للقبول بأنه «عليه السلام» قد قال ذلك حين البيعة حتى على سبيل الإخبار بالغيب، لأن ذلك خلاف الحكمة وخلاف السياسة، ولا يرضاه منه عقلاء الناس، بل يعتبرونه عدواناً على طلحة، واتهاماً بلا مبرر معقول أو مقبول.

وسيكون طلحة معذوراً حين يكون سلبياً ـ إلى حد ما ـ في تعامله مع أمير المؤمنين «عليه السلام»..

وربما يكون هذا من دواعي التصرف أو الجعل والتزييف في هذه القضية.

ثالثاً: إن القول بأنه «عليه السلام» قد تطير إنما هو اجتهاد من الراوي وتكهن ورجم بالغيب، لأن الله تعالى لم يطلعه على قلب علي «عليه السلام» ليرى فيه التطير أو غيره..

فإن كان «عليه السلام» قد قال شيئاً يشير إلى ذلك، فلا بد أن يكون بعد أن ظهرت بوادر النكث لدى طلحة، وذلك حين خرج إلى مكة. أو في مناسبة أخرى.. تشير إلى الشروع في مقدمات إعلان العصيان.

لباس علي عليه السلام:

وقد لفت نظرنا: الكيفية التي ظهر فيها أمير المؤمنين «عليه السلام» حين البيعة في المسجد.. فكان لباسه «عليه السلام» في غاية التواضع

= والغدير ج٣ ص٤٤ وسنن النبي «صلى الله عليه وآله» للسيد الطباطبائي ص١٣٥ والنص والإجتهاد للسيد شرف الدين ص٣٠٨.

والبساطة، ليس فيه أي شيء يشير إلى مظهر غير عادي، أو يختلف عن مظهره في سائر الأيام.. بل لعله أضاف إلى ذلك المظهر الطبيعي أنه جاء إلى المسجد ونعلاه في يده متوكئاً على قوس، ربما ليشير إلى ما ينتظرهم من مسؤوليات ومهمات، ربما تحتاج إلى استعداد، وإعداد للقوة.. وتهيئة لأسبابها..

جاؤوا بسعد وبابن عمر!!:

وقد أوحت رواية أبي المليح: بأن ثمة ممارسة لأساليب الترهيب والقهر ضد الناس، حيث قالت: جاؤوا بسعد، فقال علي «عليه السلام»: بايع.

إلى أن قالت: وجاؤوا بابن عمر، فقال: بايع. الخ.. وإنهما قد امتنعا عن البيعة.. وأن الأشتر «رحمه الله» قال: خل عني أضرب عنقه.

ولا شك في أن هذا من التزوير الرخيص والكذب الصراح..

فأولاً: ذكرنا في موضع آخر: أن جميع الصحابة وغيرهم ممن كان في المدينة قد بايع مختاراً..

ثانياً: إن الرواية نفسها تدل على ما نقول. فقد قالت: إنه «عليه السلام» جاء متوكئاً على قوس، فبايعه الناس. فجاؤوا بسعد، فقال علي «عليه السلام»: بايع.

قال: لا أبايع حتى يبايع الناس.. وكذلك قال ابن عمر.

فإذا كان الناس قد بايعوا فما معنى هذا التعلل من سعد، ومن ابن عمر؟!

وقد كان المفروض ـ حسب سياق الرواية ـ هو أن يجيبهما علي «عليه السلام» بقوله: ألا تريان الناس قد بايعوا؟! فما معنى هذا التعلل منكما؟!

ثالثاً: لا معنى لقول الأشتر: خل عني أضرب عنقه، فإن أحداً لم يكن ممسكاً بالأشتر ليصح قوله: خل عني الخ.. إذ التعبير المناسب في مثل هذه الحال هو أن يقول: خلني.. أو ائذن لي أضرب عنقه.

رابعاً: إن علياً «عليه السلام» قد اشترط عليهم أن يبايعوه طائعين، فكيف يقول الأشتر هذا القول مع وجود هذا الإشتراط؟! ألا يخشى من أن يتخلى علي «عليه السلام» عن هذا الأمر، بحجة أنهم قد نقضوا ما اشترطه عليهم في أول لحظة؟!

ولماذا لم يعترض علي «عليه السلام» على الأشتر، ولم يتهدده بذلك؟!

بيعة الزبير وطلحة لعلي عليه السلام:

سبق أن قلنا: إن عمر بن الخطاب بايع أبا بكر ليكون له الأمر من بعده. فكان الأمر كذلك، حتى إن عثمان كتب اسم عمر في وصية أبي بكر في حال غشية أبي بكر، فلما أفاق لم يعترض عليه، بل أيد وأكد..

وإنما فعل عثمان ذلك، لأنه أراد أن يرد له عمر هذا الجميل من بعده، فكان له ذلك.. فدبر أمر الشورى، وجعل ابن عوف حكماً.

فحكم ابن عوف لعثمان أيضاً، ليرد إليه عثمان الأمر أيضاً من بعده، ويكون شريكه فيه، كما كان عمر مع أبي بكر فخاب فأله، وتلاشى أمله..

وكان عمر قد حذر عثمان من أن يقدم أقاربه على غيرهم ـ ولعل عمر

يقصد بذلك الغير ابن عوف نفسه ـ فلم تنفع وصية عمر هذه، واختار أقاربه، وقدمهم بالفعل..

وربما يكون تحذير عمر لعثمان من ذلك خوفاً من أن تصل الأمور إلى حد ينتقض الأمر على عثمان، وتفلت الأمور من يده، وينتقض الأمر على معاوية بسبب حمل عثمان على رقاب الناس، حيث يظهر من بعض النصوص أن عمر كان له هوى بمعاوية. ويجب أن يصل الأمر إليه فخاف أن تجري الأمور بعكس ذلك.

ومهما يكن من أمر، فإن ابن عوف لما أدرك أنه لن يصل إلى ما أَمَّل، نابذ عثمان، وصار يسعى في عزله إلى أن مات قبله.. وتحقق مصداق قول علي «عليه السلام» لهما: «دق الله بينكما عطر منشم».

ثم قتل طلحة والزبير عثمان، طمعاً في أن يكون لهما الأمر من بعده أيضاً، فوجدا أن ذلك مستحيل مع وجود علي «عليه السلام»، فإن الناس تداكوا عليه لبيعته، حتى لقد كاد بعضهم يقتل بعضاً. فاضطرا إلى أن يبايعاه، على أمل أن يشركهما في شيء مما في يده، ثم أن يكون لهما الأمر من بعده.

فلما وجدا أن آمالهما تتبخر أيضاً، نابذاه واتهماه، وحارباه. وقد صرح الزبير بقوله: ما اللوم إلا علينا، كنا معه أهل الشورى ثلاثة (وهم: طلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص)، فكرهه أحدنا ـ يعنى سعداً ـ وبايعناه، فأعطيناه ما في أيدينا، ومنعنا ما في يده، فأصبحنا قد أخطأنا اليوم ما رجوناه

أمس، ولا نرجو غداً ما أخطأنا اليوم[١].

طلب ورفض:

قال اليعقوبي ما ملخصه:

وقد بايعه «عليه السلام» الناس إلا ثلاثة من قريش: مروان بن الحكم، وسعيد بن العاص، والوليد بن عقبة، وكان لسان القوم، فقال له: يا هذا، إنك قد وترتنا جميعاً: أما أنا فقتلتَ أبي يوم بدر صبراً. وأما سعيد فقتلتَ أباه يوم بدر، وكان أبوه نور قريش. وأما مروان فشتمت أباه، وعبت على عثمان حين ضمه إليه.

إلى أن قال: وتبايعنا على أن تضع عنا ما أصبنا، وتعفي لنا عما في أيدينا، وتقتل قتلة صاحبنا.

فغضب علي «عليه السلام» وقال: أما ذكرت من وتري إياكم، فالحق وتركم. وأما وضعي عنكم ما أصبتم، فليس لي أن أضع حق الله.

وأما إعفائي عما في أيديكم، فما كان لله وللمسلمين، فالعدل يعدل بينكم.

وأما قتلة عثمان، فلو لزمني قتلهم اليوم لزمني قتالهم غداً.

ولكم أن أحملكم على كتاب الله وسنة رسوله، فمن ضاق عليه الحق،

---

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٧ ص٤٢ والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج١ ص٥١ و (تحقيق الشيري) ج١ ص٧١.

فالباطل عليه أضيق، وإن شئتم فالحقوا بملاحقكم[١].

وقال المعتزلي: «قد كان عثمان أقطع كثيراً من بني أمية، وغيرهم من أوليائه وأصحابه قطائع من أرض بيت المال، صلة لرحمه»[٢].

وقال ابن أعثم:

وذكروا: أن علياً «عليه السلام» بعث إلى مروان بن الحكم، وسعيد بن العاص، والوليد بن عقبة، فقال لهم: ما لي أراكم قد أبطأتم عن بيعتي؟!

قال: فتكلم الوليد بن عقبة، فقال: يا أبا الحسن، إنك وترتنا بأجمعنا، أما أنا فقتلت أبي صبراً يوم مكة[٣]، وخذلت أخي عثمان بن عفان فلم تنصره، وأما سعيد بن العاص، فقتلت أباه يوم بدر وكان سيد بني أمية، وأما مروان فسحقت أباه عند عثمان لما رده إلى المدينة وضمه إليه.

ونحن نبايعك الآن على أن تقتل من قتل صاحبنا عثمان، وعلى أنك تسوغنا ما يكون منا، وعلى أنَّا إن خفناك على أنفسنا لحقنا بالشام عند ابن عمنا معاوية.

فقال علي «عليه السلام»: أما ما ذكرتم أني وترتكم فإن الحق وتركم.

وأما وضعي عنكم ما يكون منكم فليس لي أن أضع عنكم حقاً لله

---

(١) تاريخ اليعقوبي ج٢ ص١٧٨ و ١٧٩ بتصرف، وراجع: نهج السعادة ج١ ص٢١٦ و ٢١٧.

(٢) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١ ص٢٦٩.

(٣) الصحيح: يوم بدر.

تعالى قد وجب عليكم.

وأما قتلي لقتلة عثمان فلو لزمني اليوم قتلهم لقتلتهم أمس.

وأما خوفكم إياي فإني أؤمنكم مما تخافون.

قال: فقال له مروان: أفرأيت إن نحن لم نبايعك ماذا تصنع بنا؟!

فقال علي «عليه السلام»: أصنع بكم أني أحبسكم حتى تدخلوا فيما دخل فيه المسلمون، وإن طعنتم ذلك عاقبتكم أشد العقوبة.

قالوا: فإننا نبايع.

قال: فبايع مروان، والوليد بن عقبة، وسعيد بن العاص صاغرين.

ثم إن الوليد بن عقبة أنشأ أبياتاً مطلعها:

تقدمت لما لم أجد لي مقدماً أمامي ولا خلفي من الموت مرحلاً

إلى آخرها[1].

قال: فبلغ علياً هذا الشعر، فأرسل إلى الوليد بن عقبة، وإلى صاحبيه

---

(١) في موضعها خمسة أبيات لكنها مطموسة، وفي الترجمة ص١٦٤.

تقدمت لما لم أجد لي مقدماً أمامي ولا خلفي من الموت مرحل

وأودي ابن أمي والحوادث جمة فوافى المنايا والكتاب المؤجل

أتيت علياً كنت راض بأمره ولاناظر فيه محق ومبطل

لعله: أتيت علياً «عليه السلام» ليس راض بأمره.

وأقول: لعلها: لست راض.

مروان وسعيد بن العاص، فقال: إن خفتم من أمري شيئاً أمنتكم منه، وإن أبيتم إلا ما في أنفسكم فالحقوا بأي بلدة شئتم.

فقال مروان: لا بل نقيم.

فقال علي «عليه السلام»: ذاك إليكم.

قال: فأقام القوم بالمدينة، فقال رجل: يا مروان! كم أتت عليك من السنين؟! فلست من أعمارنا، وذلك لأنَّا لا نأمن علياً على أنفسنا.

قال: فقال الرجل: يا مروان! احذر علياً ولا يبلغه عنك هذا.

فقال مروان: والله ما أبالي أن قصَّر عني يده، وإن طوَّل عليَّ لسانه.

فقال له الرجل: مهلاً! فإنه إن طال عليك لسانه طال عليك سيفه.

فقال مروان: كلا، إن اللسان أدب، والسيف خطر.

قال: ثم انصرف مروان إلى منزله، وجعل يقول أبياتاً مطلعها:

إن تكن يا علي لم تصب الذنـ ـب جهاراً فإن ذلك سراً

إلى آخرها.

قال: ففشا هذا الشعر بالمدينة، وهمَّ المسلمون بقتل مروان، فقال علي «عليه السلام»: دعوه فإنه لم يرد بهذا الشعر غيري.

قال: وبلغ الوليد بن عقبة ما قاله مروان، فعذله على ذلك، وبعث إليه أبياتاً مطلعها:

حـلـلـت المـديـنـة رخـو الخنـاق وقـد كـانـت النفس عند الحقم[(١)]

إلى آخرها.

قال: ففشا هذا الشعر وبلغ علياً، فقال: كل ما قال حسن إلا البيت الأخير، فإنه يخوفنا فيه بحربه إيانا.

قال: فكف مروان بن الحكم، ولم يقل شيئاً[(٢)].

---

(١) قال محقق الكتاب في الهامش: في د: موضعها أبيات كما يليه:

يـقـول عـلي بـرخـو الخـنـاق ومـن ذا يـنـاظـره إن عـزم

في د: رخو وصححناه ليستقيم الوزن.

فـإيـاك إيـاك لا تـغـره بـنـفـسـك عـنـد انـقـطاع الحزم

فـإن عـلـيـاً لـه صـورة إذا مـا نَـتَـبّـعْ فـداء حـسـم

في د: داء. فزدنا فيه حرفاً ليستقيم الوزن.

فـإن قـال قـولاً لـه عـلـة فـقـل عـنـد أول حـرف نـعـم

وإن غـرك الـقـوم (في) حلمـه فـلا تـأمـن الليث وقـت الأحم

وإن جـرَّؤوك عـلـى حـربـه فـقـل في لـسـانـي عـنـها بكم

ولا يـبسـطـن إلـيـه الـيـديـن ولا يـنـقـلـن إلـيـه الـقـدم

إلـى أن تـرى الـكف فيها البنان وقـرنـا... لـنـا قـد نـجم

موضع النقاط مطموس في د.

(٢) كتاب الفتوح لابن أعثم ج٢ ص٢٥٩ ـ ٢٦٢ و (ط دار الأضواء سنة ١٤١١) ج٢ ص٤٤٢ ـ ٤٤٤.

ومما يدل على بيعة مروان لأمير المؤمنين «عليه السلام» أنه بعد هزيمتهم في حرب الجمل أراد مروان أن يبايع الإمام «عليه السلام»، فلم يرض «عليه السلام» وقال: أولم يبايعني بعد قتل عثمان؟! لا حاجة لي في بيعته، إنها كف يهودية(١).

ولعله «عليه السلام» يقصد تشبيهه باليهود الذين ينكثون عهودهم باستمرار..

ونقول:

١ ـ إن مجرد السؤال عن سبب الإبطاء عن البيعة لا يعد إكراهاً. ولم نجد ما يدل على أن المسؤولين كانوا خائفين من شيء، بل كانوا يعيشون بأمن وسلام في بيوتهم، ولعل سياق ما جرى يدل على أنهم كانوا بانتظار هذا السؤال ليساوموا على هذه البيعة، وليحصلوا على امتيازات بسببها ومن خلالها.

٢ ـ والغريب هنا: أن يبلغ الأمر بالوليد بن عقبة في أمنه لجانب علي «عليه السلام»: أن يعتذر له عن تخلفه عن بيعته بأعذار من هذا القبيل، فإن العذر الذي ساقه الوليد عن نفسه وعن صاحبيه يتضمن أمرين:

أحدهما: أنه «عليه السلام» خذل عثمان، وقد تجاهله «عليه السلام»، ولم يجبه عليه. ربما لأنه لم يرد أن يصرح له بأن نصره لم يكن يجب عليه. لا سيما بعد أن أصر عثمان على مواقفه، وتراجع عن توباته التي أعلنها، ولم

---

(١) نهج البلاغة الخطبة رقم ٧٣ والخرائج والجرائح ج١ ص١٩٧ ح٣٥.

يف بوعوده التي قطعها، مع علم الوليد وغيره بالجهد الذي بذله «عليه السلام» في سبيل إصلاح الوضع.

الثاني: إنه وترهم جميعاً، فقتل أباه يوم بدر. وقتل العاص أبا سعيد، واتخذ موقفاً سلبياً من إعادة الحكم بن العاص من منفاه.

وقد أجاب «عليه السلام» عن هذا كله بكلمة واحدة، وهي: أن الحق هو الذي وترهم، وهو إنما كان ينفذ هذا الحق، فمعاداتهم يجب أن تكون للحق لا للذي ينفذ أحكامه.. ولا يستطيع أحد أن يقول: إنني لا أريد الحق، ولا أرضاه.

٣ ـ ثم يتضاعف العجب، حين ان هؤلاء الثلاثة ـ وهم يعرفون مدى التزامه بالحق وشدته فيه ـ يطلبون منه أن لا يجري عليهم أحكام الله تعالى.

وقد رد «عليه السلام» طلبهم بالاستناد إلى الدليل، لا بالعنف والزجر والتقريع. وبين لهم: أنه لا يستطيع أن يسوِّغهم ما ليس له الحق في تسويغه. إلا إذا كان يريد أن يكون خائناً للأمانة والعياذ بالله. وهذا ما لا يمكن تصوره في حقه مع تطهير الله له.

٤ ـ قد يقال: إنه حين سأله مروان عما يفعله بهم إن لم يبايعوه. أجابه «عليه السلام» بأنه يحبسهم، فإن طعنوا عاقبهم أشد العقوبة.. وهذا معناه: أنه يريد أن يكرههم على البيعة.

وقد يجاب:

أولاً: أن هذا أيضاً لا يعني أنه بصدد إكراههم على البيعة. بل هو حكم المتمرد على أحكام الله، الممتنع عن القيام بواجباته الشرعية.

فإن من تكون الأمور واضحة له، وليس له أي عذر في الإمتناع عن البيعة سوى أنه يريد أن يقبض ثمنها انتهاكاً للحرمات، وتعدياً على المحرمات، ويرى أن له الحق في الخلاف، وفي فعل أي شيء ما دام أنه لم يبايع ـ إن من يكون كذلك ـ فلا بد من حبسه، لمنعه عن الإفساد والفساد، وحمله على الإلتزام بأوامر الله تبارك وتعالى، والخضوع لأحكامه..

وقد يشهد لذلك: بأنه «عليه السلام» لم يقل لمروان: أجبركم على البيعة، أو أحبسكم حتى تبايعوا، بل قال له: أحبسكم حتى تدخلوا فيما دخل فيه المسلمون، فيمكن أن يكون المراد بالحبس المنع، ولعله يريد به المنع من السفر، والتنقل في البلاد لإضلال العباد لا وضعهم في الحبس المعروف. وأن يكون المراد بالدخول فيما دخل فيه المسلمون هو القبول بالإلتزام بأحكام الله، والعمل بشرائعه. ثم أن يكون المراد بالطعن شق العصا، والتمرد والخروج، وإعلان الحرب عليه.

ثانياً: يمكن أن يكون قوله «عليه السلام»: «أحبسكم حتى تدخلوا فيما دخل فيه المسلمون» مدسوساً في كلام علي «عليه السلام»، أو محرفاً تحريفاً أريد له أن يكون شنيعاً. يصل بها إلى حد المناقضة لأقواله الأخرى الناطقة بأنه لا يكره أحداً على البيعة.

أما ما نسب إليه من أنه قال: لو كرهه رجل واحد لم يرض بالخلافة من الأساس.. فهو غير مقبول إن كان المقصود ظاهره، لأن طلحة والزبير مثلاً قد بايعاه، ولكنهما كانا كارهين لبيعته، وإن كانا غير مكرهين عليها.

إلا إن كان المقصود الكراهة التي تحتاج إلى إكراه.. لا مجرد الكراهة

القلبية.

والشاهد على أن المطلوب هو الطعن في خلافته «عليه السلام» على النحو الذي ذكرناه، ما يلي:

ألف: قول الرواية نفسها بعد ذلك: «فبايع مروان والوليد بن عقبة، وسعيد بن العاص صاغرين.

ب: إن الشعر المنسوب للوليد بن عقبة يدل على ما نقول أيضاً، فقد قال:

تقدمت لما لم أجد لي مقدماً أمامي ولا خلفي من الموت مرحلاً

إلا إن كان يريد أنه تقدم في الدفاع عن عثمان حين ضاقت الأمور، ولم يجد بداً من مواجهة الموت.

ولكن إرسال علي «عليه السلام» إليهم بما يطمئنهم يدل على أنهم يريدون التعبير عن خوفهم من علي «عليه السلام» نفسه.

ج: لو أن علياً «عليه السلام» يريد أن يحبسهم لمجرد عدم بيعتهم له، لم يقل لهم: إن خفتم من أمري شيئاً أمنتكم منه، وإن أبيتم إلا ما في أنفسكم فالحقوا بأي بلدة شئتم.

بل كان يقول لهم: إن أبيتم إلا ما في أنفسكم عاقبتكم، أو حبستكم حتى تتراجعوا عنه.. فإن الحبس إنما يحتاج إليه من يريد أن يحبس في أمثال هذه الحال..

٥ ـ يبدو أن ثمة سقطاً في الرواية المتقدمة أيضاً، وذلك في قول ذلك الرجل لمروان: فلست من أعمارنا، وذلك لأنا لا نأمن علياً على أنفسنا.

حيث يبدو أن جواب مروان قد سقط قسم منه. إذ إن كلام الرجل قد تم بقوله: فلست من أعمارنا.. ثم ابتدأت إجابة مروان، وكان آخرها قوله: وذلك لأنا لا نأمن علياً على أنفسنا.. ولذلك عقب ذلك الرجل بقوله: يا مروان، إحذر علياً، ولا يبلغه عنك هذا.

٦ ـ ويلاحظ: أن مروان لم يستطع أن يتهم علياً «عليه السلام» بشيء يمكنه أن يأتي عليه بأدنى شاهد، فحاول أن يدعي: أنه «عليه السلام» قد أصاب الذنب سراً.. واعترف بأنه لم يصبه جهاراً.

وذلك يشير إلى حرصه على اتهام علي «عليه السلام» ولو من دون دليل.

ولكن ظهور تنزه علي «عليه السلام» عن أي خطأ، وطهارته من أي ذنب قد أثار حفيظة المسلمين على مروان إلى حد أنهم هموا بقتله. لولا أن علياً «عليه السلام» كان هو المنقذ له، تفضلاً منه وتكرماً.

٧ ـ الكلمات المطموسة في البيت الأخير في الهامش هي بيت القصيد، وهي التي لم تعجب علياً «عليه السلام»، ولعل المطموس كان هكذا: «وقرنا لحرب لنا قد نجم». ليدل على أن على مروان أن يبقى في موقع المهادنة لعلي «عليه السلام»، وإظهار الرضا والملاينة، ليتم استعدادهم لحربه «عليه السلام»، ويكون هذا البيت من أدلة تبييتهم نوايا النكث والغدر. وهذا ما حصل وتجسد بالفعل من خلال الوقائع بعد ذلك.

عثمان يصل رحمه:

وتقدم: أن المعتزلي زعم أن عثمان كان يُقْطِعُ أقاربه من أرض بيت المال

صلة لرحمه.

ونقول:

أولاً: كان على عثمان أن يصل رحمه من ماله، لا من بيت مال المسلمين.. وهل هذا إلا من قبيل من يسرق المال ثم يتصدق به، ويقول: السرقة سيئة واحدة، والصدقة بعشر حسنات، فيبقى لي تسع حسنات!!..

ثانياً: إن التأمل فيما فعله علي «عليه السلام» يعطي: أنه تعامله مع ما تركه عثمان من مال وسلاح يشبه تعامله مع أصحاب الجمل، فإنه «عليه السلام» اعتبر ما حواه العسكر وما قاتلوه به من الغنائم. ولكنه لم يتعرض لسائر ما تركوه من مال وسلاح وغيره مما لم يتقووا به..

وهكذا فعل «عليه السلام» مع عثمان، فإنه أخذ السلاح، وسائر ما تقوى به على المسلمين، دون ما عداه. وترك أمواله التي وجدت في داره وغير داره.

ولكنه لم يأخذ سلاح الذين هاجموا عثمان، وقتلوه، ولا أخذ ما تقووا به عليه، ولا تعرض لهم بشيء.

فهل هذا يدل على أنه يعتبرهم محقين في قتالهم لعثمان، وفي قتلهم إياه؟! ويعتبر موقف عثمان الرافض لأي تراجع عن المخالفات التي كانوا يطالبونه بالتراجع عنها، يبيح لهم قتله، لأنه يرفض الانصياع لضروريات الدين، ولصريح القرآن.. ويجعل قتاله لهم بغياً منه عليهم؟!..

ربما.. ولعل.. ولعل.. وربما..

ثالثاً: إنه «عليه السلام» قد قبض الأموال التي للمسلمين، واسترد ما

أجاز به عثمان أصحابه وأقاربه.. واسترجع نجائب الصدقة. ولم يرض بما عرضه عليه الوليد، ومروان، وسعيد، بأن يترك لهم ما أصابوه، لأنه لا يحق له التخلي عن أموال المسلمين.. وتعهد لهم بأن يعاملهم بالعدل، وأن يحملهم على كتاب الله وسنة رسوله.

بايعني الذين بايعوا عثمان:

وربما يقال: إن بيعة عثمان صحيحة.. وكذلك البيعة لأبي بكر وعمر، لأن علياً «عليه السلام» استدل على صحة بيعته بقوله: «إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر، وعثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يرد، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماماً كان ذلك لله رضا»[(١)].

---

(١) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج٣ ص٧ ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج٣ ص٢٨ وج٤ ص٢٣ وكتاب سليم بن قيس (تحقيق الأنصاري مجلد واحد) ص٢٩٢ وبحار الأنوار ج٣٢ ص٣٦٨ وج٣٣ ص٧٦ و ١٤٤ والغدير ج١٠ ص٣١٦ وموسوعة أحاديث أهل البيت «عليهم السلام» للنجفي ج٥ ص٤٥٣ ونهج السعادة ج٤ ص٩٠ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٣ ص٧٥ وج١٤ ص٣٥ ونور الثقلين ج١ ص٥٥١ والأخبار الطوال ص١٥٦ و ١٥٧ وتاريخ مدينة دمشق ج٥٩ ص١٢٨ وصفين للمنقري ص٢٩ والإمامة والسياسة ص٩٣ و (تحقيق الزيني) ج١ ص٨٤ و (تحقيق الشيري) ج١ ص١١٣ وكتاب الفتوح لابن أعثم ج٢ ص٤٩٤ والمناقب للخوارزمي ص٢٠٢ وجواهر =

وزاد المعتزلي على ذلك: أن هذا يدل أيضاً على أن الإجماع على الإمام غير مطلوب، فإن إمامة أبي بكر قد ثبتت مع مخالفة سعد بن عبادة، إذ لم يبايعه سعد، ولا أحد من أهل بيته وولده، ولم يبايعه في بدء الأمر علي «عليه السلام» وبنو هاشم، ومن انضوى إليهم..

وحمله الإمامية على التقية، إذ لم يكن يمكنه «عليه السلام» أن يصرح لمعاوية بأنه منصوص عليه من النبي «صلى الله عليه وآله» بلا فصل.

قال المعتزلي: «وهذا القول من الإمامية دعوى لو عضدها دليل لوجب أن يقال بها، ويصار إليها، ولكن لا دليل لهم على ما يذهبون إليه»[1].

ونقول:

أولاً: إنه لا ريب في أن الاحتجاج على الخصم بما هو مسلم عنده أسلوب عقلائي صحيح ومقبول.. وهو أقرب الطرق إلى حسم الأمور، وتحقيق النتائج المتوخاة. فليكن كلام أمير المؤمنين «عليه السلام» هنا جارياً على قاعدة إلزام الخصم بما ألزم به نفسه.. وليس هذا من قبيل التقية، كما نقله المعتزلي عن الشيعة.

ثانياً: لا يصح قول المعتزلي: لا دليل للإمامية على النص على أمير المؤمنين «عليه السلام»، إذ كفى بيوم الغدير دليلاً لهم، فضلاً عن حديث

= المطالب لابن الدمشقي ج١ ص٣٦٧ والنجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمامة لابن ميثم ص٨٤ والعقد الفريد ج٥ ص٨.

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١٤ ص٣٦ و ٣٧.

المنزلة: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي، وغير ذلك مما يورده الإمامية من كتب خصومهم..

والشبهات التي يثيرها خصومهم حول تلك الأدلة، قد أظهر علماء الإمامية زيفها.. ولم يأتهم جواب من أحد على ذلك.

ثالثاً: قوله «عليه السلام» عن المهاجرين والأنصار: «فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماماً كان ذلك لله رضا»، لا يدل على صحة خلافة أبي بكر وعمر وعثمان.. ولكنه يصحح خلافة علي «عليه السلام» فقط، لأن المقصود باجتماع المهاجرين والأنصار هو اجتماع الفئات المتباينة في نظرتها وفي توجهاتها. وفي نهجها. ولم يجتمع المهاجرون والأنصار على أبي بكر لمخالفة فريق سعد بن عبادة، وفريق بني هاشم ومن تابعهم..

وخلافة عمر فرع عن خلافة أبي بكر، كما أن خلافة عثمان قد استندت إلى خلافة أبي بكر أيضاً، فإذا لم تصح هذه لم يصح ما بني عليها، واستند إليها..

بل إن خلافة عثمان باطلة بنفسها، لأن مخالفة علي «عليه السلام» فيها الذي يمثل فريق بني هاشم، ومن تابعهم ـ بل ومعه طلحة والزبير أيضاً ـ تكفي لإسقاطها..

والرضا بها تحت وطأة التهديد بالسيف الذي لم يكن إلا بيد ابن عوف، لا يجدي في تصحيحها، فإنه لا بيعة لمكره.

أما خلافة أمير المؤمنين «عليه السلام» بعد قتل عثمان، فقد اجتمعت عليها جميع الفئات، باستثناء ثلاثة رجال من قريش هم: مروان، وسعيد بن

العاص، والوليد بن عقبة[١]. وربما بعددهم من غيرهم. وهؤلاء لا يمثلون فريقاً يسقط البيعة عن مشروعيتها.. ولم يكن هناك مرشح آخر تكون دعوة هؤلاء له.. كي تعارض دعوتهم إليه إجماع الصحابة على أمير المؤمنين «عليه السلام».

رابعاً: بقي أن نشير إلى سؤال يقول:

إن الذين بايعوا عثمان لم يبايعوا علياً لأن ابن عوف وعثمان كانا قد ماتا. وسعد ابن أبي وقاص لم يبايعه لحسده له، فلم يبق إلا طلحة والزبير. فما معنى قوله «عليه السلام»: بايعني الذين بايعوا عثمان؟!

ويجاب: بأن المقصود هو صحابة رسول الله «صلى الله عليه وآله» بصورة عامة.. وامتناع شخص واحد هو سعد ـ الذي كان حسوداً ـ لا يضر في صحة البيعة وفي شمولها.. ولو أضر ذلك، لم تصح بيعة أبي بكر، فإن الذين لم يرضوا بخلافته وبايعوه تحت التهديد كانوا جماعات كثيرة..

---

(١) تاريخ اليعقوبي ج٢ ص١٧٨ ونهج السعادة ج١ ص٢١٦ وراجع: كتاب الفتوح لابن أعثم ج٢ ص٤٤٢.

الفصل الخامس:

البيعة برواية ابن أعثم..

البيعة برواية ابن أعثم:

قال ابن أعثم:

قال: وأقبل الناس إلى علي بن أبي طالب بعرف الضبع فقالوا: يا أبا الحسن! إنه قد قتل هذا الرجل، ولا بد من إمام، وليس لهذا الأمر أحد سواك، فهلم فبايع الناس حتى يدفن هذا الرجل، فإنه في داره قتيل:

فقال علي: لا حاجة لي في البيعة..

فقال له بعض القوم: يا سبحان الله! لم لا تجيب القوم إلى البيعة وقد تعلم أن قتل عثمان كان لله عز وجل رضا؟!

فقال علي: ليس الأمر كما تقولون. لقد قتلتموه بلا دية ولا قود، فدعوني والتمسوا غيري لهذا الأمر، فإني أرى أمراً له وجوه، ولا تقوم لها القلوب، ولا تثبت عليها العقول، فعليكم بطلحة والزبير!

قالوا: فانطلق معنا إلى طلحة والزبير.

فقال علي: أفعل ذلك.

ثم خرج من منزله مع القوم حتى صار إلى طلحة في داره، فقال يا أبا محمد! إن الناس قد اجتمعوا إلي في البيعة، وأما أنا فلا حاجة لي فيها، فابسط يدك حتى يبايعك الناس.

فقال طلحة: يا أبا الحسن أنت أولى بهذا الأمر وأحق به مني، لفضلك، وقرابتك، وسابقتك.

فقال له علي: إني أخاف إن بايعني الناس واستقاموا على بيعتي أن يكون منك أمر من الأمور!

فقال طلحة: مهلاً يا أبا الحسن! فلا والله لا يأتيك مني شيء تكرهه أبداً.

قال علي «عليه السلام»: فالله تبارك وتعالى عليك راع وكفيل!

قال طلحة: يا أبا الحسن نعم!

قال علي «عليه السلام»: فقم بنا إذاً إلى الزبير بن العوام.

فأقبل معه طلحة إلى الزبير فكلمه على ما كلم به طلحة، فرد عليه الزبير شبيهاً بكلام طلحة، وعاقده، وعاهده أنه لا يغدر به، ولا يحبس بيعته.

قال: فرجع علي إلى المسجد واجتمع الناس، فقام نفر من الأنصار منهم أبو الهيثم بن التيهان، ورفاعة بن رافع، ومالك بن العجلان، وخزيمة بن ثابت، والحجاج بن [عمرو بن] غزية، وأبو أيوب خالد بن زيد، فقالوا: أيها الناس! إنكم رأيتم ما سار فيكم عثمان، وأنتم اليوم على شرف أن تقعوا في مثلها، فاسمعوا قولنا وأطيعوا أمرنا.

قال: فقال لهم الكوفيون والمصريون: فإننا قد قبلنا منكم، فأشيروا علينا، فإنكم أهل السابقة، وقد سماكم الله أنصاراً، فأمرونا بأمركم.

فقالت الأنصار: إنكم قد عرفتم فضل علي بن أبي طالب، وسابقته،

وقرابته ومنزلته من النبي «صلى الله عليه وآله»، مع علمه بحلالكم وحرامكم، وحاجتكم إليه من بين الصحابة. ولن يألوكم نصحاً، ولو علمنا مكان أحد هو أفضل منه وأجمل لهذا الأمر وأولى به منه لدعوناكم إليه.

فقال الناس كلهم بكلمة واحدة: رضينا به طائعين غير كارهين.

[**فقال لهم علي «عليه السلام»**: أخبروني عن قولكم هذا رضينا به طائعين غير كارهين] أحق واجب لله عليكم؟! أم رأي رأيتموه من عند أنفسكم؟!

قالوا بل هو واجب أوجبه الله عز وجل لك علينا.

فقال علي «عليه السلام»: فانصرفوا يومكم هذا إلى غد.

قال: فانصرف الناس.

فلما كان من غد أقبل الناس إلى المسجد، وجاء علي بن أبي طالب «عليه السلام»، فصعد المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أيها الناس، إن الأمر أمركم فاختاروا لأنفسكم من أحببتم وأنا سامع مطيع لكم!

قال: فصاح الناس من كل ناحية وقالوا: نحن على ما كنا عليه بالأمس، فابسط يدك حتى يبايعك الناس!

قال: فسكت علي، وقام طلحة إلى علي فبايعه، وضرب بيده على يد علي، وكان به شلل من ضربة أصابته يوم أحد.

فلما وقعت يده على يد علي قال قبيصة بن جابر: إنا لله وإنا إليه راجعون! أول يد وقعت على كف [علي] أمير المؤمنين يد شلاء، لا والله لا

يتم هذا الأمر من قبل طلحة بن عبيد الله أبداً.

قال: ثم وثب الزبير وبايع، وبايع الناس بعد ذلك بالبيعة من المهاجرين والأنصار، ومن حضر من العرب والعجم والموالي.

قال: وتقدم رجل من أهل مصر يقال له سودان بن حمران المرادي، فقال له: يا أبا الحسن! إننا قد بايعناك على إن عملت فينا كما عمل عثمان قتلناك!!

فقال علي «عليه السلام»: اللهم فنعم.

قال: فبايعه الناس على كتاب الله عز وجل وسنة نبيه «صلى الله عليه وآله».

قال: وأنشأ عبد الرحمن بن حنبل الجمحي قصيدة مطلعها:

لعمري إذا بايعتم ذا حفيظة على الدين معروف العفاف موفقا

إلى آخره..[1].

(١) قال المعلق على الكتاب: في د: في موضعها أبيات، وهي:

عفيفاً عن الفحشاء أبيض ساجد صدوقا مع الجبار قدسا مصدقا

أبا حسن فارضوا به وتمسكوا فليس لمن فيه يرى العيب مطلقا

علياً: وصي المصطفى وابن عمه وأول من صلى لذي العرش واثقا

في د «عفيف» مكان «عفيفاً»، و «علي» مكان «علياً».

والنص المذكور أعلاه مذكور في الفتوح لابن أعثم ج٢ ص٢٤٣ ـ ٢٤٧ و (ط دار الأضواء سنة ١٤١١هـ) ج٢ ص٤٣٤ ـ ٤٣٦.

ونقول:

إن لنا هنا وقفات:

عثمان في داره قتيل:

ذكرت الرواية المتقدمة: أن الناس قالوا لعلي «عليه السلام» عن عثمان: إنه في داره قتيل.. وهذا هو المفروض والمتوقع..

ولكننا نجد نصاً آخر ذكره ابن أعثم نفسه أيضاً بعد صفحات يسيرة يقول:

«ثم أمر علي «عليه السلام» بدفن عثمان، فحمل ـ وقد كان مطروحاً على مزبلة ثلاثة أيام، حتى ذهبت الكلاب بفرد رجليه ـ فقال رجل من المصريين: لا ندفنه إلا في مقابر اليهود.

قال حكيم بن حزام: كذبت أيها المتكلم، لا يكون ذلك أبداً ما بقي رجل من ولد قصي.

قال: فحمل عثمان على باب صغير قد جازت رجلاه من الباب، وإن رأسه ليتقعقع، وأتي به إلى حفرته إلخ..»[1].

ولكن حكيم بن حزام لم يكن صادقاً في قوله هذا أيضاً، فقد دفن عثمان في حش كوكب، وهو مقبرة اليهود بالفعل، وإن ألحقه معاوية بالبقيع فيما بعد.

وأما بالنسبة لكونه في بيته، أو على المزبلة يمكن الجمع بين الكلامين،

---

(١) الفتوح لابن أعثم ص٢٤٧ و (ط دار الأضواء سنة ١٤١١هـ) ج٢ ص٤٣٦.

بأن يكون في بادئ الأمر قتيلاً في بيته، ثم ألقي على مزبلة ثلاثة أيام، وتعرض لما تعرض له، ثم دفن بأمر علي «عليه السلام».

بعرف الضبع:

قال ابن أعثم: «وأقبل الناس إلى علي بن أبي طالب بعرف الضبع، فقالوا: يا أبا الحسن قد قتل هذا الرجل، ولا بد للناس من إمام وليس لهذا الأمر أحد سواك»[١].

ونقول:

أولاً: لعل المراد بعرف الضبع: المكان المعروف باسم «الضبع» قرب حرَّة بني سليم[٢].

ولعل سبب تسميته بالضبع هو كونه أكمة سوداء مستطيلة قليلاً.. وربما يكون فيها حجارة كثيرة تشبه عرف الضبع.. وهو ما التف على عنقها من الشعر.. ويضرب به المثل في الكثرة[٣].

ثانياً: لعل في كتابة الكلمة تشويهاً، وأن أصل الكلمة هو «كعرف الضبع»، ويكون ابن أعثم قد اقتبسها من قوله «عليه السلام» في الخطبة

---

(١) الفتوح لابن أعثم (ط حيدرآباد الدكن) ج٢ ص٢٤٣ و (ط دار الأضواء سنة ١٤١١هـ) ج٢ ص٤٣٤.

(٢) معجم البلدان ج٣ ص٤٥٢ وتاج العروس ج١١ ص٢٩٦.

(٣) راجع: معجم البلدان ج٣ ص٤٥١.

الشقشقية: «فما راعني إلا والناس كعرف الضبع ينهالون علي من كل جانب، حتى لقد وطئ الحسنان، وشق عطفاي»(١).

قتلتموه بلا دية ولا قود:

إن من المعلوم: أن عثمان كان مطالباً بالتراجع عن الأمور التي كان يؤاخذ عليها، وبالتوبة منها، وبإفساح المجال لمحاسبة عمّاله، ومجازاتهم على أفاعيلهم.

بل حتى لو قلنا: إنه كان مستحقاً للقتل، فإن ذلك لا يبرر قتله من قبل أي كان من الناس. أي أن الطريقة التي قتل فيها لم تكن مقبولة من الناحية الشرعية، إذ ليس للناس أن يتولّوا تنفيذ الأحكام بأنفسهم، بل لا بد من إصدار الحكم من قبل أهل الحكم، وهم الذين يتولون إجراء العقوبات على

---

(١) مناقب علي بن أبي طالب لابن مردويه ص١٣٥ والدرجات الرفيعة ص٣٥ والفصول المهمة لابن الصباغ ج٢ ص١١٨٥ واللمعة البيضاء ص١٩٨ ورسائل المرتضى ج٢ ص١١٢ وعلل الشرائع ج١ ص١٥١ والإرشاد للمفيد ج١ ص٢٨٩ والإحتجاج للطبرسي ج١ ص٢٨٧ ومناقب آل أبي طالب ج٢ ص٤٩ وكتاب الأربعين للشيرازي ص١٦٨ ونهج البلاغة (بشرح عبده) ج١ ص٣٥ الخطبة رقم٣ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١ ص٢٠٠ وتذكرة الخواص ص١١٧ وبحار الأنوار ج٢٩ ص٤٩٩ عن المناقب لابن الجوزي، والعقد الفريد لابن عبد ربه ج٤ وأبي علي الجبائي في كتابه وابن الخشاب في درسه، والحسن بن عبد الله، بن سعيد العسكري في المواعظ والزواجر.

مستحقيها..

وإذ قد انتهى الأمر بعثمان إلى القتل على يد عامة الناس، فلا مجال للقود، ولا للدية، لوجود الشبهة القوية لديهم، من حيث استحقاقه للقتل بنظرهم. لما اعتقدوه فيه من الإقدام على إبطال أحكام الشريعة، وطمس معالمها. وغير ذلك..

عليكم بطلحة والزبير:

وقد صرحت الرواية هنا: بأنه «عليه السلام» رفض قبول الخلافة، وقال للناس عليكم بطلحة والزبير.

وكلامه هذا لا يعني أنه «عليه السلام» يعترف بأنهما أحق منه بهذا الأمر، بل هو لا يدل على أن لهما أي شيء من الحق، وإنما هو يدل على أنه يريد من الناس أن يتركوه، ويذهبوا إلى طالبي هذا الأمر، بحق أو بباطل. وذلك بسبب ما ظهر من طموحهما إلى هذا الأمر.

كما أنه «عليه السلام» أراد استدراجهما للإعتراف بأنهما لا حق لهما، وليمهد الطريق لأخذ عهد ووعد منهما بأن لا ينكثا بيعتهما له بعد إعطائها، وهكذا كان.

ولكن ما أظهرته هذه الرواية ـ ولعله هو الصحيح ـ هو أنه «عليه السلام» لم يعرض على طلحة والزبير أن يبايعهما.. بل قال لطلحة والزبير: «فابسط يدك حتى يبايعك الناس».

إعتراف طلحة والزبير:

وقد لوحظ: أن طلحة والزبير قد اعترفا بأنه «عليه السلام» أولى وأحق بالخلافة منهما، وذكرا أن هذه الأحقية تعود إلى أمور ثلاثة هي:

١ ـ فضله «عليه السلام».

٢ ـ قرابته.

٣ ـ سابقته.

ولكنهما لم يشيرا إلى النص عليه ولا إلى البيعة له في غدير خم، لأن ذلك يعني أن لا تبقى لهم أية فرصة لادعاء شيء من الحق لأنفسهما في هذا الأمر:

للتأكيد والبيان:

قال الطبري: وأخبرنا علي بن مسلم، قال: حدثنا حبان بن هلال، قال: حدثنا جعفر بن سليمان، عن عوف، قال: أما أنا فأشهد أني سمعت محمد بن سيرين يقول: إن علياً جاء فقال لطلحة: ابسط يدك يا طلحة لأبايعك.

فقال طلحة: أنت أحق، وأنت أمير المؤمنين، فابسط يدك.

قال: فبسط علي يده فبايعه(١).

وفي نص آخر عن أبي أروى: لما برز الناس للبيعة عند بيت المال، قال علي «عليه السلام» لطلحة: أبسط يدك للبيعة..

---

(١) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٣٤ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٥.

فقال طلحة: أنت أحق بذلك مني، وقد استجمع لك الناس، ولم يجتمعوا إلي.

فقال علي «عليه السلام» لطلحة: والله، ما أخشى غيرك.

فقال طلحة: لا تخش. فوالله لا تؤتى من قبلي أبداً.

فبايعه، وبايعه الناس(١).

ونلاحظ من ما يلي:

أولاً: إنه «عليه السلام» قال لطلحة ـ حسب نص رواية أبي أروى ـ: أبسط يدك للبيعة. ولم يقل له لأبايعك..

فإن كانت كلمة للبيعة تعني الطلب منه أن يرضى ببيعة الناس له.. فعلي «عليه السلام» مسكوت عنه، وليس بالضرورة أن يكون في جملة المبايعين له.

بل لعله يتعامل معه كما تعامل مع أبي بكر وعمر وعثمان. حيث دلت بعض النصوص على أنه لم يبايع أحداً منهم، وقد رضوا منه بذلك.

وهذا النص يضع علامة استفهام على صحة ما ورد في رواية عن عوف، من أنه قال: أبسط يدك لأبايعك..

ثانياً: إن عرض علي «عليه السلام» البيعة لطلحة ليس بالأمر

---

(١) الكافئة للمفيد ص١٢ وبحار الأنوار ج٣٢ ص٣٢ وراجع: أنساب الأشراف للبلاذري (ط مؤسسة الأعلمي سنة ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م) ص٢١٥ وتاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٥.

المستهجن، لا سيما وأنه قد قال لهم: إني لأسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم. وقال: أنا لكم وزير خير لكم مني أميراً.. ونحو ذلك..

ثالثاً: إنه «عليه السلام» كان يعلم بأن طلحة لا يرضى بأن يبايع علي «عليه السلام» له، لا لأجل معرفة طلحة بالحق، وإيثاره العمل به، بل لأنه يعلم أن أحداً لا يرضاه مع وجود أمير المؤمنين «عليه السلام». وقد رأى انثيال الناس على أمير المؤمنين، وملاحقتهم له من مكان إلى مكان وإصرارهم على أن يبايعوه، وهو يأبى ذلك طيلة خمسة أيام مضت من قتل عثمان..

وكان «عليه السلام» يعرف أنه لا محيص له هو عن قبول هذا الأمر. وإذا قبله «عليه السلام» فإن أخشى ما يخشاه هو نكث طلحة والزبير بالذات، فلماذا لا يدفع أولئك الطامعين لتسجيل اعتراف صريح ـ ولا سيما من طلحة الذي تدعمه عائشة ـ بأن علياً «عليه السلام» هو الأولى والأحق بهذا الأمر.

فإذا أراد طلحة (الزبير أو غيره) أن ينكث، وأمكن أن يخدع بعض السذج بدعواه أن يده بايعته، ولم يبايعه قلبه، كما حدث ذلك بالفعل[١]، فإنه لا يستطيع أن يتملص من كلامه الصادر عنه باختياره في وقت لم يكن

---

(١) راجع: الجمل للمفيد (ط مكتبة الداوري ـ قم ـ إيران) ص١٧٥ وكتاب الفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء سنة ١٤١١هـ) ج٢ ص٤٦٦. ونهج البلاغة (بشرح عبده) ج١ ص٤٢.

لعلي سلطة، وكان علي «عليه السلام» نفسه هو الذي يعرض عليه البيعة والخلافة، بملء إرادته واختياره، وكان طلحة هو الرافض لها، متبرعاً بتسجيل اعتراف بأحقية علي «عليه السلام» بالخلافة..

ويبدو: أن عرض علي «عليه السلام» هذا الأمر على طلحة قد تكرر، وقد اعترف طلحة بما يلي:

أولاً: بما دل على أن الأمر لعلي «عليه السلام» من الله ورسوله فقد قال له كما في رواية عوف: أنت أحق مني، وأنت أمير المؤمنين، فإن هذا اللقب قد منحه الله ورسوله لعلي «عليه السلام». وقد أورده طلحة للتدليل على أحقية علي «عليه السلام» بهذا الأمر دونه.

ثانياً: بأنه الأحق لاجتماع الناس له، ولم يجتمعوا لطلحة ولا لسواه.

فإن كان مصدر السلطة هو الله ورسوله فقد اعترف به طلحة لعلي «عليه السلام»، وإن كان مصدرها هو الناس، فقد استجمع الناس له، ولم يجتمعوا لغيره «عليه السلام».

فما معنى أن يبادر إلى النكث بعد ذلك العرض، وبعد هذا الإعتراف؟!

علي وصي المصطفى:

قد يقال: إن قول عبد الرحمان بن حنبل في شعره:

«**علي وصي المصطفى وابن عمه**»..

وقول خزيمة بن ثابت:

«**وصي رسول الله من دون أهله**»..

لا يحرج أحداً، لأنه قول شاعر، ولم تؤخذ البيعة له استناداً إلى هذه الوصية، بل لإعتبارات أخرى أشرنا إليها سابقاً ولاحقاً.

ونقول:

إن المطلوب هنا ليس هو الإحراج في أمر البيعة، بل المطلوب هو إقامة الحجة وبيان الحقيقة التي أرادوا طمسها وتعمية السبل الموصلة إليها.

الأنصار يضيفون صفة العلم:

وقد سجل الأنصار إضافة إلى ما ذكره طلحة والزبير اعترافهم بسبب آخر من أسباب أحقية علي «عليه السلام» بالخلافة، وهو أنه الأعلم بالحلال والحرام، وهي صفة امتاز بها علي «عليه السلام» على سائر الصحابة، حتى أصبح الناس كلهم يحتاجون إليه من بين الصحابة، ولا يحتاج هو إلى أحد..

وسجلوا له أيضاً صفة أخرى لا يدانيه فيها أحد، حين لم يكتفوا بإثبات صفة الفضل له «عليه السلام»، بل صرّحوا بأنهم لا يعلمون أحداً أفضل وأجمل منه لأمر الخلافة..

ولعل اكتفاءهم بهذه الأمور، وعدم ذكر النص إما كان لأجل وضوحه لدى كل أحد، أو لأجل تحاشي إثارة حفيظة محبي أبي بكر وعمر، إذا اعتبروا: أن المقصود هو إبطال خلافتهما، لمخالفتها للنص..

وبذلك اتضح: أن الداعي لدى الأنصار لعدم ذكر النص يختلف عن الداعي الذي دعا طلحة والزبير لعدم ذكره..

لماذا أجلهم عليه السلام إلى الغد؟!:

وقد ذكرت النصوص: أن علياً «عليه السلام» قد أجَّل بيعة الناس له إلى اليوم التالي، لتكون البيعة في المسجد..

وقد قلنا: إن من جملة أهداف هذا التأجيل هو أن لا يتوهم متوهم أنه «عليه السلام» قد اهتبل الفرصة، واستغل موافقتهم لفرض بيعته عليهم، وعلى غيرهم، ومستعداً من هذا الاحساس لهذه الجماعة الصغيرة بالفراغ والضياع، وبالحاجة إلى الوالي، والخوف من عواقب التأجيل..

وأنه أراد أن يلزم الأكثرية ببيعة جماعة قليلة قد يدعي مدعٍ أنها لم تتدبر الأمر بالمقدار الكافي.

فإذا أجلهم إلى الغد.. وانضم إليهم سائر الناس، فإن كل هذه التوهمات تصبح بلا معنى ولا مبرر.. وتكون البيعة ملزمة، وبعيدة عن أي شبهة..

وقد أشرنا إلى ذلك في موضع آخر في هذا الكتاب.

لا يجتمع سيفان في غمد:

وذكروا: أن طلحة والزبير قالا لعلي «عليه السلام»: نبايعك على أنا شركاءك في هذا الأمر.

فقال «عليه السلام»: لا، ولكنكما شريكان في القوة والاستعانة، وعونان على العجز والأود[١].

---

(١) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج٤ ص٤٦ وخصائص الأئمة ص١١٤ =

وفي نص آخر ذكره الإسكافي: أنه «عليه السلام» قال لهما: لا، ولكنكما شريكاي في الفيء، لا أستأثر عليكما ولا على عبد حبشي مجدع بدرهم فما دونه، لا أنا ولا ولداي هذان، فإن أبيتما إلا لفظ الشركة، فانهما عونان لي عند العجز والفاقة، لا عند القوة والإستقامة.

قال أبو جعفر الإسكافي: فاشترطا ما لا يجوز في عقد الأمانة، وشرط «عليه السلام» لهما ما يجب في الدين والشريعة(١).

ونقول:

لاحظ ما يلي:

تفسيرات وتوضيحات:

قال المعتزلي: لقد أحسن فيما قال، لما سألاه أن يشركاه في الأمر، فقال: أما المشاركة في الخلافة، فكيف يكون ذلك؟! وهل يصح أن يدبر أمر الرعية إمامان؟! وهل يجمع السيفان ـ ويحك ـ في غمد؟! وإنما تشركاني في القوة والاستعانة، أي إذا قوي أمري وأمر الإسلام بي قويتما أنتما أيضاً، وإذا عجزت عن أمر، أو تأوّد على أمر ـ أي اعوجّ ـ كنتما عونين لي ومساعدين

= وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١٩ ص٢٢ وبحار الأنوار ج٣٢ ص٤٨ وراجع ج٣٠ ص١٧ وراجع: مصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج٤ ص٨٢ وكشف المحجة لابن طاووس ص١٨١ ونهج السعادة ج٥ ص٢٢٥ وتاريخ اليعقوبي ج٢ ص١٨٠.

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٧ ص٤٢.

على إصلاحه.

وقال أيضاً: المراد بالإستعانة هنا: الفوز والظفر[(١)].

ونقول:

لانظن هذا صحيحاً:

إننا نستبعد أن يكون طلحة والزبير قد تجرءا على طرح هذا الشرط ـ شرط المشاركة في بيعتهما له «عليه السلام» ـ سواء في حائط بني مبذول، أو عند بيت المال، أوفي المسجد، أو في أي مكان آخر.. فقد كانت هجمة الناس عليه، وإصرارهم على البيعة له لا تقاوم، ولا تسمح بطرح أمثال هذه الشروط..

من أجل ذلك نقول:

لعل طلحة والزبير قد طرحا هذا الأمر حين جاءا يطلبان ولاية الكوفة والبصرة، حيث تدل عليه بعض نصوص هذه الحادثة أنهما كانا يحاولان الحصول على نصيب من هذا الأمر. فردهما «عليه السلام».

ما المقصود براوية الشراكة؟!:

وبعد.. فإنه إن كان المقصود هو إعطاؤهما بعض العذر في نكثهما، وخروجهما عليه فاشترطا الشراكة، وأجابهما «عليه السلام» بما تقدم، فإن ذلك لا يبرر خروجهما ونكثهما. بل هو يزيده قباحةً وشناعةً، لأن هذا

---

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١٩ ص٢٢ وبحار الأنوار ج٣٢ ص٤٨ عنه.

الإشتراط وذلك الرد يعني زوال أي وهم لديهما في أن يكون لهما الحق بشيء، وقد أصبحت مطالبتهما بالشراكة، مسبوقة بالتنصيص على نفيها ورفضها، فما معنى أن يقدما على البيعة له «عليه السلام» بعد هذا التنصيص الصريح والظاهر؟!

ألا يعني ذلك: البغي عليه، والسعي لاستلاب حق رضيا مسبقاً بالتخلي عنه، وجرت البيعة على رفض قبوله، وعلى التخلي عن مطالبتهما به؟!

لا شراكة في الحكم:

إن هذا الطلب غير معقول ولا مقبول، وهو يعني تعريض مصالح الناس لخطر الضياع، وعلي «عليه السلام» هو القائل: الشركة في الملك تؤدي إلى الاضطراب[1].

وعن الإمام الصادق «عليه السلام»: ما لكم وللرياسات، إنما للمسلمين رأس واحد[2].

وليس من المعقول ولا المقبول: أن يدبر أمر الرعية إمامان، وهل يجتمع

---

(١) غرر الحكم ودرر الحكم (مطبوع مع الترجمة الفارسية) ج١ ص٨٣ ومستدرك الوسائل ج١٣ ص٤٥٢ وجامع أحاديث الشيعة ج١٨ ص٤١٤.

(٢) إختيار معرفة الرجال ص٢٩٣ و (ط مركز النشر الإسلامي سنة ١٤١٩هـ) ج٩ ص٥٩٦ وقصار الجمل ج١ ص٢٦٢ عن مستدرك الوسائل ج٢ ص٣٢٢ وبحار الأنوار ج٦٩ ص٢١٥ وجامع أحاديث الشيعة ج١٣ ص٤٦٢.

سيفان في غمد واحد؟!

فكيف إذا كانوا ثلاثة سيوف، وكانت سيوفاً متناقضة الهوى، متخالفة الاتجاهات، هذا سيف يضرب في سبيل الله، وذاك سيف يراد له أن يكرس الأطماع، ويلبي الشهوات، ويستجيب للأهواء، ويحمي الظلم والبغي والانحراف؟!

وأما القبول بشراكة طلحة والزبير في القوة والاستعانة، فذلك يعني أنه يريدهما أن يشاركا في بناء قوة الدولة فإن سائر المسلمين شركاء في بناء القوة التي يحتاجها أميرهم وحاكمهم وقائدهم في إقامة الدولة القوية والمقتدرة، التي لا يطمع بها أعداؤها، ويريدهم أن يعينوه على إحقاق الحق وإبطال الباطل، حيث يحتاج إلى العون منهما، أو إلى العون على العدو في محاربته ودفعه، أي أنه يريدهما سيفاً في يده يذب به عن الحق، ويزهق به الباطل..

كما أنه يريدهما عونين له حين يريد تقويم الأود والاعوجاج الداخلي، وعونين له حين ظهور العجز العام فيما يرتبط بالحاجات الداخلية، لإزالة ذلك العجز، وتبديله إلى قوة وغنى.

شريكاي في الفيء:

أما النص المنقول عن الإسكافي، وهو: أنهما قالا لعلي «عليه السلام»: نبايعك على أنا شركاؤك في الأمر.

فقال: لا، ولكنكما شريكاي في الفيء، لا أستأثر عليكما ولا على عبد حبشي مجدع بدرهم فما دونه، لا أنا ولا ولداي هذان.

فإن صحت هذه الرواية، فلا معنى لقولهما بعد قسم ما في بيت المال: أعطيناك بيعتنا على ألا تقضي الأمور، ولا تقطعها دوننا. لأن المفروض: أنهما اشترطا الشراكة في الأمر وقت البيعة، ولم يرض بالشرط، بل قبل بشراكتهما في الفيء بحيث يكون نصيبهما منه مثل نصيبه، ونصيب أي من أولاده وغيرهم.

كما أنه لا ينسجم مع قولهما: إنهما نقما منه تسويته لهما مع غيرهما في قسم الأموال..

المساواة مع العبد الحبشي المجدع:

وقد صرح «عليه السلام» لطلحة والزبير بإصراره على المساواة في العطاء لنفسه وولديه حتى مع العبد الحبشي المجدع، وهذا قرار حاسم منه بإدانة وإبطال نزعة التمييز بين الناس على أساس لا يرضاه الله ورسوله، ولا يقرها عقل ولا شرع، حتى لو كان من أسّس لهذا التمييز من هو أكثر الناس نفوذاً في الناس، وهو عمر بن الخطاب.

إنه «عليه السلام» رفض إشراكهما في الحكم وفي القرار السلطاني من جهة.. وأقر لهما بالمساواة معه ومع ولديه في الفيء.. ولكنه رفض أن يميزهما فيه، وابطل السياسة التي ألفوها وأحبوها.

العبارات المطاطة:

كما أنه «عليه السلام» قد أظهر لهما الموافقة والمرونة، بقبوله إطلاق لفظ الشراكة، ولكنه حصرها وحاصرها في الدائرة المشروعة والنافقة، التي

تؤدي إلى حفظ الكيان، وتقويته، وإبعاد الأذى عنه، لا تلك الشراكة التي توجب الخلاف، وتضعف الحاكم أو تمنعه من الإمساك بالأمور وحل المشكلات كما يرضاه الله تعالى..

إن لفظ الشراكة في الأمر مبهم ومطاط.. فلا بد من بيانه وتحديده، حتى لا يبقى أي مبرر للاتهام أو السعي. وللابتزاز الذي لا يمكن أن يرضخ له علي «عليه السلام» بأي حال.

علي عليه السلام يتوقع غدر الزبير:

قال المعتزلي:

قال علي «عليه السلام» للزبير يوم بايعه: إني لخائف أن تغدر بي، فتنكث بيعتي.

قال: لا تخافنّ، فإن ذلك لا يكون مني أبداً.

فقال علي «عليه السلام»: فلي الله عليك بذلك راعٍ وكفيل**!!**

قال: نعم، الله لك عليّ بذلك راع وكفيل(١).

فأنه «عليه السلام» لم يكن متوقعاً لذلك فحسب، بل هو قد صارح طلحة: بأنه يخاف أن يغدر به، فأجابه بنفي ذلك عن نفسه.

ونقول:

---

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١ ص٢٣٠ وبحار الأنوار ج٣٢ ص٥ وشجرة طوبى ج٢ ص٣١٧.

لعل سائلاً يسأل: هل يعقل أن يواجه علي «عليه السلام» من يبايعه، ويرضى بحكومته، بل يكون من أول المبايعين له بأنه يخاف أن يغدر به، وأن ينكث بيعته؟!

ألا يستبطن ذلك قدراً من التجني على الزبير وعلى طلحة، وتشهيراً بهما، واتهاماً لهما بما يأبى أهل الشهامة والسؤدد أن يواجههم أحد به، ويرون فيه إهانة واحتقاراً لهم؟!!

ولماذا خص علي «عليه السلام» الزبير وطلحة بهذا الاتهام، دون سواهما. فلم يوجّه مثله إلى أبي أيوب، أو سهل بن حنيف، أو غيرهما؟!

ويمكن أن يجاب:

أولاً: بأن النص قد لا يكون دقيقاً في نقل الصورة، فكيف إذا كان الرواة يرغبون في حفظ شأن ومقام أحد الأطراف الرئيسية في الحدث المنقول، أو يراد تبرئته من أمر قبيح، أو التخفيف من بشاعة أفعاله ومواقفه، وربما رافق ذلك رغبة في الحيف والتجني على طرف أساسي آخر في ذلك الحدث بالذات..

فلعل الرواة المهرة قد حرفوا تاريخ هذا الإصرار العلوي على التأكد من عدم نكث طلحة، أو الزبير.. بأن كانت كلمة «يوم بايعه» مقحمة في النص.

ثانياً: لعل الصحيح: أنه «عليه السلام» قد قال ذلك للزبير أو لطلحة بعد أن ظهرت أمارات نكثهما، حين استأذناه في العمرة، وقال لهما: ما العمرة تريدان، وإنما تريدان الغدرة، كما سيأتي إن شاء الله.

فحلفا له على أنهما لا يريدان نكث بيعته.

فقال لهما: فأعيدا البيعة لي ثانية.

فبايعاه مرة أخرى بأشد ما يكون من الأيمان والمواثيق[١].

بل يظهر من كلام المجلسي: أن تفكير طلحة والزبير بنكث بيعتهم قد بدأ في يوم البيعة أو في اليوم التالي. فإن القسم الذي قسمه فيهم بعد البيعة مباشرة قد أثار حفيظتهم، قال:

«فلذا نكث طلحة والزبير في اليوم التالي من بيعته، وقالوا: آسيت بيننا وبين الأعاجم، وكذلك عبد الله بن عمر، وسعيد بن العاص، ومروان وأضرابهم، ولم يقبلوا ما قسم لهم»[٢].

ولعلهما تدرجا في إظهار السخط. فبدأ ذلك من حين قسم المال بينهم، ثم تصاعد حتى بلغ الذروة واشتهر بين الناس قبل إتمام الشهر.

فقد قال علي «عليه السلام»: «وهذا طلحة والزبير ليسا من أهل بيت النبوة، ولا من ذرية الرسول حين رأيا أن الله قد رد علينا حقنا بعد أعصر، فلم يصبرا حولاً كاملاً، ولا شهراً كاملاً حتى وثبا على دأب الماضين قبلهما،

---

(١) بحار الأنوار ج٣٢ ص٦ و ٩٩ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١ ص٢٣٢ والإحتجاج (ط الغري) ج١ ص٢٣٥ والإرشاد للمفيد ص١٣٠ فصل١٧ وأعيان الشيعة ج١ ص٤٤٨ ومناقب أهل البيت للشيرواني ص٢١٠ وشجرة طوبى ج٢ ص٣١٨.

(٢) بحار الأنوار ج٣٢ ص٣٦.

ليذهبا بحقي، ويفرقا جماعة المسلمين عني. ثم دعا عليهما[1].

غير أن علينا أن نشير إلى أن هذين الذين سعيا هذا السعي الحثيث لقتل عثمان، ثم نكثا بيعة علي «عليه السلام» بهذه السرعة لا بد أن يكونا قد بيتا نية الغدر، منذ اللحظة الأولى. فإنه حتى ولو سوّى علي «عليه السلام» بين الناس في العطاء، فهو لا يستحق إظهار النكث بهذه السرعة، وهذا يدل على أن البيعة لعلي «عليه السلام» كانت مجرد انحناء منهما أمام العاصفة. حيث وجدا أن أحداً لا يقبل بهما مع وجود علي «عليه السلام» فاضطرا لمجاراة الناس، انتظاراً لسنوح الفرصة..

ثم كانت مبادرتهما إلى بيعته مكراً منهما به. أو أنهما أرادا أن يجعلا من هذه المبادرة يداً عنده ليبادلهما بتوليتهما الكوفة والبصرة، حتى إذا أصبحت بأيديهما البلاد ورقاب العباد، وثبوا وثبتهم الأخرى لإزاحة علي «عليه السلام»، واستلاب ما تبقى من البلاد من يده.

---

(١) الإحتجاج (ط بيروت) ج١ ص١٦٢ و (ط دار النعمان سنة ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م) ج١ ص٢٣٦ وبحار الأنوار ج٣٢ ص٩٩ و ٦٢ و ١١٥ ونهج السعادة ج١ ص٢٦٧ ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج١ ص٢٩٠ والإرشاد للمفيد ج١ ص٢٤٩.

الفصل السادس:

المزيد من تفاصيل البيعة!!

نصوص وتفاصيل أخرى:

١ ـ عن محمد بن الحنفية، قال:

كنت مع أبي حين قتل عثمان، فقام فدخل منزله [وأغلق بابه]، فأتاه أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فقالوا: إن هذا الرجل قد قتل، ولا بد للناس من إمام، ولا نجد (أو لا نعلم) اليوم أحداً أحق بهذا الأمر منك، لا أقدم سابقةً، ولا أقرب من رسول الله «صلى الله عليه وآله».

فقال: لا تفعلوا، فإني أكون وزيراً خير من أن أكون أميراً.

[**فقالوا:** والله، لا نعلم أحق بها منك.. أو]..

فقالوا: لا والله، ما نحن بفاعلين حتى نبايعك.

قال: ففي المسجد، فإن بيعتي لا تكون خفياً[١]، ولا تكون إلا عن رضا المسلمين..

وفي نص آخر: فمن شاء أن يبايعني بايعني.

قال: فخرج إلى المسجد فبايعه الناس[٢].

---

(١) خفية.

(٢) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٢٧ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٠ =

قال سالم بن أبي جعد: فقال عبد الله بن عباس: فلقد كرهت أن يأتي المسجد مخافة أن يشغب عليه؛ وأبى هو إلا المسجد، فلما دخل دخل المهاجرون والأنصار فبايعوه، ثم بايعه الناس(١).

٢ ـ عن أبي بشير العابدي، قال: كنت بالمدينة حين قتل عثمان، واجتمع المهاجرون والأنصار، فيهم طلحة والزبير، فأتوا علياً فقالوا: يا أبا الحسن؛ هلم نبايعك.

فقال: لا حاجة لي في أمركم، أنا معكم فمن اخترتم فقد رضيت به، فاختاروا.

فقالوا: والله ما نختار غيرك؛ واختلفوا إليه بعد قتل عثمان مراراً، ثم أتوه في آخر ذلك، فقالوا له: إنه لا يصلح الناس إلا بإمرة، وقد طال الأمر..

فقال لهم: إنكم قد اختلفتم إلي وأتيتم، وإني قائل لكم قولاً إن قبلتموه قبلت أمركم، وإلّا لا حاجة لي فيه.

= وراجع: الكامل في التاريخ ج٣ ص١٩٠ و ١٩١ وتاريخ الخميس ج٢ ص٢٧٦ عن أحمد في المناقب، والفصول المهمة لابن الصباغ ج١ ص٣٤٩ و ٣٥٠ ومناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب لأحمد بن حنبل ص١٣١ والرياض النضرة ج٣ ص٢٩٢ وأنساب الأشراف ج٢ ص٢٠٩ و ٢١٠ وتذكرة الخواص ج١ ص٣٤٧ ونور الأبصار (ط اليوسفية) ص٨٨ عن أحمد، وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج٥ ص٧٤٩.

(١) جواهر المطالب لابن الدمشقي ج١ ص٢٩٣ وذخائر العقبى ص١١١.

قالوا: ما قلت من شيء قبلناه إن شاء الله. فجاء فصعد المنبر، فاجتمع الناس إليه، فقال: إني قد كنت كارهاً لأمركم، فأبيتم إلا أن أكون عليكم؛ ألا وليس لي أمر دونكم، إلا أن مفاتيح مالكم معي، ألا وإنه ليس لي أن آخذ درهماً دونكم. رضيتم؟!

قالوا: نعم.

قال: اللهم اشهد عليهم. ثم بايعوه على ذلك[١].

قال أبو بشير: وأنا يومئذٍ عند منبر رسول الله «صلى الله عليه وآله» قائم أسمع ما يقول.

٣ ـ وحدثني محمد بن سنان القزاز، قال: حدثنا إسحاق بن إدريس، قال: حدثنا هشيم، قال: أخبرنا حميد، عن الحسن، قال: رأيت الزبير بن العوام بايع علياً في حش من حشان المدينة[٢].

٤ ـ عن محمد بن الحنفية، قال: كنت أمشي مع أبي حين قتل عثمان حتى دخل بيته، فأتاه ناس من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فقالوا:

---

(١) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٢٧ و ٤٢٨ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٠ و ٤٥١ والكامل في التاريخ ج٣ ص١٩٠ و ١٩٣ و ١٩٤ وبحار الأنوار ج٣٢ ص٣١ والكافئة في إبطال توبة الخاطئة ص١٢ وتذكرة الخواص ج١ ص٦٤٧.

(٢) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٢٩ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥١ وأنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج٢ ص٢١٦.

إن هذا الرجل قد قتل، ولا بد من إمام للناس.

قال: أوتكون شورى؟!

قالوا: أنت لنا رضاً.

قال: فالمسجد إذاً يكون عن رضاً من الناس.

فخرج إلى المسجد فبايعه من بايعه؛ وبايعت الأنصار علياً إلا نفيراً يسيراً، فقال طلحة: ما لنا من هذا الأمر إلا كحسة أنف الكلب[١].

٥ ـ وفي نص آخر: «فحضر طلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، والأعيان. فأول من بايعه طلحة والزبير، والأعيان[٢].

قال ابن إسحاق: بايع له أهل البصرة، وبايع له بالمدينة طلحة والزبير[٣].

قال أبو عمرو: واجتمع على بيعته المهاجرون والأنصار، وتخلف عن بيعته نفر. فلم يكرههم» [٤].

---

(١) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٢٩ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٢.

(٢) تاريخ الخميس ج٢ ص٢٧٦ وعن حياة الحيوان (ط مصر عام ١٣٠٦هـ) ج١ ص٥٠.

(٣) تاريخ الخميس ج٢ ص٢٧٦ وذخائر العقبى ص١١١ والمعارف لابن قتيبة ص٢٠٨.

(٤) تاريخ الخميس ج٢ ص٢٧٦ والإستيعاب (ط دار الجيل) ج٣ ص١١٢١ وذخائر العقبى ص١١١ والوافي بالوفيات ج٢١ ص١٨١ والجوهرة في نسب الإمام علي ص٩٨ وعن حياة الحيوان (ط مصر عام ١٣٠٦هـ) ج١ ص٥٠ وراجع: شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج١٨ ص١٤٨ عن وسيلة المآل لمحمد مبين الهندي (مخطوط) ص١٥٢.

٦ ـ قال الدواني: اجتمع كبار المهاجرين والأنصار بعد ثلاثة أو خمسة أيام من موت عثمان على علي «عليه السلام». فالتمسوا منه قبول الخلافة، فقبل بعد مدافعة طويلة، وامتناع كثير، فبايعوه(١).

٧ ـ وحدثني عمر بن شبة، قال: حدثنا أبو الحسن المدائني، قال: أخبرنا مسلمة بن محارب، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، قال: لما قتل عثمان أتى الناس علياً وهو في سوق المدينة، وقالوا له: ابسط يدك نبايعك.

قال: لا تعجلوا، فإن عمر كان رجلاً مباركاً، وقد أوصى بها شورى، فأمهلوا يجتمع الناس ويتشاورون.

فارتد الناس عن علي.

ثم قال بعضهم: إن رجع الناس إلى أمصارهم بقتل عثمان، ولم يقم بعده قائم بهذا الأمر لم نأمن اختلاف الناس وفساد الأمة.

فعادوا إلى علي، فأخذ الأشتر بيده فقبضها علي.

فقال: أبعد ثلاثة! أما والله لئن تركتها لتقصرن عنيتك عليها عيناً، فبايعته العامة.

وأهل الكوفة يقولون: إن أول من بايعه الأشتر(٢).

٨ ـ وقالوا: إنه خطبهم «عليه السلام»، فقام إليه الناس فبايعوه. فأول من قام فبايعه طلحة والزبير، ثم قام المهاجرون والأنصار، وسائر الناس،

---

(١) تاريخ الخميس ج٢ ص٢٧٦ عن العقائد العضدية للدواني.

(٢) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٣٣ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٥.

حتى بايعه الناس.

وكان الذي يأخذ عليهم البيعة عمار بن ياسر، وأبو الهيثم بن التيهان، وهما يقولان: نبايعكم على طاعة الله وسنة رسوله «صلى الله عليه وآله»، وإن لم نف لكم، فلا طاعة لنا عليكم، ولا بيعة في أعناقكم. والقرآن إمامنا وإمامكم[١].

ونقول:

إن لنا مع النصوص المتقدمة وقفات عديدة، نجملها ضمن عناوين. وسنراعي التسلسل الذي وضعنا الروايات فيه. فلاحظ ما يلي:

لا بد من إمام:

تقدم: أن الصحابة حين كلموا علياً «عليه السلام» في أمر الخلافة، كان أول ما قالوه له: «لا بد للناس من إمام».

وهذه الكلمة قد وردت في إحدى خطب الإمام أمير المؤمنين «عليه السلام» في نهج البلاغة، حيث قال «عليه السلام»:

«لا بد للناس من أمير، بر أو فاجر. يعمل في إمرته المؤمن. ويستمتع فيها الكافر. ويبلغ الله فيها الأجل. ويجمع به الفيء، ويقاتل به العدو، وتأمن به السبل. ويؤخذ به للضعيف من القوي، حتى يستريح به بر،

---

(١) بحار الأنوار ج٣٢ ص٢٧ والأمالي للطوسي ج٢ ص٣٣٨ و (ط دار الثقافة ـ قم) ص٧٢٨ وفضائل أمير المؤمنين لابن عقدة ص٩١.

ويستراح من فاجر[1].

وهذا هو ما أدركوه بالتجربة، وقضت عقولهم في المجال العملي بحتمية وجود الأمراء للأسباب التي ذكرها «عليه السلام». وكلها تدخل في نطاق الأمور الحسبية التي ليس لها مخاطب بخصوصه..

ونحن نورد هنا فقرات يسيرة نقتطعها من كتابنا: «السوق في ظل الدولة الإسلامية» قد تفيد في توضيح ما نرمي إليه، فنقول:

إن ما يتصدى له الأمراء على أنحاء:

أحدهما: ما يتخذ صفة الإجراء والتنفيذ للأحكام الإلهية الثابتة لموضوعاتها، بعناوينها الأولية، أو الثانوية على حد سواء، من دون أي تدخل أو تصرف من قبل النبي «صلى الله عليه وآله»، أو الإمام «عليه الصلاة والسلام»، أو الحاكم العادل سوى ممارسته صلاحياته، كمنفذٍ ومجرٍ لها.

الثاني: ما يدخل ضمن نطاق الأوامر التدبيرية، ومن موقع كون النبي

(١) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج١ ص٩١ الخطبة رقم ٣٩ وراجع: أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج٢ ص٣٥٢ و ٣٧٧ وتاريخ اليعقوبي ج٢ ص٢٠٩ وبحار الأنوار ج٧٢ ص٣٥٨ وكنز العمال ج١١ ص٢٨٦ و ٣٠٩ وج٥ ص٤٤٨ وقوت القلوب ج١ ص٥٣٠ وعن عبد الرزاق، وابن جرير، وخشيش في الإستقامة، والبيهقي، وعن تاريخ الطبري ج٦ ص٤١ المصنف لابن شيبة ج١٥ ص٣٣٨ وكتاب الأم، وغير ذلك.

«صلى الله عليه وآله»، والإمام «عليه السلام» والحاكم العادل ولياً للأمر، وحاكماً للمسلمين، لا من موقع كونه نبياً وإماماً، يريد إبلاغ أو تعليم الأحكام الثابتة للناس، والتي تتخذ صفة الفعلية، حينما تجد موضوعها..

فإن الأحكام بملاحظة موضوعاتها تنقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما يكون موضوعه فعل خاص، لمخاطب خاص، كالصلاة، والكذب وشرب الخمر، وغير ذلك مما يكون المخاطب فيه كل شخص بخصوصه.

ويدخل في هذا القسم، الواجبات الكفائية أيضاً، فإن المخاطب فيها أيضاً كل شخص بخصوصه، ولكن حين لا يبقى الموضوع في الخارج ويزول، فإن التكليف يسقط عن الباقين بسبب انتفاء موضوعه..

الثاني: ما يكون موضوعه الفعل مطلقاً، من دون أن يكون له مخاطب خاص، كالواجبات النظامية، والأحكام الاجتماعية، التي بها يكون صلاح المجتمع، وسداد أمره.. كالأمور التي تتعلق بحفظ النظام العام، والدفاع عن أعراض، وأموال، ودماء الناس، مقابل الأعداء وغير ذلك..

وهذا القسم على نحوين:

الأول: ما يكون به حفظ نظام المجتمع، ووجوده..

والثاني: ما يوجب مزيد قوة له، من دون أن يتوقف حفظ وجوده عليه..

وفي هذين القسمين، قد يتعارض التصدي للفعل مع حقوق الآخرين ـ التي قد لا يتنازلون عنها ـ وقد لا يتعارض مع شيء من ذلك..

فقد يقال: إن القدر المتيقن هو جواز أن يتصدى الولي الفقيه لخصوص الواجبات النظامية، والأمور الحسبية الواجبة التحصيل.

وقد يقال: بل الدليل يدل على ما هو أوسع من ذلك، فيدل على شمول ولايته حتى للأمور التدبيرية الصلاحية، والتي لم يصل الأمر فيها إلى حد اختلال النظام بتركها.

وعلى كل حال، فإنه لا شك في أن من مهمات ولي الأمر ـ بما يملك من سلطة ـ العمل على تطبيق الأحكام التي ليس لها مخاطب خاص، كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، اللذين أمر الله بأن يتولاهما جماعة أو أمة من أهل الإيمان، فقال: ﴿**وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمنكَرِ**﴾[١].

ومن مهمات ولي الأمر أيضاً حفظ النظام الواجب، وتولي الأمور التي لا بقاء للمجتمعات بدونها.

وقد يقال: إن من مهماته أيضاً كل ما يتعلق بتدبير المجتمع، وإصلاح شؤونه، ونظمه وغير ذلك، تماماً كما أن كل إنسان مكلف بحفظ بيته وتدبيره، والإشراف على شؤون الأسرة، وتوجيهها وتسديدها..[٢].

ولا بد من الإلماح هنا: إلى أن ما أراده الناس من علي «عليه السلام» ليس هو أن يتولى الامامة بمعناها الديني الصحيح، فإن الكثيرين منهم، بل

---

(١) الآية ١٠٤ من سورة آل عمران.

(٢) السوق في ظل الدولة الإسلامية ص١٧ ـ ١٩.

أكثرهم ما كانوا من أهل المعرفة به. بل أرادوا منه أن يتولى أمور دنياهم كحاكم يرون أن مصلحتهم في البيعة له، ولا يهمهم بعد ذلك إن كان يمكنه أن يراعي أحكام الشرع في حكومته، ويقيم العدل، ويشيع الأمن، ويحفظ بيضة الإسلام، ويدفع الأعداء، إلا بمقدار ما ينسجم مع مصالحهم وأهوائهم.. وما إلى ذلك..

هذا يجاحش على السلب:

وقد رفع المعتزلي عقيدته.. وصدح وشدا وهو يقارن بين سعد وعلي «عليه السلام»، فقال: «قلت: شتان بين علي وسعد، هذا يجاحش على السلب ويتأسف على فواته، وذلك يقتل عمرو بن عبد ود يوم الخندق، وهو فارس قريش وصنديدها ومبارزه، فيعرض عن سلبه، فيقال له: كيف تركت سلبه وهو أنفس سلب؟!

فيقول: كرهت أن أبز السبي ثيابه.

فكأن حبيباً عناه بقوله:

إن الأسـود أسود الغاب همتهـا   يوم الكريهة في المسلوب لا السلب»[1]

وليتنا سمعناه لا يشدو ولا يصدح، بل يتفوه بخفوت يقترب من السكوت بكلمة واحدة في المقارنة بين علي «عليه السلام» هنا، وبين أبي بكر وحزبه بما فيهم عمر وعثمان هناك، حيث إن علياً يهرب من البيعة له

---

(١) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١٤ ص٢٣٧.

بالخلافة من مكان إلى مكان، كما أنه يرضى بالتخلي عنها في الشورى حتى لا يعطي وعداً بالعمل بسنة الشيخين.. أما أبو بكر، وعمر وعثمان، فقد عرفنا في هذا الكتاب بعض ما فعلوه في علي، وأهل بيته وكل من تابعهم وشايعهم في سبيل الحصول على الإمرة.. ولا نريد أن نقول أكثر من ذلك.

لا نجد أحق منك:

وقد تضمنت الروايات المتقدمة تصريحاً من الصحابة: بأنهم لا يجدون، أو لا يعلمون أحق بالخلافة من أمير المؤمنين «عليه السلام».

وليس المقصود: أن ثمة من يساويه أو يدانيه في هذه الأحقية، بل المقصود إثبات الأحقية له «عليه السلام»، بدليل أنهم اتبعوا ذلك ببيان مستندهم في حكمهم هذا فقالوا: «لا أقدم سابقة، ولا أقرب من رسول الله «صلى الله عليه وآله»..».

وهذا يتضمن تعريضاً بتخطئة عمر بن الخطاب حين ساوى يوم الشورى علياً بغيره. فأطمع بعلي وبمقامه الذي جعله الله تعالى له، من لا يقاس به من أمثال سعد، وطلحة، والزبير، الذين كانوا لا يزالون على قيد الحياة، فضلاً عن ابن عوف وعثمان وسواهما..

ولكن هذا التعريض جاء قاصراً جداً عن إدراك المعنى الأصوب والأصرح، وهو: أنه الأحق بهذا الأمر، لأنه منصوص على إمامته من الله ورسوله، ولأنهم قد بايعوه يوم غدير خم.

أو لأنه هو المطهر المعصوم، الذي يكون دائماً مع الحق، والحق معه، ومع القرآن، والقرآن معه..

أو لأنه وحده الذي يملك علم الإمامة، أو بأنه الوصي والولي.. وما إلى ذلك.

لأنهم لا يريدون ـ فيما يظهر ـ أن يسجلوا على أنفسهم أنهم خالفوا الله ورسوله طيلة خمس وعشرين سنة.

فلجأوا إلى الاستدلال بسابقته وبأقربيته من رسول الله «صلى الله عليه وآله» فقط، ليتجنبوا أي اعتراف بالنص أو بالعصمة أو بأي امتياز علمي، أو بغيره من المزايا، ومنها المعجزات والكرامات، وكل ما دل على التفضيل الإلهي، أو ما إلى ذلك..

علماً بأن مجرد الأقربية لا تعني الأفضلية عند من ينظر إلى الأمور بنظرة سطحية، ويرى أن النبي «صلى الله عليه وآله» قد يقرب إليه إنساناً ما لمجرد قرابته النسبية أو السببية، أو ما إلى ذلك..

إخفاء البيعة، والرضا بها:

وقوله «عليه السلام»: إن بيعتي لا تكون خفية. ولا تكون إلا عن رضا المسلمين يعطي معياراً لا بد من التزامه في أمر الخلافة. وهو:

١ ـ أن استغفال الناس أمر مرفوض عند من هو مع الحق والحق معه..

فلا معنى إذن للرضا بالفلتات، فضلاً عن المساهمة في صنعها.

٢ ـ إن فرض الامر الواقع في شان الخلافة، مرفوض عند علي «عليه السلام»، فلا معنى لما صنعه أسلافه، من فرض بيعتهم على الناس كأمر واقع، وسعيهم على إجبارهم عليها. ولا يصح اعتباره منشأً للشرعية بأي

حال.. فضلاً عن أن يستعاض به عن النص من الله ورسوله. أو أن يراه الناس مبرراً لنقض بيعة يوم الغدير..

٣ ـ إنه يريد إفهام الناس: أنه لا يصح اعتبار بيعة السقيفة لأبي بكر من قبل رجل، أو رجلين، أو ثلاثة، صحيحة، لأنها لم تكن معلنة، ولم يكن فعل سعد بن عبادة، ومن معه في السقيفة مرضياً ولا مقبولاً. لأن عامة المسلمين غابوا عن ذلك الاجتماع.

٤ ـ إن ما جرى في بيعة السقيفة من سحب الناس من بيوتهم إلى المسجد إلى البيعة، وإكراههم عليها بالضرب والإهانة مرفوض هو الآخر..

كما أنه لا معنى لفرض خلافة عمر على الناس من قبل أبي بكر بوصية منه.. بعد ان كانت خلافة أبي بكر مختلة من أساسها.. فضلاً عن أن الأوامر العمرية القاضية بقتل أهل الشورى أو بعضهم إن لم يختاروا أحدهم خلال ثلاثة أيام.. لا يمكن إعطاءها صفة الشرعية..

وبذلك لا يبقى معنى لفرض من يختاره أهل الشورى على سائر المسلمين، ومعاقبة من يمتنع عن البيعة لمن يختاره ابن عوف أو ابن عمر، أو هذا أو ذاك، فإن البيعة يجب أن تكون طوعية.

٥ ـ إنه حين يوجد النص فهو المرجع، لأنه اختيار من الله ورسوله، والبيعة إنما تطلب من الناس لتأكيد الالتزام والطاعة.. فإن رضوا بها فبها، وإن كرهوها فلا يكرهون. لأن البيعة عقد بين المتبايعين ولا بد في العقد من الرضا والاختيار، فإذا لم يرض به لم يتحقق العقد، إذ لا بيعة لمكره. حتى لو كانت بيعته واجبة عليه..

ولكن حين تكون البيعة بيعة حق، ويريدها الله ورسوله فلا بد من وعظ المتخلف عنها، وإرشاده إلى ما هو حق وصلاح وإزاحة الشبهة عنه إن كانت، فإن أصر، فلا بد من تقبيح عمله، وبيان خطأه فيه، وإقامة الحجة عليه، والتعامل معه، وفق ما اختاره هو لنفسه.

الخوف من الشغب على علي عليه السلام:

ولا نستطيع أن نصدق ما نسبه الطبري إلى ابن عباس، من أنه كره أن يأتي علي «عليه السلام» المسجد للبيعة، مخافة أن يشغب عليه..

بل نحن لا نشك في كذب ذلك:

أولاً: لأن ابن عباس لم يكن في المدينة حين البيعة لعلي «عليه السلام»، بل كان في مكة[1].

ثانياً: إن سعي الناس وراء علي «عليه السلام» لحمله على قبول البيعة كان ظاهراً لكل أحد، وبنو أمية كانوا في أسوأ حال، حتى إنهم لم يستطيعوا دفن خليفتهم المقتول إلا بعد عدة أيام، حتى اضطروا إلى دفنه في حش كوكب، مقبرة اليهود، ولم يجرؤوا على تشييعه بل وضعوه على باب وأسرعوا به، وكان رأسه يضرب الباب: طق. طق.

---

(١) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٣٩ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٣٨ و ٤٦٠ و ٤٦١ والغدير ج٩ ص١٠٤ وتاريخ مدينة دمشق ج٥٩ ص١٢١ و ١٢٢ وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج١٨ ص٥٨ والكامل في التاريخ ج٣ ص١٩٧ والدرجات الرفيعة ص١٠٧ وراجع: البداية والنهاية ج٧ ص٢٢٩.

ولم يكن يمكن أن يتوهم أحد أن يشغب شاغب على أمير المؤمنين «عليه السلام» في تلك الحال. وقد ثبت ذلك بصورة عملية حيث لم يتخلف أحد أبداً عن بيعته «عليه السلام»، ولم يستطع أعداؤه أن يذكروا سوى بضعة أسماء ادعوا أنهم امتنعوا عن البيعة. ثم أظهر التحقيق كذب ذلك كله، وأن هؤلاء الأفراد إنما امتنعوا عن الخروج معه لقتال الناكثين والقاسطين والمارقين، حباً بالسلامة، وإيثاراً للدنيا، وقد تعللوا في ذلك بما ظهر عواره، ولم يرضه لهم حتى محبوهم..

ويبدو لنا: أن أمثال هذه الفقاعات قد أطلقها مناوؤو علي «عليه السلام» بعد البيعة بزمان، لأجل التخفيف من وهجها، واختطاف ما أمكنهم من بهجتها لصالح الذين حاربوه وقاتلوه.

وقد اختاروا ابن عباس، لأن ما ينسب إليه أقرب إلى تصديق العامة، ويمكن الترويج له، بعيداً عن الظنون والشكوك. مع أن ابن عباس لم يكن في المدينة أصلاً..

ليس لي أمر دونكم:

ومن السياسات التي تميز بها عهد أمير المؤمنين «عليه السلام» على عهد غيره من الخلفاء السابقين واللاحقين هو: أنه اتخذ مبدأ الصراحة والوضوح مع الأمة، حسبما قرره هو نفسه بقوله هنا: «ألا وإنه ليس لي أمر دونكم».

وقال في مورد آخر: إن لكم علي أن لا أحتجز عنكم سراً إلا في حرب،

ولا أطوي دونكم أمراً إلا في حكم»[١].

حيث إن اظهار أسرار الحرب قد يؤدي إلى كارثة، فيما لو تسربت تلك الأسرار للأعداء..

ولأن إعلام الناس بخفايا الأحكام وحيثياتها، قد يؤدي إلى تضييع الحقوق، وتعطيل الأحكام، حيث يتمكن الخصم المعتدي من الاحتيال لصرف الحكم عن نفسه.

ويلاحظ هنا: أنه «عليه السلام» قد ساق الكلام بنحو نفى فيه أن يكون له أمر يختص به دون سائر الناس، وقرر أن الأمور تكون للجميع. مما يعني أن جعلها له دونهم ظلم لهم، وتعدٍّ على حقهم..

ويلاحظ: أنه في النص الآخر عبر بالاحتجاز ليفيد أن الأصل والأساس هو إطلاق هذا السر، وأن احتجازه يكون في غير غير محله.

مفاتيح أموالكم معي:

١ ـ واستثنى «عليه السلام» لنفسه أمراً واحداً، وهو أن مفاتيح أموالهم معه، كما ورد في رواية أبي بشر العابدي. فدل على أن الأموال التي في بيت

---

(١) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج٣ ص٧٩ والأمالي للطوسي ج١ ص٢٢١ و (ط دار الثقافة ـ قم) ص٢١٧ صفين للمنقري ص١٠٧ وبحار الأنوار ج٣٣ ص٧٦ و ٤٦٩ وج٧٢ ص٣٥٤ وميزان الحكمة للريشهري ج١ ص١٢٤ وأعيان الشيعة ج١ ص٤٦٣ والمعيار والموازنة ص١٠٤ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١٧ ص١٦.

المال(الخزينة) هي لهم، وليست له.. وهذا يسقط ما يدعيه الحكام قبله من أن سواد العراق بستان لقريش، ويدين أي عدوان على بيت مال المسلمين في أي وقت كان..

٢ ـ إن ذلك يؤكد أيضاً: أن الناس سواسية في بيت المال، فلا يصح إيثار أحد على حساب أحد، ولا مجال لتمييز أحد على أحد في العطاء، فان المال مالهم، فهم مالكون له منذ حصوله. لا أنهم يملكونه من خلال قسمه بينهم من قبل الخليفة، فلا مجال لادعاء أن الحق له في إعطاء هذا وحرمان ذاك، أو أن له أن يميز بينهم في العطاء. فإنه مجرد حافظ له يوفره عليهم، ويمنع من التعدي عليه والإستئثار به دونهم.

٣ ـ إنه أعلن لهم: أنه ليس له أن يأخذ منه درهماً دونهم. ولم يسق الكلام بصورة الوعد، بل بطريقة نفي الحق له في ذلك، فلم يقل: ولا آخذ، أو سوف لن آخذ منه درهماً دونكم، لكي لا يتوهم متوهم أن له حقاً فيه، ولكنه تركه لهم تفضلاً وتكرماً..

وأين هذا من سياسة عثمان في بيت المال فإنه كان يعطي بني أبيه مئات الألوف من بيت المال بحجة أنه يصل رحمه بذلك..

وقد قال علي «عليه السلام»: «قام ثالث القوم نافجاً حضنيه بين نثيله ومعتلفه، وقام معه بنو أبيه، يخضمون مال الله خضم الإبل نبتة الربيع»[(١)].

---

(١) راجع الخطبة الشقشقية في: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج١ ص٣٠ ـ ٣٨ وبحار الأنوار ج٢٩ ص٤٩٧ ـ ٥٠٠ ونهج السعادة ج٢ ص٤٩٩ ـ ٥١١ وعلل =

اللهم اشهد عليهم:

وقد اعتدنا أن نرى الناس يسعون إلى أخذ الاعتراف أو الإقرار أو التعهد من غيرهم بما يكون لمصلحتهم، ثم يشهدون الله عليهم، ليلزموهم بالوفاء بتعهداتهم تلك.

ولكننا هنا نرى أمير المؤمنين «عليه السلام» يعطي الامتيازات لغيره، ويلزم نفسه بتعهدات، ويسلب عن نفسه حقوقاً، ويطلب من الناس أن يبايعوه على أساس نفي هذه الحقوق، ثم يشهد الله تعالى على الناس بذلك.

وهذا ما لم نشاهده، ولم نعهده لدى غير علي «عليه السلام»، بالرغم من أنه «عليه السلام» كان أحوج من كل أحد إلى الاحتفاظ بأكبر قدر من الامتيازات، لأنه يعرف ما كان ينتظره من مشكلات، ومن معضلات، وحروب، وما سيتعرض له من أهوال ونكبات..

ولكن إنصاف علي «عليه السلام»، وعدله، وثقته بالله تعالى، والتزامه بحدود الشريعة، وإيثاره الله تعالى على كل ما في هذا الكون هو الذي سيميزه عن غيره خصوصاً من يريدون الدنيا.. وهي أكبر همهم.

= الشرائع ج١ ص١٥٠ ـ ١٥٣ والإحتجاج للطبرسي ج١ ص٢٨٢ ـ ٢٨٨ ومناقب آل أبي طالب (ط المكتبة الحيدرية) ج٢ ص٤٨ ـ ٤٩ والطرائف لابن طاووس ص٤١٨ ـ ٤١٩ وحلية الأبرار ج٢ ص٢٨٩ ـ ٢٩١ ومناقب أهل البيت للشيرواني ص٤٥٧ ـ ٤٥٨ والدرجات الرفيعة ص٣٤ ـ ٣٥ ومناقب علي بن أبي طالب لابن مردويه ص١٣٤ ـ ١٣٥.

ما لنا إلا كحسة أنف الكلب:

وقول طلحة ـ على ما في رواية ابن الحنفية ـ: ما لنا في هذا الأمر إلا كحسة أنف الكلب يشير إلى:

١ ـ طمع طلحة في الحصول على شيء من أمر الخلافة.

٢ ـ إن طمعه قد تضاءل إلى حد أنه أصبح يرى أن ما سيحصل عليه يساوي حسة أنف الكلب..

٣ ـ ونظن أن كلامه هذا قد كان بعد ظهور دلائل تشير إلى طبيعة السياسة التي سوف ينتهجها «عليه السلام»، حيث ساوى في العطاء بين الكبير والصغير، والشريف والوضيع، والمولى والعبد.

أو قاله بعد أن طلب هو والزبير من علي «عليه السلام» أن يؤمرهما على الكوفة والبصرة، فقال: تكونان عندي، فأتجمل بكما، فإني وحش لفراقكما[1].

خمسة أيام أم أربعون:

وذكر غير سيف وابن جرير: أن الناس، اختلفوا إلى علي «عليه السلام» بعدما قتل عثمان أربعين ليلة في المهاجرين والأنصار، يسألون

---

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١١ ص١٧ وتاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٢٩ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٢ وأنساب الأشراف (مؤسسة الأعلمي سنة ١٣٩٤) ص٢١٨.

البيعة، وهو يقول: لا حاجة لي فيها، انظروا لهذا الأمر غيري، ومن تختارونه أكن معكم.

وهم يقولون: ليس له سواك.

فقال: أصلي بكم، ويكون مفتاح بيت المال بيدي. وليس لي أمر دونكم.

فرفضوا.

وقال: لا أعطي أحداً دون أحد درهماً.

قالوا: نعم.

فبايعوه. فنزل من المنبر، وأعطى كل ذي حق حقه(١).

أو تكون شورى؟!:

وذكر في النص المتقدم، المروي عن الحسين: أنه حين قال الناس لعلي «عليه السلام»: لا بد من إمام للناس. قال «عليه السلام»: أو تكون شورى.

قالوا: أنت لنا رضاً.

قال: فالمسجد إذن يكون عن رضا الناس..

ونقول:

١ ـ إن قوله «عليه السلام»: أوتكون شورى؟! إن كان بفتح الواو في كلمة: «أوتكون»، فهو سؤال لهم، أو عرض منه عليهم، يهدف إلى

---

(١) تذكرة الخواص ج١ ص٣٥٠.

إستدراجهم للإقرار بعدم صلاحية الشورى لحسم هذا الأمر، بل هي ستكون مثار خلاف، وربما تنتهي الأمور إلى ما لا تحمد عقباه.

وقد جاء الجواب مطابقاً لما توقعه، وهو رفض الشورى، والإصرار على البيعة لمن يرضاه الناس.. لأن الشورى تستبطن الإكراه، وحمل الناس على الانصياع لآراء افراد بأعيانهم. ولا بد في البيعة من الرضا..

وإنما قال «عليه السلام» ذلك بعد أن أصبح واضحاً أنهم ليسوا بصدد الاحتكام إلى النص الوارد عن الله تعالى ورسوله «صلى الله عليه وآله»..

وإن كانت الواو في قوله: «أوتكون» ساكنة، فهي أيضاً تعني عرض هذا الأمر عليهم، لإظهار دخائلهم، والتعريف بآرائهم في الشورى، فجاءه الجواب الذي كان يتوقعه أيضاً، وهو رفض الاحتكام إليها، لما ذكرناه آنفاً.

وهذا يسقط دعوى صلاحية الشورى للحسم في هذا الأمر، سواء أكانت الشورى العمرية، أم الشورى التي تدعى في السقيفة، التي كانت أبعد ما تكون عن الشورى أيضاً.

٢ ـ وعلينا أن لا نغفل هنا عن النتيجة التي سجلها أمير المؤمنين «عليه السلام» على ذلك السؤال والجواب، حيث قال: « فالمسجد إذن يكون عن رضا من الناس». فانه يؤكد ما قلناه من أن سؤاله «عليه السلام» كان استدراجياً، بهدف تقريرهم بحقيقة أريد لها أن تبقى أسيرة الأهواء، ورهينة الكيد والبغي..

٣ ـ وفي الرواية المتقدمة عن الشعبي: يقول لهم علي «عليه السلام»: لا تعجلوا، فان عمر كان رجلاً مباركاً. فإن هذا لو صح فيكون «عليه

السلام» قد أجرى كلامه هنا وفق اعتقاد من كان يخاطبهم، أو على الأقل وفق ما يعلنونه من ذلك، فكأنه «عليه السلام» يريد أن يبين بصورة عملية سقوط قضية الشورى العمرية، فضلاً عن الشورى التي زعموها يوم السقيفة..

وقد أدرك الناس ذلك بالفعل، حيث تبين لهم أن الاعتماد على الشورى سيبقيهم من دون حاكم، وأن ذلك من شأنه أن يفسد الأمور، ويثير الفتنة في الأمة. ولا بد أن يكون ذلك قد أيقظهم، وعرفهم أن ما ادعوه فيما سبق من الشورى ما كان إلا فرض القرار والرأي بالقوة والقهر.

لتقصرن عنيتك:

وزعمت رواية الشعبي المتقدمة أيضاً: أن الأشتر رضوان الله تعالى عليه قال لأمير المؤمنين «عليه السلام» حين قبض يده: «أما والله، لئن تركتها لتقصرن عنيتك عليها حيناً..».

ونقول:

إن هذا الكلام غير دقيق من جهتين:

أولاً: لأنه تعرض للتحريف أو التصحيف، لأن الظاهر أن الصحيح هو «لتعصرن عينيك عليها»، لكن تشابه رسم الكلمتين، أو الكلمات، وعدم وجود النقط للأحرف في تلك الأزمنة أوقع القراء في الاشتباه.

ويؤيد ذلك: أن الموجود في بعض نسخ الطبري هو: «عينيك».

ثانياً: إن علياً «عليه السلام» كان في عين الأشتر أجل من أن يخاطبه بهذا الخطاب المتضمن لإساءة الأدب معه «عليه السلام». كما أنه يحمل معه

اتهاماً لعلي «عليه السلام»، أنه طالب للخلافة، إلى حد أنه سيبكي عليها، ويعصر عينيه إذا فقدها..

وليس هذا هو علي الذي نعرفه، ويعرفه جميع الناس، والذي يقول في الخطبة الشقشقية: «لولا حضور الحاضر، وقيام الحجة بوجود الناصر، لألقيت حبلها عل غاربها، ولسقيت آخرها بكأس أولها»(١). والذي تكون الدنيا عنده أهون من عفطة عنز، إلا أن يقيم حقاً، ويبطل باطلاً(٢).

أول من بايع علياً عليه السلام:

وزعمت رواية الشعبي المتقدمة: أن أهل الكوفة يزعمون أن الأشتر هو أول من بايع علياً «عليه السلام»..

ولكن قد تقدم: أن أول من بايعه هو طلحة. فلماذا هذا التحريف يا ترى؟!

إلا إن كان المقصود: أن أول من بايعه من أهل الكوفة هو الأشتر..

---

(١) راجع: المصادر المتقدمة للخطبة الشقشقية.

(٢) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج١ ص٣٧ و ٨٠ وعلل الشرائع ج١ ص١٥١ والإرشاد للمفيد ج١ ص٢٨٩ و ٢٤٧ والجمل لابن شدقم ص١١٢ وبحار الأنوار ج٣٢ ص٧٦ و ١١٤ وج٤٠ ص٣٢٨ ومناقب آل أبي طالب ج١ ص٣٧٠ والأمالي للطوسي ص٣٧٤ ورسائل المرتضى ج٢ ص١١٣ والإقتصاد للطوسي ص٢١٠ والرسائل العشر للطوسي ص١٢٤.

الوفاء شرط البيعة:

وقد تقدم: أن عمار بن ياسر، وأبا الهيثم بن التيهان كانا يأخذان البيعة على الناس، ويقولان: إن لم نف لكم، فلا طاعة لنا عليكم، ولا بيعة في أعناقكم.

وهذا ما لم يفعله أحد ـ فيما نعلم ـ سوى علي «عليه السلام» الإمام المعصوم، لأن غير أئمة أهل بيت النبوة لم ينص القرآن ولا دلت كلمات الرسول «صلى الله عليه وآله» على عصمتهم.. فلا يؤمن من صدور الخطأ منهم عن عمد، أو عن غير عمد. إلا من كان مثل سلمان، ومن شهد له النبي بالجنة، فإنه لا يفعل ما يخرجه منها..

ونلاحظ هنا: أنه رغم كثرة المناوئين لعلي «عليه السلام»، وتوفر الدواعي على تخطئته، ولو في أبسط الأمور، ورغم السعي الحثيث لجماعات كثيرة من الناس في هذا الإتجاه، فإن أحداً لم يستطع أن يسجل عليه أدنى مخالفة، أو خطأ في حكم أو في ممارسة، ولو بمستوى الإقدام على فعل مكروه، أو على ما هو خلاف الأولى طيلة حكومته الحافلة بالعداوات والتشنجات، بل طيلة حياته كلها صلوات الله وسلامه عليه.

هل من كاره؟!:

عن عمار وابن عباس: أنه لما صعد علي «عليه السلام» المنبر قال لنا: قوموا فتخللوا الصفوف ونادوا هل من كاره؟!

فتصارخ الناس من كل جانب: اللهم قد رضينا وسلمنا وأطعنا

رسولك وابن عمه.

فقال: يا عمار، قم إلى بيت المال فأعط الناس ثلاثة دنانير لكل إنسان، وارفع لي ثلاثة دنانير.

فمضى عمار وأبو الهيثم مع جماعة من المسلمين إلى بيت المال، ومضى أمير المؤمنين إلى مسجد قبا يصلي فيه، فوجدوا فيه ثلاث مائة ألف دينار، ووجدوا الناس مائة ألف، فقال عمار: جاء والله الحق من ربكم، والله ما علم بالمال ولا بالناس، وإن هذه لآية وجبت عليكم بها طاعة هذا الرجل.

فأبى طلحة والزبير وعقيل أن يقبلوها.. القصة(1).

ونقول:

ما أروع هذا النداء الذي أطلقه علي «عليه السلام» في الناس: «هل من كاره»؟! لا سيما وأنه أمر المنادين أن يتخللوا الصفوف من أجل ذلك، لأنه يريد أن يسمع كل أحد هذا النداء يأتيه من أكثر من اتجاه، فلا يدعي أحد منهم الغفلة أو الذهول، وانصراف الذهن، ولو ذهل أحدهم عن سماع النداء، فإن تصارخ الناس من كل جانب: اللهم قد رضينا، وسلمنا الخ.. لا بد أن يوقظ كل أحد، وأن يفتح الأسماع والقلوب على سماع ووعي النداء ومضمونه، وأن يكون ثمة استجابة لها، مهما كان نوع تلك الاستجابة، ويكون بذلك قد أبطل دعوى من سينكر ذلك، ويدعي

(1) بحار الأنوار: ج32 ص123 ومناقب آل أبي طالب (ط المكتبة الحيدرية ـ النجف سنة 1376) ج2 ص95.

الإكراه، إذ بهذا النداء يصبح قادراً على إحراج علي «عليه السلام»، ولو بالقول: نعم أنا كاره.

بل يمكن القول: بأن ذلك يدفع دعوى من أدّعى بأن أحداً تخلف عن بيعته «عليه السلام»، حتى ابن عمر، وسعد بن أبي وقاص وسواهما، إلا إذا فرض أنهما لم يحضرا تلك البيعة.

وحتى لو فرضنا أن أحداً من هؤلاء غاب عنها، فإن ذلك يجعل من إحضار أولئك الغائبين مخفورين أمراً غير مقبول من الناس. فكيف بتهديدهم بالقتل.. وليكن هذا النداء دليلاً على سقوط أمثال هذه الدعاوى، ومؤيداً للقول بأن من تخلف إنما تخلف عن قتال الناكثين والقاسطين، لا عن البيعة.

الفصل السابع:

أفراح، وتهاني..

الفرحة بالبيعة:

قد تقدم: أن الناس حين لقوا علياً في السوق بعد قتل عثمان بهشوا في وجهه، أي ارتاحوا له، وخفوا إليه. وأقبلوا إليه مسرورين ضاحكين[١].

وفي نهج البلاغة في كلام له «عليه السلام» في وصف بيعتهم له بالخلافة:

«وبسطتم يدي فكففتها، ومددتموها فقبضتها، ثم تداككتم علي تداك الإبل الهيم على حياضها يوم ورودها، حتى انقطعت النعل، وسقط الرداء. ووطئ الضعيف.

وبلغ من سرور الناس ببيعتهم إياي أن ابتهج بها الصغير، وهدج إليها الكبير، وتحامل نحوها العليل، وحسرت إليها الكعاب»[٢].

---

(١) أقرب الموارد ج١ ص٦٤.

(٢) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج٢ ص٢٢٢ المختار رقم٢٢٧، ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج١ ص١٤٩ و ٢٧٧ وبحار الأنوار ج٣٢ ص٥١ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٦ ص٩٦ وج١٣ ص٣ والغارات للثقفي ج١ ص٣١٠ والمسترشد للطبري ص٤١٨ وكتاب الأربعين للشيرازي ص١٨٦.

ولكنها فرحة تبقى في حدود وعي الصفوة من أصحابه، وعمق شعورهم بالمسؤولية والاستعداد لمواجهة الصعاب من أجل دينهم مع مزيد من الوضوح لديهم في مدى توقعاتهم من خلافته «عليه السلام»، وموارد هذه التوقعات. أما بالنسبة لعامة الناس، فإنها كانت في حدود رفع الظلم الذي كان ينالهم من حكامهم بصورة مباشرة..

يضاف إلى ذلك، اطمئنانهم إلى صحة معارفه «عليه السلام» بأحكام الدين والشريعة، وطمأنينتهم إلى حرصه على مصالحهم، وعلى مستقبلهم، ومعرفتهم بمدى إصراره على معاملتهم بالحق والصدق، ومن دون مواربة، أو خداع.

ولكن حين يتصادم الحق مع مصالحهم الدنيوية، فسيجد الكثيرين من غير الواعين أو من الذين همهم الدنيا وحطامها يتطلعون للتخلص والتملص من حكمه..

هذا هو علي عليه السلام:

قال ابن واضح: بعد ذكر بيعة الناس لعلي «عليه السلام»: وقام قوم من الأنصار فتكلموا، وكان أول من تكلم ثابت بن قيس بن شماس الأنصاري ـ وكان خطيب الأنصار، فقال:

«والله، يا أمير المؤمنين، لئن كانوا تقدموك في الولاية فما تقدموك في الدين، ولئن كانوا سبقوك أمس فقد لحقتهم اليوم، ولقد كانوا وكنت لا يخفى موضعك، ولا يجهل مكانك، يحتاجون إليك فيما لا يعلمون، وما احتجت إلى أحد مع علمك.

ثم قام خزيمة بن ثابت الأنصاري ـ وهو ذو الشهادتين، فقال: يا أمير المؤمنين، ما أصبنا لأمرنا هذا غيرك، ولا كان المنقلب إلا إليك، ولئن صدقنا أنفسنا فيك، فلأنت أقدم الناس إيماناً، وأعلم الناس بالله، وأولى المؤمنين برسول الله، لك ما لهم، وليس لهم ما لك.

وقام صعصعة بن صوحان فقال: والله، يا أمير المؤمنين، لقد زينت الخلافة وما زانتك، ورفعتها وما رفعتك، ولهي إليك أحوج منك إليها.

ثم قام مالك بن الحارث الأشتر فقال: أيها الناس، هذا وصي الأوصياء، ووارث علم الأنبياء، العظيم البلاء، الحسن العناء [الغناء]، الذي شهد له كتاب الله بالإيمان، ورسوله بجنة الرضوان، من كملت فيه الفضائل، ولم يشك في سابقته وعلمه وفضله الأواخر ولا الأوائل.

ثم قام عقبة بن عمرو فقال: من له يوم كيوم العقبة، وبيعة كبيعة الرضوان، والإمام الأهدى الذي لا يخاف جوره، والعالم الذي لا يخاف جهله»[1].

ونقول:

إن هذه الكلمات تدلل على ما كان الناس قد سمعوه في حق علي، وما عاينوه له من فضائل، وما ظهر لهم من تقدمه في المواقف.

ولعل الأمر الذي كان حاضراً في ذهن الجميع هو علمه الذي احتاج

---

(١) تاريخ اليعقوبي (ط صادر) ج٢ ص١٧٩ و (ط الحيدرية ـ النجف) ج٢ ص١٦٦ وبهج الصباغة ج٩ ص٥٦١.

إليه الكل، واستغنى هو به عن الكل.

كما أن تصريح الأشتر بأنه «عليه السلام» لم يشك في سابقته وعلمه وفضله الأواخر ولا الأوائل يشير إلى هذا التسالم، ويؤكد بخوع الناس له، وتسليمهم به. ولا نريد أن نقول أكثر من ذلك.

ذو الشهادتين يشهد:

ولما بويع علي «عليه السلام» جعل خزيمة بن ثابت يقول:

إذا نحن بأيعنا علياً فحسبنا أبو حسن مما نخاف من الفتن

وجدناه أولى الناس بالناس إنه أطب قريش بالكتاب وبالسنن

وإن قريشاً لا تشق غباره إذا ما جرى يوما على ضمَّر البدن

ففيه الذي فيهم من الخير كله وما فيهم مثل الذي فيه من حسن

وصي رسول الله من دون أهله وفارسه قد كان في سالف الزمن

وأول من صلى من الناس كلهم سوى خيرة النسوان والله ذي المنن

وصاحب كبش القوم في كل وقعة يكون لها نفس الشجاع لدى الذقن

فذاك الذي تثنى الخناصر باسمه إمامهم حتى أغيب بي الكفن

وقال أبو العباس: أحمد بن عطية:

رأيت علياً خير من وطئ الحصا وأكرم خلق الله من بعد أحمد

وصي الرسول المرتضى وابن عمه وفارسه المشهور في كل مشهد

تخيره الرحمان من خير أسرة لأطهر مولود وأطيب مولد

إذا نحن بايعنا علياً فحسبنا ببيعته بعد النبي محمد[١]

وقد تضمنت أشعار خزيمة أموراً جديرة بالتوقف عندها، ومنها:

١ ـ أن خلافته وإمامته ضمان من الوقوع في الفتن التي يخافونها. والمقصود بالفتن ما يوجب الفتنة عن الدين، من خلال إثارة الشبهات والسعي لتضليل الناس عن الحق. ولا شك في أنه «عليه السلام» ضمان وأمان للأمة، فهو مع الحق والقرآن، والقرآن والحق معه..

٢ ـ إنه «عليه السلام» أعرف قريش بالكتاب والسنن. والمفروض أن تكون قريش أعرف الناس بهذين الأمرين، لأنهم عشيرة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، والأكثر قدرة على توفير الوقت للكون معه، والتعلم منه.

فمن يكون أعلم من قريش كلها، فهو أعلم من الناس كلهم.. فكيف إذا كانت قريش لا تشق له غباراً في العلوم والمعارف.. أي أنه يمعن في البعد عنها، حتى لا تكاد تصل إلى الغبار الذي يثيره سَيره خلال انطلاقته..

٣ ـ إنه أولى الناس بالناس وبتدبير أمورهم، وحفظ شؤونهم.. وقد

---

(١) راجع: بحار الأنوار ج٣٢ ص٣٥ ومناقب آل أبي طالب ج٣ ص١٩٦ و (ط المكتبة الحيدرية) ج٢ ص٣٧٥ والفصول المختارة ص٢٦٧ و ٢٦٨ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٣ ص٣٢٢ و ٣٢٣ والدرجات الرفيعة ص٣١١ و ٣١٢ وأبيات خزيمة توجد كلها أو بعضها في: المستدرك للحاكم ج٣ ص١١٤ ـ ١١٥ وكشف الغمة للأربلي (ط سنة ١٤٢٦هـ) ج١ ص١٥٠ و ١٥١ والمناقب للخوارزمي ص٥١ فصل ٣.

لمس الناس ذلك بأنفسهم بصورة عملية.

٤ ـ إنه «عليه السلام» أحسن الناس تصرفاً فيما يملك من علوم ومعارف قرآنية، كما أشار إليه قوله: أطب قريش بالكتاب وبالسنن، فإن كثرة العلم لا تعني حسن التصرف والتدبُّر لدى كثير من الناس سوى علي «عليه السلام».

٥ ـ إن الأمر لم يقتصر على تفرده في العلوم، والمعارف، بل هو قد جمع كل المحاسن، وكل الخير الذي في الناس ثم تفرد عنهم. بأنه ليس فيهم مثل الذي فيه من محاسن المزايا، ومن الخير.

٦ ـ إنه «عليه السلام» وصي الرسول «صلى الله عليه وآله» دون سائر أهله، وعشيرته الأقربين، وقريش كلها، وهم الذين يفترض أن يكون لهم خصوصية ليست لغيرهم في مزايا الفضل.

٧ ـ ثم إنه قد ساق له العديد من المزايا في الشجاعة، والتضحية، وسبقه إلى الإسلام..

٨ ـ ثم إن هذا الشعر تضمن التنصيص على سبقه «عليه السلام» كل الناس إلى الإسلام مستثنياً سيدة النسوان، يعني خديجة سلام الله عليها..

ولكننا قلنا في أوائل هذا الكتاب: إن النصوص صريحة في أنه «عليه السلام» كان أول الأمة أو أول الناس إسلاماً، بل يكفي في ذلك الروايات التي تقول: إنه «عليه السلام» أول من صلى، أو إنه صلى قبل الناس بسبع سنين، ولم تستثن الرواية أحداً حتى خديجة صلوات الله وسلامه عليها..

ومن المعلوم: أن خزيمة لم يكن في تلك الفترة في مكة، ولم ير ولم

يشهد.. فلعله لم يتحقق من هذا الأمر، فسمع أن خديجة كانت أول من صلى وأن علياً أول من صلى.. فذكر الأمرين جميعاً في شعره، ولم يعين الأسبق منهما..

أو أنه «رحمه الله» قد نظر إلى الصلاة المعلنة التي بدأ إعلانها بالمجاهرة بها بعد بعثته «صلى الله عليه وآله». ولم ينظر إلى ما سبق ذلك حين كان «صلى الله عليه وآله» نبياً، ولم يكن رسولاً قد أُمر بدعوة الناس بعد.. فإنه إنما أمر بذلك وهو في سن الأربعين..

٩ ـ والبيت الأخير لخزيمة لا يخلو من إشارة إلى أنه «رحمه الله» كان بصدد تقرير إمامة علي «عليه السلام»، والشهادة بها، ولذلك اعتبر علياً «عليه السلام» إمام الناس. وأنه يثبت له هذه الإمامة حتى يُغيَّب في الكفن.

بيعة أهل الحجاز والعراق لعلي عليه السلام:

قال البلاذري: «لما بويع علي أتى الكوفة الخبر، فبايع هشام بن عتبة (الصحيح هاشم) لعلي، وقال هذه يميني وشمالي لعلي. وقال:

أبايع غير مكتتم علياً ولا أخشى أميري الأشعريا

وقدم ببيعته على أهل الكوفة يزيد بن عاصم المحاربي. فبايع أبو موسى لعلي.

فقال عمار حين بلغته بيعته له: والله لينكثن عهده، ولينقضن عقده، وليغرَّن جهده، وليسلمن جنده.

فلما كان من طلحة والزبير ما كان قال أبوموسى: الإمرة ما أمر فيه،

والملك ما غلب عليه إلخ..»[١].

قال ابن أعثم:

وبلغ أهل الكوفة قتل عثمان وبيعة الناس لعلي بن أبي طالب «عليه السلام»، فقامت الناس إلى أميرهم أبي موسى الأشعري فقالوا: أيها الرجل! لم لا تبايع علياً، وتدعو الناس إلى بيعته؟! فقد بايعه المهاجرون والأنصار!

فقال أبو موسى: حتى أرى ما يكون، وما يصنع الناس بعد هذا

قال: فأنشأ رجل من أهل الكوفة أبياتاً مطلعها:

أبـــايـــع غـــير مـكـتـتـم عـلـيـــاً وإن لم يـرض ذاك الأشـعـريـــا[٢]

إلى آخره..

قال: وأقبل هاشم بن عتبة بن أبي وقاص إلى أبي موسى الأشعري

---

(١) أنساب الأشراف (بتحقيق الحمودي) ج٢ ص٢١٣ عن أبى الحسن المدائني، عن أشياخ ذكرهم. وعلي من مجاهد. ولعل الصواب: علي بن مجاهد.

(٢) في الإصابة ج٦ ص٢٧٦: «لما جاء قتل عثمان إلى أهل الكوفة قال هاشم لأبي موسى الأشعري: تعال يا أبا موسى بايع لخير هذه الأمة علي، فقال: لا تعجل، فوضع هاشم يده على الأخرى فقال: هذه لعلي وهذه لي وقد بايعت علياً، وأنشده:

أبـايـع غـيــر مـكترث عـلـيـــاً ولا أخـشـى أمـيراً أشـعـريـــا

أبـايـعـه وأعـلـم أن سـأرضـــي بـــذاك الله حــقــاً والـنـبـــيا

فقال: يا أبا موسى! ما الذي يمنعك أن تبايع عليا؟

فقال: أنتظر الخبر.

قال: وأي خبر تنتظر وقد قتل عثمان؟! أتظن أنه يرجع إلى الدنيا؟! إن كنت مبايعاً لأمير المؤمنين وإلا فاعتزل أمرنا، ثم أنشأ أبياتا مطلعها:

إن ابن عفان إذ أودى بشقوته طغى فحل به من ذلكم غير

إلى آخره..

قال: ثم ضرب هاشم بن عتبة بيده على الأخرى، وقال: لي شمالي، ويميني لعلي بن أبي طالب.

فلما قال هاشم ذلك وثب أبو موسى الأشعري فبايع، ولم يجد بُدّاً من ذلك.

قال: وبايعت أهل الكوفة علياً «عليه السلام» بأجمعهم، وأنشأ هاشم بن عتبة أبياتاً مطلعها:

أبايعه في الله حقا وما أنا أبايعه مني اعتذارا ولا بطلا

إلى آخره.

قال: فبايعت أهل الحجاز وأهل العراقين لعلي بن أبي طالب «عليه السلام»[1].

---

(١) الفتوح لابن أعثم ج٢ ص٢٥٠ ـ ٢٥٢ و (ط دار الأضواء) ج٢ ص٤٣٨ و ٤٣٩.

وقال البلاذري: «فبايع علياً أهل الأمصار، إلا ما كان من معاوية وأهل الشام، وخواص من الناس»[١].

يشير بذلك إلى ما يزعمونه من امتناع سعد، وابن عمر، وابن ثابت عن البيعة، وقد قلنا: إن ذلك غير صحيح.

كيف وصل الخبر إلى اليمن؟!:

«**قال أبو عمر**: وبايع لعلي أهل اليمن بالخلافة يوم قتل عثمان»[٢].

ونقول:

لم نستطع استكناه مراد هذا القائل، فإن وصول الخبر إلى اليمن يوم بيعة علي «عليه السلام» لا يمكن تأييده بحسب ظواهر الأمور، لتعذر وصول الخبر من المدينة إلى اليمن بهذه السرعة.. إلا إن كان قد وصل بواسطة الحمام الزاجل.. أو أية وسيلة أخرى لا نستطيع تأييدها، إن لم يرد لنا نص يؤكدها، إلا إن كان المراد هو أهل اليمن الذين كانوا في المدينة، أو بالقرب منها؛ وأن هؤلاء قد سبقوا إلى بيعة أمير المؤمنين «عليه السلام».

ولعل بعض أهل اليمن كان قد قدم إلى المدينة لمواجهة عثمان كما قدم إليها أهل مصر، وأهل الكوفة وغيرهم..

---

(١) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج٢ ص٢١٢.

(٢) تاريخ الخميس ج٢ ص٢٧٦ عن الرياض النضرة، وعن سيرة مغلطاي.

المفيد يقارن ويستنتج:

وقد قال المفيد «رحمه الله»:

«ولم تكن بيعته «عليه السلام» مقصورة على واحد واثنين وثلاثة ونحوها في العدد، كما كانت بيعة أبي بكر مقصورة عن بعض أصحابه، على بشير بن سعد، فتمت بها عنده، ثم اتبعه عليها من تابعه عليها من الناس.

وقال بعضهم: بل تمت ببشير بن سعد، وعمر بن الخطاب.

وقال بعضهم: بل تمت بالرجلين المذكورين، وأبي عبيدة بن الجراح، وسالم مولى أبي حذيفة.

واعتمدوا ذلك: في أن البيعة لا تتم بأقل من أربعة نفر من المسلمين.

وقال بعضهم: بل تمت بخمسة نفر: قيس بن سعد، وأسيد بن حضير من الأنصار، وعمر، وأبو عبيدة، وسالم من المهاجرين.

ثم تابعهم الناس بعدها بالخمسة المذكورين. ومن ذهب إلى هذا المذهب: الجبائي وأبوه، والبقية من أصحابهما في هذا الزمان.

وقالوا في بيعة عمر بن الخطاب مثل ذلك، فزعم من يذهب إلى أن البيعة تتم بواحد من الناس، وهم جماعة من المتكلمين منهم: الخياط، والبلخي، وابن مجالد، ومن ذهب مذهبهم من أصحاب الإختيار: أن الإمامة تمت لعمر بأبي بكر وحده، وعقد له إياها دون من سواه.

وكذلك قالوا في عثمان بن عفان والعقد له: أنه تم بعبد الرحمن بن عوف خاصة.

وخالفهم على ذلك من أضاف إلى المذكورين غيرهما في العقد، وزعم: أن بيعة عمر انفردت من الاختيار له عن الإمام. وعثمان إنما تم له الأمر ببيعة بقية أهل الشورى وهم خمسة نفر، أحدهم عبد الرحمن، فاعترفت الجماعة من مخالفينا بما هو حجة عليهم في الخلاف على أئمتهم، وبشذوذ العاقدين لهم، وانحصار عددهم بمن ذكرناه.

وثبتت البيعة لأمير المؤمنين «عليه السلام» بإجماع من حوته مدينة الرسول من المهاجرين والأنصار، وأهل بيعة الرضوان، ومن انضاف إليهم من أهل مصر والعراق في تلك الحال من الصحابة والتابعين بإحسان، ولم يدع أحد من الناس أنه تمت له بواحد مذكور، ولا إنسان مشهور، ولا بعدد يحصى محصور، فيقال: تمت بيعته بفلان واحد، وفلان، وفلان، كما قيل في بيعة أبي بكر، وعمر، وعثمان»[١]. انتهى.

وفود التهنئة من اليمن:

وبلغ ذلك أهل اليمن فبايعوا طائعين غير مكرهين، ثم إنهم قدموا عليه يهنونه بالخلافة؛ فأول من قدم عليه رفاعة بن وائل الهمداني في قومه من همدان وهو يقول أبياتاً مطلعها:

نسير إلى علي ذي المعالي بخير عصابة يمن كرام

إلى آخره.

---

(١) الجمل للمفيد ص٩١ و ٩٢ و (ط مكتبة الداوري ـ قم ـ إيران) ص٤١ و ٤٢.

قال: وقدم عليه كيسون بن سلمة الجهني في قومه من جهينة وأنشأ يقول أبياتاً مطلعها:

أجبنا علياً بعل بنت نبينا على كل خنذيذ من الخيل سابح

إلى آخره.

قال: ثم قدم عليه رويبة بن وبر البجلي في قومه من بجيلة، وأنشأ يقول أبياتاً مطلعها:

أجبناه دون الهاشمي سوابخ وموَّاه برق مقفرات موادخ

إلى آخره.

قال: فكانت هؤلاء الوفود يسيرون من بلاد اليمن يريدون المدينة الليل مع النهار، ولا يفترون من السير؛ وقد ذكر بعضهم ذلك في أرجوزة له حيث يقول أبياتا مطلعها:

سيروا بنا في ظلمة الحنادس في مهمه قفر الفلاة واهس

إلى آخره.

قال: وبلغ ذلك علي بن أبي طالب «عليه السلام»، فدعا بالأشتر النخعي فأمره أن يخرج فيلقاهم في أهل المدينة؛ فخرج الأشتر في تعبية حسنة حتى يلقاهم فرحب بهم، وقال: قدمتم خير مقدم إلى قوم يحبونكم وتحبونهم؛ وإلى إمام عادل، خليفة فاضل، قد رضي به المسلمون، وبايعه الأنصار والمهاجرون.

قال: فدخل القوم المدينة فنزلوا، وجاء الأشتر حتى دخل على علي «عليه السلام» رافعاً صوته وهو يقول أبياتاً مطلعها:

أتتك عصابة من خير قوم بما ينوون من حضر وبادى

إلى آخره.

قال: وأقام القوم يومهم ذلك، فلما كان من الغد بعث إليهم، فأقبل رؤساء القوم منهم العياض بن خليل الأزدي، ورفاعة بن وائل الهداني، وكيسون بن سلمة الجهنى، ورويبة بن وبر البجلي، ورفاعة بن شداد الخولاني، وهشام بن أبرهة النخعي، وجميع بن خيثم الكندي، والأخنس بن قيس العتكي، وعقبة بن النعمان النجدي، وعبد الرحمن بن ملجم المرادى.

قال: فلما دخل إليه هؤلاء العشرة، وسلموا عليه رد «عليهم السلام»، ثم قربهم وأدناهم وقال لهم:

إنكم صناديد اليمن، وسادتها. فليت شعري إن دهمنا أمر من الأمور كيف صبركم على ضرب الطلا، وطعن الكلا؟!

قال: فبادر عبد الرحمن بن ملجم بالكلام فقال: ياأمير المؤمنين! إرم بنا حيث شئت، إذا شئت تعلم ذلك، فوالله! ما فينا إلا كل بطل أهيس، وحازم أكيس، وشجاع أشرس، وليث أعبس، ورثنا ذلك عن الآباء والأجداد، وكذلك يرثه عنا صالح الأولاد؛ وأنشأ يقول أبياتاً مطلعها.

أبادر في الحروب إلى الأعادي بكل مهند يوم الضراب

إلى آخره.

قال: فدعا علي «عليه السلام» بالحبر اليمانية، والثياب الألحمية،

فجعلها عليهم، وانصرفوا إلى رحالهم فرحين مسرورين[١].

ونقول:

لاحظ ما يلي:

السرعة لماذا:

صرح النص المتقدم: بأن وفوداً خرجت من اليمن لتهنئة أمير المؤمنين «عليه السلام» بالخلافة.. ويستوقفنا هنا أمران:

أحدهما: هذا الاهتمام الظاهر لأهل اليمن بتقديم التهاني لعلي «عليه السلام» بالخلافة، وهو ما لم نجد نظيراً له فيما يرتبط باهتمام أهل اليمن باستخلاف الخلفاء الذين سبقوا علياً «عليه السلام». فقد تعددت وفودهم إليه دون سواه.. ويبدو أنها خصوصية كانت لعلي «عليه السلام» لدى أهل اليمن، الذين أسلموا على يديه «عليه السلام»..

الثاني: هذه السرعة التي طبعت مسيرهم من اليمن إلى المدينة، حتى كانوا يصلون الليل بالنهار، ولا يفترون من السير. وهذا يعبر عن لهفةٍ وشوق، يدعوهم إلى تحمل مشقات السفر الطويل وبذل مزيد من الجهد.. وليت العوادي صفحت لنا عن الأشعار التي كانوا ينشدونها في سفرهم ذاك، ولم تستهدفها بالطمس، إلى حد إسقاطها عن صلاحيتها للاستفادة منها..

---

(١) الفتوح لابن أعثم ج٢ ص٢٥٢ ـ ٢٥٦ و (ط دار الأضواء) ج٢ ص٤٣٩ ـ ٤٤١.

مراسم استقبال الوفود:

وقد بادلهم علي «عليه السلام» الإكرام بمثله، وأرسل «عليه السلام» الأشتر النخعي «رحمه الله»، الذي هو شخصية يمانية مرموقة، ومعه أهل المدينة لاستقبالهم. وهذه الشخصية هي من أحب الناس وأقربهم إليه، وأوثقهم لديه، وأجلهم محلاً عنده..

ولم تترك الأمور في مراسم الإستقبال لتجري بعفوية، تنتهي عادةً إلى العشوائية، بل سارت وفق نظم خاصة، وتعبئة حسنة، تشير إلى مزيد من الاهتمام والاحترام لهذا الوفد العتيد..

وقد حملت خطبة الأشتر لهم في مراسم الاستقبال بشائر تشتاقها القلوب، وتلتذ بها النفوس.. فقد اشتملت على الترحيب، والتقدير لمسيرهم، كما أنها تضمنت إعلامهم بأن الذي يربط أهل اليمن بعلي «عليه السلام» ومن معه، هو الحب. وليس أي شيء آخرن كالمصالح ونحوها..

وأعلن أيضاً أن نهج علي «عليه السلام» هو العدل والفضل، وأنه «عليه السلام» يتأمر على المسلمين برضا منهم، وببيعة خيارهم وكبارهم وأفاضلهم، فلا إكراه من أحد لأحد.

كما أن الذين قاموا بأمر البيعة هم من أهل الاستقامة والعقل والعدل، وهم المأمونون، الذين أزيحوا عن مواقعهم ومقاماتهم في المرات السابقة، ليحل محلهم من لم يعد خافياً أمرهم على أحد، حيث ارتكبوا الموبقات، وأفحشوا في المخالفات والتعديات..

وحين دخلوا إلى المدينة، ودخل الأشتر إلى علي «عليه السلام» خاطبه

بأبيات تضمنت الثناء على الوافدين. ووصفهم بأنه خير قوم، وبأن نواياهم حسنة، وأن باطنهم يوافق ظاهرهم..

ابن ملجم يتكلم:

واللافت هنا: أن ابن ملجم كان في جملة الوافدين على أمير المؤمنين «عليه السلام». وكان هو المبادر للكلام المتضمن لإظهار الطاعة والانقياد المطلق لأمير المؤمنين «عليه السلام»، وللإعلان عن الاستعداد لتنفيذ أوامره «عليه السلام»، وخوض اللجج، في محاربة أعدائه صلوات الله وسلامه عليه.

فكان كلامه هذا حجة عليه أمام الله، وأمام المؤمنين، وسيطالبه الله تعالى به حين يقدم عليه ناكثاً بيعة سيد الأولياء، قاتلاً أفضل الأوصياء، يلعنه أهل السموات وأهل الأرضين، ويكون أشقى الأولين والآخرين.

علي عليه السلام لا يغرر بأحد:

وقد بادر علي «عليه السلام» إلى إعلام هؤلاء الوافدين بما ينتظرهم من تحديات، لأنه لا يريد أن تفاجئهم الأحداث، ولا أن يتوهم متوهم أنه «عليه السلام» قد غرر بهم، وأخفى عنهم نواياه في البداية، ثم ساقهم إلى ما لم يكونوا راغبين بالدخول فيه. و لو أنهم توهموه من أول الأمر لكان لهم موقف آخر من البيعة وصاحبها..

ويلاحظ: أنه «عليه السلام» قد بين لهم ما ينتظرهم بأصرح التعابير، وأوضحها، ولم يلجأ إلى التعريضات والتلميحات. فقد قال:

«فليت شعري إن دهمنا أمر من الأمور كيف صبركم على ضرب الطلا، وطعن الكلا»!![1].

الحفاوة والتكريم:

وقد زاد علي «عليه السلام» في حفاوته بهم، وتكريمه لهم، حين «دعا «عليه السلام» بالحبر اليمانية، والثياب الأحمية، فجعلها عليهم، وانصرفوا إلى رحالهم فرحين مسرورين».

---

(١) الفتوح لابن أعثم ج٢ ص٢٥٦ و (ط دار الأضواء) ج٢ ص٤٤٠ و ٤٤١.

الباب الثاني:

وقفات لا بد منها..

الفصل الأول: خلط الغث بالسمين..

الفصل الثاني: لا طمع ولا إكراه..

الفصل الثالث: لم يتخلف أحد..

الفصل الرابع: البيعة بنظر علي «عليه السلام»..

الفصل الأول:

خلط الغث بالسمين..

على ماذا كانت البيعة؟!:

وقد تقدم: أنه «عليه السلام» قد بايعهم على طاعة الله، وسنة رسوله. وعلى أن القرآن إمامه وإمامهم..

ونحن لا نريد أن نفيض في بيان أهمية هذه الأمور، بل نكتفي بالإشارة إلى ما يلي:

إنه «عليه السلام» قد أبطل كل سنة سوى سنة الرسول «صلى الله عليه وآله».. وأبطل كل طاعة سوى طاعة الله سبحانه.. وأبطل كل مصدر للمعرفة سوى القرآن الكريم.. وتكون النتيجة هي التالية:

١ ـ إن طاعة الحاكم لا بد أن تكون عبر طاعة الله سبحانه، فلا طاعة لحاكم ولا لغيره إذا انفصلت طاعته عن طاعته تبارك وتعالى.. من أي جهة بلغه هذا الأمر الالهي: من نبي، أو من وصي، أو من حكم عقل، أو إجماع، أو استفادة من آية، أو غير ذلك من الحجج..

٢ ـ لقد أبطل «عليه السلام» كل سنة سوى سنة الرسول «صلى الله عليه وآله»، فلا اعتداد بما سنه الصحابة، أو الخلفاء، إلا إذا أمضاها رسول الله «صلى الله عليه وآله» بصورة صريحة وواضحة.. وكيف المصير إلى إمضائه «صلوات الله وسلامه عليه»، وإنما حدثت هذه الأمور بعد انتقاله

«صلى الله عليه وآله» إلى الرفيق الأعلى، ولم يمضها وصيه من بعده كما هو صريح قوله هذا.

وهذا يصلح تفسيراً للحديث الذي يقول: عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي.. حيث يتبين أن المراد بالخلفاء الراشدين هم الخلفاء الإثنا عشر، الذين هم من قريش، ومن خصوص بني هاشم دون سواهم وكان علي والحسنان «عليهم السلام» أول هؤلاء الأئمة، كما أثبتته النصوص القطعية الصادرة عن رسول الله «صلى الله عليه وآله».

وليس المراد بالخلفاء كل من حكم الناس من قريش، ولو على سبيل التغلب والقهر..

٣ ـ إنه «عليه السلام» حين قال: «والقرآن إمامنا وإمامكم» قد حصر مصدر المعرفة الإيمانية والدينية الصحيحة بالقرآن، فلا تؤخذ معارف الدين من الأمراء، لمجرد كونهم أمراء، ولا من الصحابة لمجرد صحابيتهم، كما لا يمكن الحكم بعصمة الأمة، وليس الإجماع نبوة بعد نبوة، إلا إذا علم أن الأئمة موافقون على مضمون هذا الإجماع.

فإذا أخطأ الحاكم والأمير في أحكامه، فلا بد من إرشاده، ولا يجوز تنفيذ أحكامه المخالفة لشرع الله سبحانه، ولا تؤخذ الأحكام من إجماع فقهاء السلطة، ولا يكون عمل أهل المدينة معارضاً للرواية الصحيحة عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» ولا، ولا..

من روايات سيف:

وقد روى الطبري روايات عديدة عن سيف، نذكر منها ما يلي:

١ ـ قال الطبري:

ومما كتب به إليّ السريّ عن شعيب، عن سيف بن عمر، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن سواد بن نوَيرة، وطلحة بن الأعلم، وأبو حارثة، وأبو عثمان، قالوا:

بقيت المدينة بعد قتل عثمان خمسة أيام، وأميرها الغافقيّ بن حرب يلتمسون من يجيبهم إلى القيام بالأمر فلا يجدونه، يأتي المصريون علياً فيختبئ منهم، ويلوذ بحيطان المدينة، فإذا لاقوه باعدهم وتبرأ منهم ومن مقالتهم مرة بعد مرة.

ويطلب الكوفيون الزبير فلا يجدونه، فأرسلوا إليه رسلاً، فباعدهم، وتبرأ من مقالتهم.

ويطلب البصريون طلحة فإذا لقيهم باعدهم، وتبرأ من مقالتهم مرة بعد مرة؛ وكانوا مجتمعين على قتل عثمان، مختلفين فيمن يهوون فلما لم يجدوا ممالئاً ولا مجيباً جمعهم الشر على أول من أجابهم، وقالوا: لا نولّي أحداً من هؤلاء الثلاثة. فبعثوا إلى سعد بن أبي وقاص وقالوا: إنك من أهل الشورى، فرأيُنا فيك مجتمع، فأقدم نبايعك. فبعث إليهم: إني وابن عمر قد خرجنا منها، فلا حاجة لي فيها على حال، وتمثّل:

لا تخلطِنَّ خبيثاتٍ بطيِّبةٍ   واخلع ثيابك منها وانجُ عُريانا

ثم إنهم أتوا ابن عمر عبد الله، فقالوا: أنت ابن عمر، فقم بهذا الأمر.

فقال: إن لهذا انتقاماً والله لا أتعرض له، فالتمسوا غيري.

فبقوا حيارى لا يدرون ما يصنعون، والأمر أمرهم[١].

٢ ـ وقال الطبري أيضاً:

وكتب إليّ السريّ، عن شعيب، عن سيف، عن سهل بن يوسف، عن القاسم بن محمد، قال: كانوا إذا لقوا طلحة أبى وقال:

ومن عجب الأيام والدهر أنني بقيت وحيداً لا أمرٌّ ولا أُحلي

فيقولون: إنك لتوعدنا!

فيقومون فيتركونه، فإذا لقوا الزبير وأرادوه أبى وقال:

متى أنت عن دار بفيحان راحلٌ وباحتها تحنو عليك الكتائبُ

فيقولون: إنك لتوعدنا!

فإذا لقوا علياً وأرادوه أبى، وقال:

لو أنّ قومي طاوعتني سراتُهُم أمرتُهم أمراً يديخ الأعاديا

فيقولون: إنك لتوعدنا! فيقومون ويتركونه[٢].

٣ ـ عن السريّ، عن شعيب، عن سيف، عن أبي حارثة وأبي عثمان، قالا:

---

(١) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٣٢ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٤ والفتنة ووقعة الجمل ص٩١ و ٩٢ وراجع الكامل في التاريخ ج٣ ص١٩٢ وتذكرة الخواص ج١ ص٣٥٠ والجمل للشيخ المفيد ص٦٣.

(٢) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٣٢ و ٤٣٣ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٥ والفتنة ووقعة الجمل ص٩٢ وتذكرة الخواص ج١ ص٣٥١.

لما كان يوم الخميس على رأس خمسة أيام من مقتل عثمان، جمعوا أهل المدينة فوجدوا سعداً والزبير خارجين، ووجدوا طلحة في حائط له، ووجدوا بني أمية قد هربوا إلا من لم يطق الهرب، وهرب الوليد وسعيد إلى مكة في أول من خرج، وتبعهم مروان، وتتابع على ذلك من تتابع.

فلما اجتمع لهم أهل المدينة قال لهم أهل مصر: أنتم أهل الشورى، وأنتم تعقدون الإمامة، وأمركم عابر على الأمة، فانظروا رجلاً تنصبونه، ونحن لكم تبع.

فقال الجمهور: علي بن أبي طالب نحن به راضون[١].

٤ ـ ولما قتل عثمان جاء المسلمون والصحابة أرسالاً إلى علي «عليه السلام» ليبايعوه، فلم يفعل حتى قالوا له: والله لئن لم تفعل لنلحقنّك بعثمان[٢].

٥ ـ وروى السري عن شعيب، عن سيف، عن محمد وطلحة، قالا: فقالوا لهم: دونكم يا أهل البيت فقد أجلناكم يومين[٣]، فوالله لئن لم

---

(١) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٣٣ و ٤٣٤ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٥ والفتنة ووقعة الجمل ص٩٢ و ٩٣ وراجع الكامل في التاريخ ج٣ ص١٩٢.

(٢) تذكرة الخواص ج١١ ص٣٥٤.

(٣) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٣٤ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٦ والفتنة ووقعة الجمل ص٩٣ والكامل في التاريخ ج٣ ص١٩٢ و ١٩٣.

تفرغوا لنقتلن غداً علياً وطلحة والزبير، وأناساً كثيراً.

فغشي الناس علياً، فقالوا: نبايعك فقد ترى ما نزل بالإسلام؛ وما ابتلينا به من ذوي القربى[١].

فقال علي: دعوني والتمسوا غيري، فإنا مستقبلون أمراً له وجوه، وله ألوان، لا تقوم له القلوب، ولا تثبت عليه العقول.

فقالوا: ننشدك الله ألا ترى ما نرى؟! ألا ترى الإسلام؟! ألا ترى الفتنة؟! ألا تخاف الله؟!

فقال: قد أجبتكم لما أرى، واعلموا إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم، وإن تركتموني فإنما أنا كأحدكم، إلا أني أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم. ثم افترقوا على ذلك واتعدوا الغد.

وتشاور الناس فيما بينهم وقالوا: إن دخل طلحة والزبير فقد استقامت.

فبعث البصريون إلى الزبير بصرياً[٢].. إلى آخر الرواية التي سنذكر

---

(١) نفس المصدر.

(٢) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٣٤ و ٤٣٥ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٦ وراجع: الكامل في التاريخ ج٣ ص١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ وبحار الأنوار ج٣٢ ص٢٣ و ٢٤ و ٨ والفتنة ووقعة الجمل ص٩٣ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١١ ص٩ وتذكرة الخواص ج١ ص٣٥٠ وأعيان الشيعة ج١ ص٤٤٤.

باقيها حين نتحدث عن نصوص الإكراه على البيعة إن شاء الله..

والغافقي ابن حرب العكي هو مقدم المصريين، الذين قصدوا عثمان بالمدينة(١).

ونقول:

إن لنا هنا وقفات هي التالية:

المصريون.. وعلي عليه السلام:

١ ـ لقد حاولت الرواية المتقدمة رقم: [١] الإيحاء بأن هوى المصريين كان في علي.. وهوى الكوفيين في الزبير، وهوى البصريين في طلحة..

وهذا كلام باطل، فان النصوص تؤكد على أن الناس كانوا مجمعين على علي «عليه السلام»..

٢ ـ كما أن إظهار طلحة والزبير في صورة من يهرب من تولي الأمر، لا يعدو كونه خيالاً وسراباً، فإن تهالكهما على الخلافة، وسعيهما إليها لا يخفى على ذي مسكة..

ولكن المغرضين يريدون التخفيف من تألق علي «عليه السلام» في زهده وفي عزوفه عن الدنيا، باختلاق شركاء له هم أشد الناس تعلقاً بها، وتهالكاً عليها.

---

(١) الفصول المهمة لابن الصباغ ج١ ص٣٤٩ وراجع: العبر وديوان المبتدأ والخبر ج٢ ق١ ص١٤٦.

كما أن المطلوب في هذا النص هو تبييض وجه عثمان قدر الإمكان، بإظهار أن أعيان الصحابة كانوا ناقمين على قتلته، متبرئين منهم، وأن قتلته ليس لهم دين، ولا مبادئ..

مقالة قتلة عثمان:

وقد تضمنت الرواية المتقدمة برقم: [١] أيضاً: أن علياً، وطلحة والزبير، كانوا يتبرؤون من المحاصرين لعثمان، ومن مقالتهم..

وقد عرفنا: أن سبب البراءة منهم، هو قتل عثمان. ولكننا لم نعرف مقالتهم التي تبرأ منها علي «عليه السلام» وطلحة والزبير، فإننا لا نعلم للمصريين والبصريين والكوفيين وسائر من معهم من الصحابة مقالة غير الإسلام. وقد كان طلحة والزبير شركاء لهم في فعلهم هذا وفي مقالتهم هذه..

إلا إن كان المقصود بمقالتهم هو ما كانوا يطعنون به عثمان، ويطالبونه بالإقلاع عنه.. ولكن علياً لم يكن ينكر صحة مطالبهم، بل كان يطلب من عثمان تلبيتها، مرة بعد أخرى..

وقد أجابه عثمان إلى ذلك، وأعلن توبته، ثم عاد عنه. كما أن عمر قد أوصاه بعدم فعل ما أدى إلى ثورة الناس عليه.

كما أن طلحة والزبير كانا على رأس المطالبين له بذلك، والمحرضين على قتله، والمشاركين لقاتليه في التأليب والتضييق عليه في الحصار.

فكيف يتبرأ طلحة والزبير من مقالتهم مرة بعد أخرى يا ترى؟!

إنك لتوعدنا؟!

وأما بالنسبة لرواية القاسم بن محمد المتقدمة برقم ٢، فإنها لا تستقيم، لأن قول طلحة:

ومن عجب الأيام والدهر أنني بقيت وحيداً لا أمر ولا أحلي

لا يتضمن تهديداً، بل هو مجرد تحسر على ترك الناس له، وانصرافهم عنه، وعلى أنه لا يستطيع فعل شيء، لا سلباً ولا إيجاباً..

فلماذا اعتبروا قوله هذا تهديداً ووعيداً؟!

وحتى لو كان تهديداً ووعيداً، فلماذا اعتبروه موجهاً لهم، وهم يريدون أن يولوه المقام الذي يطمح إليه؟! فلعله يريد تهديد غيرهم ممن يخشى مناوأتهم له لو تولى الخلافة..

وقول الزبير أيضاً لم يتضمن أي تهديد أو وعيد للذين كان الزبير نفسه إلى تلك اللحظة معهم، وهم الآن يطلبون منه أن يتولى الخلافة، التي كان يحن إليها بكل وجوده.

بل هو يتمنى الرحيل عن داره إلى دار أخرى تحنو عليه الكتائب فيها.. ولعله أراد أن يتمنى الموت والهلاك ليتخلص مما هو فيه. أو أراد أن تكثر الكتائب حوله، لكي يحقق ما يصبو إليه وهو نيل الخلافة، في الوقت الذي يراها أبعد منالاً.

فلماذا يهدد الزبير شركاءه وأعوانه، الذين كانوا ينفذون ما يحب، ويمهدون له الطريق إلى تحقيق أغلى أمنياته..

كما أنه لم يظهر من البيت الذي أورده علي «عليه السلام»: أنه يقصد بالأعادي هؤلاء الناس بالذات.

وقد حكم علي «عليه السلام» الأمة، وبايعه نفس هؤلاء الناس، وأصبحت الأمور بيده، فهل أمرهم ذلك الأمر الذي يديخ الأعاديا؟!

ومن هم هؤلاء الأعادي الذين يريد الراوي أن يوجه الأصابع إليهم؟!

أم أنه لم يرض بالتعرض لهم بشيء؟! حسبما يتهمه به مناوؤوه؟!

هروب بني أمية إلى مكة:

١ ـ زعمت رواية أبي حارثة وأبي عثمان، المتقدمة برقم: [٣]: أنه بعد خمسة أيام من مقتل عثمان، جمعوا أهل المدينة، فوجدوا سعداً والزبير خارجين..

ولم تذكر الرواية إلى أين خرجا!! وهل عثروا عليهما أم لا؟!

وهل بايعا علياً أم لا؟! وإن كانت تريد الإيهام بأنهما لم يحضرا البيعة، فإن النصوص تؤكد على أن طلحة والزبير كانا أول من بايع.

كما أن سعداً قد بايع أيضاً كما تدل عليه نصوص أخرى.. وعلى فرض أنه لم يبايع، فإنه لم يغب عن المدينة حين البيعة..

ولو فرضنا أنهما قد خرجا من المدينة، فلعل ذلك قد حصل لفترة قصيرة حين اضطربت الأمور ثم عادا إليها، وحضرا البيعة، ثم كان الزبير وطلحة أول من بايع، وبايع سعد أيضاً، لكن الراوي أراد أن يثبت عكس

ذلك..

٢ ـ وذكرت الرواية هروب الوليد وسعيد إلى مكة أيضاً، مع أن الرواية تذكر أنهما كانا حاضرين في المدينة، وأن علياً «عليه السلام» استدعاهما إليه، وكذلك مروان. وطالبهما بكلام بلغه عنهما، وحاولا أن يشترطا لبيعتهما شروطاً، فلما فندها علي «عليه السلام» بادرا إلى البيعة..

٣ ـ إن ظاهر هذه الرواية، ورواية محمد وطلحة وسواهما: أن أهل مصر هم القادة الآمرون والناهون في أهل المدينة، ومن حضرها من أهل الكوفة والبصرة، وليس الأمر كذلك بل كان انثيال الناس على علي «عليه السلام» عفوياً، ولم يكن بطلب من أحد..

وكأن المطلوب هو الإيحاء بأن أهل مصر قد تحكموا بالناس بعد قتل عثمان، وأجبروهم على تنفيذ ما يريدون، وأن البيعة لعلي «عليه السلام» لم تكن عن اختيار.

٤ ـ وهذا التصوير البشع لتصرفات الثوار على عثمان مع أهل المدينة قد تجلى أيضاً في الرواية رقم: [٤] المروية عن محمد وطلحة. حتى إنهم ليهددونهم بقتل علي، وطلحة والزبير. وكأن هؤلاء الثائرين هم قطاع طرق، وقتلة ومجرمون.. مع أن من بينهم كثير من الصحابة، وغيرهم ممن عرف بالدين والإستقامة والورع..

جرأة عمار على إمامه:

عن أبي المتوكل قال: قتل عثمان، وعلي بأرض له، يقال لها: «البغيبغة» فوق المدينة بأربعة فراسخ.

فأقبل علي.

فقال عمار بن ياسر: لتنصبن لنا نفسك، أو لنبدأن بك.

فنصب لهم نفسه، فبايعوه(١).

ونقول:

١ ـ يتضمن هذا النص كذبة واضحة، عن جرأة فاضحة من عمار بن ياسر على أمير المؤمنين «عليه السلام»، حيث هدده بالقتل إن لم ينصب «عليه السلام» نفسه لهم.

وهذا مكذوب على عمار، الذي ملئ إيماناً إلى مشاشه، وكان يعلم: أن علياً «عليه السلام» مع الحق والحق معه. فهل يمكن لهذا الممتلئ إيماناً إلى مشاشه أن يقتل أو أن يسيء إلى من يكون الحق معه، والقرآن معه..

كما أن عماراً قد بايع علياً «عليه السلام» على السمع والطاعة يوم الغدير، فهل يمكن أن ينكث بيعته، ويخرج إلى إمامه ويقتله؟!

٢ ـ هل يمكن أن يكون علي «عليه السلام» قد أكره على هذا الأمر، وقبله خوفاً من القتل؟! وما الذي يؤمننا من أن يكون قد أكره أيضاً على كثير من الأمور التي أقدم عليها، مثل حروب الجمل وصفين والنهروان، وعلى إجراء بعض السياسات، مثل سياسة التسوية في العطاء، ورفض التمييز العنصري؟!

٣ ـ إذا كان إكراه الحاكم للناس على البيعة يسقط تلك البيعة من

---

(١) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج٢ ص٢٠٦.

الاعتبار، فهل إكراه الناس للحاكم على التصدي للحكومة يسقط بيعتهم له عن الإعتبار أيضاً؟! وهل يصبح نكث الناكثين مبرراً في هذه الحال؟!

معاوية ليس باغياً!!:

قال الطبري: «سأل أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» علي بن أبي طالب أن يتقلد لهم وللمسلمين أمرهم، فأبى عليهم.

فلما أبوا عليه، وطلبوا إليه، تقلد ذلك لهم[1].

ونقول:

هذا النص يشير إلى خباثة وشيطنة فائقة، لأنه يريد أن يقول: إن بيعة ولو قلة قليلة من أهل الحل والعقد، تحقق المشروعية، ويصبح بذلك إماماً لجميع المسلمين، ويجب نصرته ومعونته، وامتثال أوامره، ويحرم الخروج عليه، والخروج عن طاعته. ولكن ذلك مشروط بقبول ذلك الإمام نفسه بشمول إمامته، وعموم طاعته للغائب والحاضر. فإذا لم يرض بهذا التعميم، واعتبر بيعته خاصة بالذين بايعوه دون سواهم.. فلا طاعة له على غير من بايعه، ولا يحرم الخروج عليه من قبل من لم يبايعه..

وها هو علي «عليه السلام» هنا يشترط على من بايعه بأن يتقلد الأمر لمن بايعه فقط، ويرفض أن يتقلد لهم وللمسلمين، مما يعني أن بيعتهم لعلي لا تلزم معاوية ومن معه من أهل الشام، ولا تلزم بعض بني أمية الذين

---

(١) تذكرة الخواص ج١ ص٣٤٦. وتاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٢٧ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٠.

يدعون أنهم لم يبايعوه، بل هربوا قبل حصول البيعة..

غير أننا نقول:

لقد خاب من كذب وافترى..

فأولاً: لقد كتب «عليه السلام» لمعاوية: إن بيعتي وأنا في المدينة لزمتك وأنت في الشام(١).

وهذا يكذب دعوى اختصاص بيعته «عليه السلام» بمن بايعه، وأنه تقلد لهم، ولم يتقلد لهم وللمسلمين..

كما أنه لو صح ذلك، لكان «عليه السلام» هو الباغي على معاوية، والظالم له، والمتعدي عليه، والمخطئ في حقه، لا العكس.

كما أن عائشة، وأكثر من شارك في حرب الجمل لا يكونون من الناكثين، ولا من البغاة عليه «عليه السلام» لأن الكثيرين منهم لم يكونوا قد

(١) بحار الأنوار ج٣٢ ص٣٩٣ وج٣٣ ص٧٧ و ٨١ والغدير ج١٠ ص٣١٦ و ٣٢٠ ونهج السعادة ج٤ ص ٨٩ و ٩٠ و ٢٦٣ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٣ ص٧٥ وج١٤ ص٣٥ و ٤٣ وتاريخ مدينة دمشق للمعتزلي ج٥٩ ص١٢٨ وصفين للمنقري ص٢٩ والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج١ ص٨٤ و (تحقيق الشيري) ج١ ص١١٣ وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج١ ص٣٦٧ والنجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمامة لابن ميثم البحراني ص٨٤ ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج٤ ص٢٣ وكتاب الفتوح لابن أعثم (ط دار صادر) ج٢ ص٤٩٤.

بايعوه

ثانياً: لو صح ذلك لصح أن يكون لكل عشيرة إمام ولكل بلد إمام، بل يصح أن يكون لكل رجل أو رجلين أو ثلاثة أو أكثر إمام.. وقد يكون في البيت الواحد إمامان أو أكثر، لا سيما إذا جوزنا انعقاد الإمامة بالواحد والاثنين والثلاثة، والخمسة، أو نحو ذلك.

ثالثاً: إن هذا يتنافى مع الحديث المروي عن الصادق «عليه السلام»: «ما لكم وللرياسات، إنما للمسلمين رأس واحد»(١). ويتنافى مع حديث: من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية. فهذا الحديث أيضاً يفرض أن يكون المسلمون أمام واحد لكل عصر.

رابعاً: لا يبقى موضع للحديث الذي يقول: إذا بويع لخليفتين، فاقتلوا الآخر (الأحدث) منهما(٢). إلا في صورة ما إذا كان قد تقلد لمن بايعه

(١) إختيار معرفة الرجال ص٢٩٣ و (ط مركز النشر الإسلامي سنة ١٤١٩هـ) ج٩ ص٥٩٦ وقصار الجمل ج١ ص٢٦٢ عن مستدرك الوسائل ج٢ ص٣٢٢ وبحار الأنوار ج٦٩ ص٢١٤ و ٢١٥ وجامع أحاديث الشيعة ج١٣ ص٤٦٢ وقاموس الرجال للتستري ج٩ ص٥٩٦ وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج٤ ص٨٧.

(٢) راجع: صحيح مسلم (ط دار الفكر) ج٦ ص٢٣ وشرح مسلم للنووي ج١٢ ص٢٤٢ والسنن الكبرى للبيهقي ج٨ ص١٤٤ والديباج على مسلم للسيوطي ج٤ ص٤٦١ والمحلى ج١ ص٤٦ وج٩ ص٣٦٠ والعمدة لابن البطريق =

وللمسلمين، وبيان هذا الشرط يحتاج إلى مؤونة زائدة، ولم نجد الشارع بينه..

خامساً: إن إمامة علي «عليه السلام»، للأمة كلها ثابتة بالنص. فلا يمكنه الاستقالة منها، ولا التخلي عنها بالنسبة لفريق، والقبول بها بالنسبة لفريق آخر..

بيعة أهل مكة:

عن صالح بن كيسان قال: لما بايع الناس علياً كتب إلى خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة يؤمره على مكة، وأمره بأخذ البيعة له.

فأبى أهل مكة أن يبايعوا عليا. فأخذ فتى من قريش، يقال له عبد الله بن الوليد بن زيد بن ربيعة بن عبد العزى بن عبد شمس الصحيفة (أي كتاب علي «عليه السلام») فمضغها وألقاها، فوطئت في سقاية زمزم.

= ص٣١٧ ومناقب أهل البيت للشيرواني ص٣٤٩ والغدير ج١٠ ص٢٧ و ١٤٥ و ٣٧٢ والمعجم الأوسط للطبراني ج٣ ص١٤٤ ومسند الشهاب ج١ ص٤٤٧ والإستذكار لابن عبد البر ج٧ ص٤٩٦ وكنز العمال ج٦ ص٥٢ وفيض القدير ج١ ص٥٦٦ وكشف الخفاء ج١ ص٨٤ والجامع لأحكام القرآن ج١ ص٢٧٢ وج٧ ص١٣٣ وأضواء البيان للشنقيطي ج١ ص٣٠ وتاريخ بغداد ج١ ص٢٥٤ وتاريخ مدينة دمشق ج٤٣ ص١٥١ وسير أعلام النبلاء ج٦ ص١٥٥ وميزان الإعتدال ج٢ ص١٢٨ وج٣ ص٥٤٧ والنصائح الكافية لابن عقيل ص٥٩.

فقتل ذلك الفتى يوم الجمل مع عائشة[١].

ونقول:

تقدم: أن معتمر بن سليمان قد نقل عن أبيه قوله: إن أهل الحرمين قد بايعوا علياً. وبذلك تكون بيعته قد تمت وصحت.. وهذا صالح بن كيسان يقول: إن أهل مكة لم يبايعوا.. فهل ذلك يعني عدم شرعية خلافته «عليه السلام»؟!

هذا مع العلم بأن المؤرخين يؤكدون على أن الناس قد بايعوا علياً في جميع الأقطار والأمصار، إلا ما كان من معاوية وحزبه..

إلا إن كانوا يريدون أن يزعموا: أن أهل مكة لم يبايعوا علياً، تأييداً منهم لعائشة! وطلحة والزبير.

وما الذي يضر علياً «عليه السلام» لو تخلف عنه أهل مكة؟! أليست الإمامة والخلافة تنعقد ببيعة خمسة، أو ستة أو سبعة أو واحد، أو اثنين إلخ..؟! حسب زعمهم..

ولعل هذا الفتى فقط كان هو الذي امتنع عن البيعة، وتصرف برعونة وحمق تجاه رسالة علي «عليه السلام»، حيث مضغها وألقاها.

وما الذي يضر خلافه وخلاف بعض الأفراد معه إرضاء لأم المؤمنين عائشة، أو لأي داع آخر، ما دام أنه ليس من أهل الحل والعقد حسب تعبيراتهم؟!

---

(١) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج٢ ص٢١٠ و ٢١١.

البيعة لأهل الحرمين:

معتمر بن سليمان، قال: قلت لأبي: إن الناس يقولون: إن بيعة علي لم تتم!! قال: يا بنيّ بايعه أهل الحرمين، وإنما البيعة لأهل الحرمين(١).

ونقول:

أولاً: إذا كان المعيار في صحة الخلافة والإمامة هو النص، فهو موجود، وإن كان المعيار هو البيعة، فإن بيعة يوم الغدير لم تبق عذراً لمعتذر.. لا سيما وأنها كانت بأمر من الله ورسوله..

وإن كان الميزان هو بيعة أهل الحل والعقد، فهم لا ينحصرون بأهل الحرمين، بل يشمل ذلك كل من كانت له صفة كونه من أهل الحل والعقد..

ثانياً: إن أهل السنة يقولون: إن صحة البيعة لا تحتاج إلى أهل الحرمين، بل يكفي عند بعضهم أن يعقدها ثمانية أو سبعة، أوخمسة، أو اثنان، أوثلاثة، بل بعضهم يكتفي بواحد.

ودليل هؤلاء هو عدد من عقدها لأبي بكر في السقيفة، فقيل: عقدها له عمر وحده، وقيل هو وأبو عبيدة، وقيل.. وقيل..

ثالثاً: إن علياً «عليه السلام» قال: إن عقد الإمامة إنما هو لأهل بدر، وسكت عن ذكر عدد من يعقدها منهم.

---

(١) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج٢ ص٢٠٨.

رابعاً: لم يذكر سليمان لولده: عدد من تعقد ببيعتهم الإمامة من أهل الحرمين..

خامساً: ما الدليل على حصر البيعة الصحيحة ببيعة أهل الحرمين دون سواهم!!

سادساً: لا ندري لماذا لم تتم بيعة علي الذي لم يبق أحد يحسن السكوت عليه إلا بايعه، وبايعه جميع المسلمين باستثناء معاوية ومن معه من أهل الشام، مع أن بيعة أبي بكر قد تمت لمجرد أن عمر وأبا عبيدة قد بايعاه؟! وتمت خلافة عمر لمجرد أن أبا بكر أوصى إليه، وتمت بيعة عثمان لبيعة عبد الرحمان بن عوف له، وصاروا يستحلون الخوض في دماء الناس والحكم عليهم بالارتداد لاعتبارهم الإمامة قد انعقدت بذلك.

وإنما بايع أهل المدينة أبا بكر بقوة السلاح وبالضغط وبالقهر.

هل الأشتر أول المبايعين؟!:

عن صهبان ـ مولى الأسلميين ـ قال: جاء علي والناس ـ والصبيان يعدون ومعهم الجريد الرطب ـ فدخل حائطاً في بني مبذول. وطرح الأشتر النخفي خميصته عليه، ثم قال: ماذا تنتظرون؟! يا علي، ابسط يدك، فبسط يده فبايعه.

ثم قال: قوموا فبايعوا، قم يا طلحة، قم يا زبير.

فقاما، فبايعا، وبايع الناس[١].

ونقول:

تضمنت هذه الرواية: أن الأشتر كان أول من بايع علياً، مع أنهم يقولون: إن طلحة كان أول المبايعين، ثم الزبير..

إلا أن يقال: إن الأشتر كان أول من بايعه في حائط بني مبذول، وكان طلحة أول من بايعه في المسجد..

وهو كلام غير مقبول أيضاً، فقد صرحت الروايات بأنه «عليه السلام» رفض البيعة له خفية، فاتعدوا المسجد في اليوم التالي.. وحين اجتمع الناس في المسجد سألهم إن كانوا لا يزالون مصرين على موقفهم. فلما أجابوه بالإيجاب رضي ببيعتهم، وكان أول المبايعين طلحة..

وبعد.. فما هذه الطاعة من طلحة والزبير للأشتر!! وهما يريان أنفسهما أكبر وأخطر من الأشتر، ولا سيما بعد أن اختارهما عمر في ضمن الستة الذين تكونت الشورى منهم.

علي عليه السلام لم يدع الناس إلى البيعة:

عن الزهري قال: كان علي قد خلَّى بين طلحة وبين عثمان، فلما قتل عثمان برز علي للناس، فدعاهم إلى البيعة، فبايعوه.

وذلك أنه خشي أن يبايع الناس طلحة، فلما دعاهم إلى البيعة لم يعدلوا

---

(١) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج٢ ص٢١٥ و ٢١٦.

به طلحة ولا غيره[١].

ونقول:

أولاً: ليس في سعي علي «عليه السلام» للبيعة غضاضة، فإنه إذا كان صاحب الحق يخشى من ضياع حقه الذي جعله الله تعالى له بنص يوم الغدير، فما المانع من أن يبادر إلى فعل ما يحفظ ذلك الحق، ويعيده إلى أهله؟!

ثانياً: بل إننا حتى لو قلنا: إنه لا يوجد نص في البين على إمامة أحد، وعرف أهل الاستقامة والدين والعلم والتقوى، وأحسن الناس تدبيراً وسياسةً، وأحرصهم على مصلحة الأمة أن عدم تصديهم سوف يفسح المجال لمن لو أمسك بأزمة الحكم لأفسد أمور الناس، وظلمهم، وضيع ما يجب حفظه من مصالحهم، فلا يعذر أولئك الصالحون المؤهلون بالتراجع، وبإفساح المجال لأولئك.

ثالثاً: إن هذا النص يقول: «كان علي قد خلى بين طلحة وبين عثمان، فلما قتل عثمان إلخ..» فهل يريد أن يوهم الناس بأن سبب قتل عثمان هو علي «عليه السلام»، إذ لو لم يخل بينه وبين طلحة لم يقتل؟!

رابعاً: إن علياً «عليه السلام» لم يدع الناس إلى البيعة له ـ كما يزعم هذا النص ـ بل الناس هم الذين لاحقوه بالإصرار الشديد ليقبل منهم أن يبايعوه، وبقي أياماً يفر منهم من موضع إلى موضع، حتى قبلها وهو كاره لها..

---

(١) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج٢ ص٢١٥.

خامساً: إن طلحة كان في جملة من لاحق علياً «عليه السلام»، وأصر عليه بالبيعة له. وكان طلحة يعلم أن الناس لا يرضون به مع وجود علي «عليه السلام». وقد قال له: إن الناس قد اجتمعوا لك، ولم يجتمعوا إلي. وقال: أنت أحق.. وأنت أمير المؤمنين.

الشعبي يروي حديث البيعة:

عن الشعبي: أنه لما قتل عثمان أقبل الناس إلى علي «عليه السلام» ليبايعوه، ومالوا إليه، فمدوا يده فكفها، وبسطوها فقبضها، وقالوا: بايع، فإنا لا نرضى إلا بك، ولا نأمن من اختلاف الناس وفرقتهم.

فبايعه الناس، وخرج حتى صعد المنبر.

وأخذ طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام مفتاح بيت المال، وتخلفا عن البيعة فمضى الأشتر حتى جاء بطلحة يتله تلاً عنيفاً. وهو يقول: دعني حتى أنظر ما يصنع الناس. فلم يدعه حتى بايع علياً.

فقال رجل من بني أسد، يقال له: قبيصة بن ذؤيب: أول يد بايعت الرجل من أصحاب محمد شلاء، والله ما أرى هذا الأمر يتم.

وكان طلحة أول من بايع من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله». وبعث علي بن أبي طالب من أخذ مفاتيح بيت المال من طلحة.

وخرج حكيم بن جبلة العبدي إلى الزبير بن العوام حتى جاء به فبايع.

فكان الزبير يقول: ساقني لص من لصوص عبد القيس، حتى بايعت مكرهاً.

قال الشعبي: وأتي علي بعبد الله بن عمر بن الخطاب ملبياً، والسيف مشهور عليه، فقال له: بايع.

فقال: لا أبايع حتى يجتمع الناس عليك.

قال: فأعطني حميلاً ألا تبرح.

فقال: لا أعطيك حميلاً.

فقال الأشتر: إن هذا رجل قد أمن سوطك وسيفك. فأمكنِّي منه.

فقال علي: دعه، فأنا حميله. فوالله ما علمته إلا سيء الخلق صغيراً وكبيراً.

قال: وجيء بسعد بن أبي وقاص. فقيل له: بايع.

فقال: يا أبا الحسن إذا لم يبق غيري بايعتك.

فقال علي: خلوا سبيل أبي إسحاق.

وبعث علي إلى محمد بن مسلمة الأنصاري ليبايع، فقال: إن رسول الله أمرني إذا اختلف الناس أن أخرج بسيفي، فأضرب به عرض (أحد) حتى ينقطع، فإذا انقطع أتيت بيتي، فكنت فيه، لا أبرح حتى تأتيني يد خاطفة، أو ميتة قاضية.

قال: فانطلق إذن. فخلى سبيله.

وبعث إلى وهب بن سيفي الأنصاري ليبايعه، فقال: إن خليلي وابن عمك قال لي: قاتل المشركين بسيفك، فإذا رأيت فتنة فاكسره، واتخذ سيفاً من خشب، واجلس في بيتك.

فتركه.

قال: ودعا أسامة بن زيد بن حارثة، مولى رسول الله «صلى الله عليه وآله» إلى البيعة، فقال: أنت أحب الناس إلي، وآثرهم عندي. ولو كنت بين لحيي أسد لأحببت أن أكون معك، ولكني عاهدت الله أن لا أقاتل رجلاً يقول: لا إله إلا الله.

قال: فبايع أهل المدينة علياً.

فأتاه ابن عمر، فقال له: يا علي، اتق الله، ولا تنتزين على أمر الأمة بغير مشورة.

ومضى إلى مكة(١).

ونقول:

هكذا صور لنا الشعبي البيعة لعلي «عليه السلام». ونحن وإن كنا قد تحدثنا عن أمور عديدة تضمنها هذا النص، إلا أن التذكير ببعضها، والتوقف عند بعض آخر لم نشر إليه لا يخلو من بعض الفائدة، فلاحظ ما يلي:

مفاتيح بيت المال:

قال العلامة المحمودي أعلى الله مقامه: «إن مفاتيح بيت المال قد أخذها

---

(١) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج٢ ص٢٠٦ ـ ٢٠٧.

طلحة في أيام حصار عثمان، وتأليبه عليه»[١]..

ويشهد لذلك: ما ذكره الراوندي، من أن علياً «عليه السلام» أرسل إلى طلحة بعد البيعة: أن ابعث بمفاتيح بيت المال. فأبى.

فأمر علي «عليه السلام» فكسر، ثم قسم ما فيه على الناس[٢].

وهذا لا ينافي ما تقدم في بعض الفصول السابقة من: أن علياً «عليه السلام» قد فتح بيت المال، وفرق بين الناس ما فيه. فانكفأ الناس عن عثمان، وكان ذلك في أيام الحصار. إذ لعله أعاد المفتاح إلى المسؤول عنه، وهو زيد بن ثابت، أو لعله لم يستلم المفتاح أصلاً، بل أمر المسؤول عنه بفتحه له. فامتثل لأمره، ثم استولى عليه طلحة بعد ذلك.

تناقض رواية الشعبي:

قد يدعى: أن في رواية الشعبي تناقضاً ظاهراً، فإنها تصرح أولاً ببيعة الناس له «عليه السلام»، وتخلف طلحة والزبير عنها.. ثم تصرح بأن طلحة كان أول من بايعه، حتى تشاءم قبيصة بن ذؤيب ببيعته..

ويمكن أن يجاب: بأن من الجائز أن يكون طلحة أول من بايع في المسجد، حيث أتى به الأشتر قهراً فبايع مرة أخرى.

---

(١) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج٢ هامش ص٢٠٦.

(٢) مكارم أخلاق النبي «صلى الله عليه وآله» وأهل بيت النبوة (مخطوط في مكتبة مجلس الشورى بطهران).

يتله تلاً عنيفاً:

وعن أن الأشتر جاء بطلحة يتله تلاً عنيفاً نقول:

أولاً: قد ذكرنا في كتابنا هذا نصوصاً كثيرة تدل على أن طلحة والزبير قد بايعا علياً «عليه السلام» طائعين غير مكرهين..

ثانياً: إن علياً «عليه السلام»، وكذلك سائر من معه كانوا أهل معرفة بالفقه، وبأحكام الشريعة التي تقول: لا بيعة لمكره. فما معنى أن يمارسوا هذا الإكراه، وهم الذين كانوا قد ذاقوا مرارة الإكراه؟! وعلموا الناس: أن الإكراه لا يعطي شرعية، ولا يلزم من وقع عليه الإكراه بشيء..

ثالثاً: إن ممانعة طلحة لم تزد على ممانعة غيره، حيث إن طلبه المهلة لينظر في الأمر لا يستحق هذا العنف عليه..

فلماذا يتله الأشتر؟! ثم لماذا يكون التَل عنيفاً؟! ولِمَ لم يفعل مثل ذلك بغيره ممن امتنع عن البيعة بزعمهم؟! وما سبب ذلك الرفق بغيره، وهذا العنف به؟!

رمز وحدة الأمة:

وقد أظهر النص: أن الناس كانوا يتوقعون اختلاف الناس وفرقتهم، ويرون أن البيعة لعلي «عليه السلام» ضمانة لعدم حصول ذلك..

ويبدو: أن كل الذي جرى بعد ذلك من حروب كان أهون مما كان متوقعاً لو لم يبايع لعلي «عليه السلام»..

ويؤكد هذا المعنى: أن هذا الذي جرى قد أسهم في تنامي وعي الناس،

وزوال الشبهات عنهم. وهي شبهات لو تركت لفتكت في حقائق الإسلام وهدمت الكثير من عقائده وشرائعه، وقوضت دعائمه، نتيجة بقائه أسيراً بأيدي الأشرار، وأصحاب الأهواء.

ولأجل ذلك نلاحظ: أنه رغم كل تلك الحروب الهائلة، فإن أحداً لم يظهر ندماً على بيعته لعلي «عليه السلام»، بل كانوا يرونها نعمة كبرى، وسعادة لهم، وفوزاً ونجاحاً، وسداداً وفلاحاً.

تخلف طلحة والزبير عن البيعة:

وزعم الشعبي: أن طلحة والزبير تخلفا عن البيعة حتى جاء الأشتر بطلحة، فلم يدعه حتى بايع علياً، وجاء حكيم بن جبلة بالزبير فبايع. وكان ذلك بعد أن بايعه الناس..

ولسنا بحاجة إلى التذكير بالنصوص الصريحة: بأن طلحة والزبير كانا أول من بايع. وقد بايعا طائعين غير مكرهين..

وادعاؤهما البيعة الظاهرية، وتبييتهما نية الغدر لا تسمع.. بل هي تدينهما، وتسقط محلهما وكلامهما عن الاعتبار.

حكيم بن جبلة لص!!:

وزعم الشعبي: أن الزبير كان يقول: ساقني لص من لصوص عبد القيس، حتى بايعت مكرهاً..

مع أن ما يصف المؤرخون به حكيم بن جبلة يخالف ذلك، فقد ذكر الطوسي «رحمه الله»: «أنه من أصحاب النبي «صلى الله عليه وآله»، كان

رجلاً صالحاً، مطاعاً في قومه، وحارب طلحة والزبير قبل قدوم أمير المؤمنين «عليه السلام» واستشهد»[١].

وكان أشد الناس، وقد قطعت ساقه، فضمها إليه، حتى مر به الذي قطعها، فرماه بها فجدله عن دابته، ثم جاء إليه فقتله واتكأ عليه، فمر به الناس فقالوا له: يا حكيم من قطع ساقك؟!

قال: وسادي. وأنشأ يقول:

يـا ساق لا تراعـي إن معي ذراعي أحمي بها كراعي

وقاتل ورجله مقطوعة، حتى قتله سحيم الحداني[٢].

ولا قيمة لحكايات الشعبي عن الإتيان بابن عمر، والسيف مشهور عليه، وكذلك حديثه عن إبائه عن البيعة، وعن إعطائه الحميل. ثم طلب

---

(١) قاموس الرجال (ط سنة١٣٧٩) ج٣ ص٣٨٥ عن الأمالي للطوسي رحمه الله. وراجع: الغدير ج٩ ص١٤٨ و ١٨٦ والإستيعاب ج١ ص٣٦٦ وطرائف المقال للبروجردي ج٢ ص٨٠ وأسد الغابة ج٢ ص٣٩ و ٤٠ والكنى والألقاب ج١ ص٤٠٧.

(٢) قاموس الرجال ج٣ ص٣٨٥ عن العقد الفريد، والاستيعاب، وأسد الغابة ج٢ ص٤٠ وتاريخ الإسلام للذهبي ج٣ ص٤٩٥ وراجع: الفتنة ووقعة الجمل ص١٣٠ و ١٣١ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١٨ ص٥٦ والأعلام للزركلي ج٢ ص٢٦٩ وأنساب الأشراف ج٢ ص٢٢٨ وتاريخ الأمم والملوك ج٣ ص٤٨٧ و ٤٨٨ والكامل في التاريخ ج٣ ص٢١٨.

الأشتر من علي «عليه السلام» أن يمكنه منه، ثم الإتيان بسعد، وبمحمد بن مسلمة، ووهب بن صيفي، وأسامة بن زيد.

فإن هذا منقوض بالتنصيص على بيعة سعد، وابن مسلمة، وسائر الناس.

ومنقوض بالنص المروي عنه «عليه السلام» على عدم إكراهه أحداً على بيعته، بل هم الذين بايعوه على كره منه..

فإن كانت ثمة ممانعة من هؤلاء، فإنما هي عن الخروج معه للقتال، لا عن البيعة. وقد تحدثنا عن ذلك في موضع آخر من هذا الكتاب..

غير أن لنا أن نسأل عن السبب في طلب الحميل من ابن عمر، دون سواه ممن امتنع عن متابعته «عليه السلام».

والجواب: أنه «عليه السلام» قد طلب منه الحميل حين طلب منه أن يخرج معه إلى حرب الأعداء، فرفض، فقال له «عليه السلام»: ائتني بحميل فرفض، فقال «عليه السلام» فيه كلمته المعروفة، وسيأتي ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

عذر ابن مسلمة:

أما ما اعتذر به محمد بن مسلمة من أمر رسول الله «صلى الله عليه وآله» له بأنه إذا اختلف الناس ضرب بسيفه عرض أحد، فنقول:

١ ـ لماذا خص النبي «صلى الله عليه وآله» ابن مسلمة بهذه الوصية دون سائر الناس؟! ألا يشير ذلك إلى أنه «صلى الله عليه وآله» يحذره من الدخول

في القتال، الذي هو من مصاديق الفتنة التي لا يعرف وجه الحق فيها؟!

٢ ـ ويؤيد ما ذكرناه آنفاً: أنه قال: إذا اختلف الناس.. إذ ليس المراد مطلق الاختلاف، لأن ذلك يخالف نص القرآن الذي يأمر بقتال الفئة الباغية، قال تعالى: ﴿**وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ**﴾[1].

٣ ـ قد يقال: إن تخصيص هذه الوصية بابن مسلمة ـ إن صحت ـ فهي تدل على قابلية ابن مسلمة للدخول في الفتن، والتأثير في تأجيجها وتعقيد الأمور فيها. فأوصاه أن لا يدخل في الفتن، كما جرى في السقيفة وغيرها. ولم يوصه بعدم البيعة لإمام زمانه، ولا بعدم قتال الفئة الباغية من الناكثين والقاسطين والمارقين.

حتى ابن صيفي!!:

وما ذكرته رواية الشعبي عن وهب بن صيفي (ولعل الصحيح: وهبان، أو أهبان بن صيفي) فحاله حال ما تقدم عن ابن مسلمة.

ويضاف إليه ما يلي:

١ ـ إنه يصرح بالفتنة، فيقول: «فإذا رأيت فتنة فاكسره».

٢ ـ إن اعتبار البيعة لعلي «عليه السلام» من مصاديق الفتنة لم يظهر لنا وجهه، بعد أن بين لهم رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أن علياً مع الحق

---

(١) الآية ٩ من سورة الحجرات.

والحق مع علي. وأنه مع القرآن والقرآن معه..

بالإضافة إلى عشرات الدلائل والشواهد الأخرى التي تشير إلى هذا المعنى، ونظائره..

٣ ـ وقد وصف الفضل بن شاذان ابن صيفي: بأنه كان فاجراً مرائياً، وكان صاحب معاوية، وكان يحث الناس على قتال علي «عليه السلام».

وقال لعلي «عليه السلام»: ادفع إلينا المهاجرين والأنصار حتى نقتلهم بعثمان، فأبى «عليه السلام».

فقال أبو مسلم (أي ابن صيفي): الآن طاب الضراب إلخ..[1].

لا تنتزين بغير مشورة:

ولا ينقضي عجبنا مما نقله الشعبي عن ابن عمر، من أن أهل المدينة بايعوا علياً، فأتاه ابن عمر فقال: يا علي، اتق الله لا تنتزين على أمر الخلافة بغير مشورة.

فهل كان علي «عليه السلام» هو الطالب للخلافة، والساعي لها

---

(١) قاموس الرجال للتستري ج٢ ص١٣٥ و (ط مركز النشر الإسلامي سنة ١٤٢٢هـ) ج١١ ص٥١٥ عن الكشي، وإختيار معرفة الرجال للطوسي ج١ ص٣١٤ وجامع الرواة للأردبيلي ج١ ص١١٠ وج٢ ص٤١٨ وطرائف المقال للبروجردي ج٢ ص١١٩ و ٥٩٢ وأعيان الشيعة ج٣ ص٥٠٨ و ٥١٣ وج٧ ص٦٩ والكنى والألقاب ج١ ص١٥٩.

ليوصف بهذا الوصف القبيح؟!

وإذا كانت بيعة علي «عليه السلام» قد حصلت بإجماع أهل بدر، وأهل بيعة الرضوان وجميع المهاجرين والأنصار، وقد فرضوها عليه فرضاً، فكيف يكون «عليه السلام» قد انتزى على أمر الأمة بغير مشورة؟!

إلا إن كان يريد ابن عمر من علي «عليه السلام» أن يشاور معاوية والوليد بن عقبة، وسعيد بن العاص، ومروان بن الحكم، وعبد الله بن عامر كريز. وغيرهم من أبناء الطلقاء..

وهل بعد بيعة المهاجرين والأنصار، وأهل الحرمين، وأهل العراق واليمن، ومصر وإلخ.. بيعة اختيارية طوعية منهم.

نعم، هل بعد بيعة هؤلاء يصح وصفه «عليه السلام» بما وصفه به ابن عمر؟!

وهل يجرؤ ابن عمر على مخاطبة علي «عليه السلام» بمثل هذا الخطاب؟!

وهل سيرضى الناس هذا الكلام منه، ويصدقونه فيه؟!

وأين هو جواب علي «عليه السلام» له؟!

أم يعقل أن يكون قد سكت عنه؟!

ولماذا يسكت؟! أعجزاً عن جوابه أم ترفعاً عن خطابه؟!

وهل يعجز علي «عليه السلام» أمام هكذا خطاب؟! ولا يرضى محبوا ابن عمر أن تنتهي الأمور به إلى هذا الحد الذي يظهر فيه ضعفه، وسقوط

محله، وصبيانية تصرفاته؟!

سعي علي عليه السلام للخلافة:

١ ـ عن المسور بن مخرمة، قال: قتل عثمان، وعلي في المسجد، فمال الناس إلى طلحة.

قال: فانصرف علي يريد منزله، فلقيه رجل من قريش عند موضع الجنائز، فقال: انظروا إلى رجل قتل ابن عمه، وسلب ملكه.

قال: فولى راجعاً، فرقى المنبر، فقيل: ذاك علي على المنبر، فمال الناس عليه، فبايعوه، وتركوا طلحة(١).

٢ ـ عن محمد بن عطية الثقفي: أن عطية أخبره، قال: لما كان الغد من يوم قتل عثمان أقبلت مع علي فدخلت المسجد، فوجدت جماعة من الناس قد اجتموا على طلحة، فخرج أبو جهم بن حذيفة فقال: يا علي، إن الناس قد اجتمعوا على طلحة وأنت غافل.

فقال: أيقتل ابن عمتي وأغلب على ملكه؟!

ثم أتى بيت المال ففتحه. فلما سمع الناس بذلك تركوا طلحة، وأقبلوا

---

(١) فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب لأحمد بن حنبل ص١٣٣ والرياض النضرة ج٣ ص٢٩٣ وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج١ ص٢٩٣ وأنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج٢ ص٢١٠.

إليه[١].

ونقول:

إننا لا نرتاب في عدم صحة هذه الرواية، ليس فقط لأن سمرة بن جندب كان من المنحرفين عن علي «عليه السلام»[٢]، ومن الذين يقبضون الأموال من معاوية لوضع الأحاديث في ذم علي «عليه السلام» ونسبتها إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله»[٣].

وليس فقط لأننا لم نسطع أن نجد ما يوجب رفع الجهالة عن حال محمد بن عطية الثقفي، وحال أبيه، بل لما يلي أيضاً:

١ ـ بالنسبة لفتح بيت المال نقول:

---

(١) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج٢ ص٢١٥.

(٢) الإيضاح لابن شاذان ص٥٤٢ ومستدرك سفينة البحار ج٥ ص١٤٣ والكنى والألقاب ج٣ ص٢٩ وخلاصة عبقات الأنوار ج٣ ص٢٦٢.

(٣) الغارات للثقفي ج٢ ص٨٤٠ وفرحة الغري لابن طاووس ص٤٦ والصراط المستقيم ج١ ص١٥٢ وكتاب الأربعين للشيرازي ص٢٨٩ وبحار الأنوار ج٣٣ ص٢١٥ وكتاب الأربعين للماحوزي ص٣٨٦ وخلاصة عبقات الأنوار ج٣ ص٢٦٢ وشجرة طوبى ج١ ص٩٧ والغدير ج٢ ص١٠١ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٤ ص٧٣ وشواهد التنزيل ج١ ص١٣٢ والكنى والألقاب ج٣ ص٢٩ وإحقاق الحق (الأصل) ص١٩٦ وسفينة النجاة للتنكابني ص٣٠٣.

ظاهر الرواية المتقدمة: أنه «عليه السلام» قد فتح بيت المال قبل البيعة له، مع أنه تقدم: أنه كسره بعد بيعة طلحة والزبير والناس له «عليه السلام».

٢ ـ إن رفضه «عليه السلام» لتولي الخلافة، وإيثاره الابتعاد عنهم، والتخفي في بيته، أو في حوائط المدينة حتى إنه لم يقبل ذلك منهم إلا بعد مضي خمسة أيام لا يبقي مجالاً لاحتمال أن يكون قد استولى على مفاتيح بيت المال لحظة قتل عثمان، أو في اليوم التالي من قتله.

٣ ـ لا معنى لما ذكرته هذه الرواية، بعد تصريح أمير المؤمنين «عليه السلام» بقوله: في كتاب له إلى طلحة والزبير: «وإن العامة لم تبايعني لسلطان غالب، ولا لعرض حاضر»[1].

٤ ـ هل الملك كان لابن عفان؟!

وهل كان «عليه السلام» يريد الحصول على هذا الملك؟!

وكيف نجمع بين قوله: «أيقتل ابن عمي وأغلب على ملكه»؟! وبين كراهته لهذا الأمر، وفراره من الناس حتى لا يفرضوه عليه؟!

٥ ـ إذا كان «عليه السلام» يرى أن قتل عثمان ممنوع إلى هذا الحد، فلماذا

---

(١) راجع: بحار الأنوار ج٣٢ ص١٢٥ ـ ١٢٧ ونهج البلاغة (بشرح عبده) ج٣ ص١١١ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١٧ ص١٣١ وراجع: كتاب الفتوح لابن أعثم ج٢ ص٤٦٥ والمناقب للخوارزمي ص١٨٣ ومطالب السؤول ص٢١٢ و كشف الغمة ج١ ص٢٤٠.

لم ينصره بسيفه؟! ولماذا قال حين سئل عن قتله: لم يسرني، ولم يسؤني؟.

٦ ـ هل مال الناس إلى علي «عليه السلام» لمجرد سماع أنه على المنبر؟! أم أنهم إليه مالوا لأنهم سمعوا أنه فتح بيت المال؟! أو مالوا إليه خوفاً من تطور الأمور إذا استمر الناس بلا إمام؟!

٧ ـ هل أخبروه باجتماع الناس على طلحة بعد خروجه «عليه السلام» من المسجد، وتوجهه إلى بيته؟! أم أخبروه بذلك حين أقبل إلى المسجد، ودخله، فقيل له: إن الناس اجتمعوا على طلحة.. وهو غافل؟!

يتهدده المصريون.. ويعترف بالعجز:

وروى السري، عن شعيب، عن سيف، عن سليمان بن أبي المغيرة، عن علي بن الحسين: أول خطبة خطبها علي «عليه السلام» ـ ثم ذكرها ـ ثم قال:

ولما فرغ علي من خطبته، وهو على المنبر، قال المصريون:

خذها... وا حذراً أبا حسن إنا نُمِرُّ الأمر إمرار الرسن

وإنما الشعر:

خذها إليك وا حذراً أبا حسن

فقال علي مجيباً:

إني عجزت عجزة ما أعتذر سوف أكيس بعدها وأستمر

وكتب إلي السري عن شعيب، عن سيف، عن محمد وطلحة قالا: ولما أراد علي الذهاب إلى بيته قالت السبائية:

خــذها إليك وا حـذراً أبـا حسن ... إنـا نُـمِّرُ الأمـر إمـرار الـرســن

صـولـة أقـوام كأسـداد السفــن ... بـمـشـرفـيـات كـغـدران اللبـن

ونـطـعـن الملـك بلين كالشطـن ... حـتـى يـمـرن عـلى غـير عـنــن

فقال علي ـ وذكر تركهم العسكر، والكينونة على عِدَة ما مُنُّوا حين غمزوهم، ورجعوا إليهم، فلم يستطيعوا أن يمتنعوا حتى ـ:

إني عـجـزت عـجـزة لا أعـتـذر ... سـوف أكـيـس بـعـدهـا وأستمر

أرفـع مـن ذيـلي مـا كـنـت أجـر ... وأجـمـع الأمـر الشـتـيت المنتشر

إن لم يــشـاغبني العجول المنتصر ... أو يـتركـوني والسـلاح يـبـتدر[1]

ونقول:

إننا لا نكاد نصدق هذا الكلام:

أولاً: إن علياً «عليه السلام» قد عمل بتكليفه الشرعي، ونفذ وصية الرسول «صلى الله عليه وآله»، ولم يعجز، ولم يفعل ما يتنافى مع الكياسة والفطنة. إلا إن كان هؤلاء يريدون نسبة العجز إلى الله ورسوله أيضاً.. فإنهما هما اللذان أمراه باتخاذ هذه المواقف، كما هو معلوم.

ثانياً: لو سلمنا: أن ذلك قد حصل، فإن الاعتراف به بهذه الطريقة عجز آخر، لا ينسجم مع الكياسة والفطنة.

ثالثاً: لا يمكن أن يقدم المصريون على تهديد علي «عليه السلام» بهذه

---

(١) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٣٥ و ٤٣٦ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج ٣ ص٤٥٧ و ٤٥٨ والكامل في التاريخ ج٣ ص١٩٥.

الطريقة البعيدة عن الأدب واللياقة، وقد رأينا مدى احترامهم له «عليه السلام» فيما جرى بينهم وبين عثمان، حيث قبلوا منه ما عرضه عليهم، وميزوه على سائر الصحابة، ورضوا به ضامناً لعثمان.

رابعاً: ما معنى هذا الخوف منه «عليه السلام»، فإنه هو الذي يقول: «لقد كنت وما أهدد بالحرب، ولا أرهَّب بالضرب»[1].

ويقول: «إن أكرم الموت القتل، والذي نفس ابن أبي طالب بيده، لألف ضربة بالسيف لأهون علي من الموت على الفراش في غير طاعة الله»[2].

---

(١) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج١ ص٦٠ وج٢ ص٨٨ والكافي ج٥ ص٥٣ ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج٢ ص٢٦٨ والأمالي للطوسي ص١٦٩ وعيون الحكم والمواعظ للواسطي ص٤٠٦ وبحار الأنوار ج٣١ ص٥٩٩ وج٣٢ ص٥٤ و ٦٠ و ٩٥ و ١٠٠ و ١٨٨ و ١٩٣ وجامع أحاديث الشيعة ج١٣ ص٧ وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج٥ ص٤٣٤ ونهج السعادة ج١ ص٢٩٥ و ٣٠٠ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١ ص٣٠٣ وج١٠ ص٣ ومطالب السؤول ص٢١٣ وكشف الغمة ج١ ص٢٤١.

(٢) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج٢ ص٢ ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج٢ ص٢٦٩ وج٣ ص٢٨٩ وبحار الأنوار ج٣٢ ص٦١ و ١٠٠ و ١٨٩ و ١٩٤ وج٣٣ ص٤٥٥ وج٣٤ ص١٤٦ وج٦٨ ص٢٦٤ وج٧٤ ص٤٠٣ وج٩٧ ص١١ و ١٤ و ٤٠ وجامع أحاديث الشيعة ج١٣ ص٧ و ١٢٧

ويقول: «ألا إن ابن أبي طالب آنس بالموت من الطفل بثدي أمه»[١].

خامساً: إن الرجز الذي يدَّعون أنه «عليه السلام» أجاب به على رجز المصريين لا يصلح جواباً له، فإنهم قد حذروه وتهددوه، فما معنى قوله لهم:

إنـي عـجـزت عـجـزة مـا أعـتـذر الخ..

فإن هذا ليس جواباً لذاك!!

والإرشاد للشيخ المفيد ج١ ص٢٣٨ والأمالي للطوسي ص١٦٩ و ٢١٦ والكافي ج٥ ص٥٤ ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج١٥ ص١٤ و (ط دار الإسلامية) ج١١ ص٨ وعيون الحكم والمواعظ ص١٥٤.

(١) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج١ ص٤١ ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج٤ ص١١٥ والإحتجاج للطبرسي ج١ ص١٢٨ وبحار الأنوار ج٢٨ ص٢٣٤ وج٢٩ ص١٤١ وج٧١ ص٥٧ وج٧٤ ص٣٣٢ ومستدرك سفينة البحار ج١ ص٥٠٣ ونهج السعادة ج١ ص٤٢ وج٧ ص١٣٤ ونزهة الناظر وتنبيه الخاطر ص٥٦ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١ ص٢١٣ والدرجات الرفيعة ص٨٦ ومطالب السؤول ص٢٨٨ وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج١ ص٣٠٦.

الفصل الثاني:

لا طمع ولا إكراه..

روايات الإجبار على البيعة لعلي عليه السلام:

وزعموا: أن طلحة والزبير، وبعض آخر قد اكرهوا على البيعة لعلي «عليه السلام»، والروايات التي تشير إلى ذلك هي التالية:

١ ـ قال جماعة من الناس: إنما بايع طلحة والزبير علياً كرهاً[(١)].

٢ ـ روى الواقدي، عن هاشم بن عاصم، عن المنذر بن الجهم، قال: سألت عبد الله بن ثعلبة: كيف كانت بيعة علي «عليه السلام»؟!

قال: رأيت بيعة رأسها الأشتر يقول: من لم يبايع ضربت عنقه، وحكيم بن جبلة، وذووهما. فما ظنك بما يكون أجبر فيه جبراً؟!

ثم قال: أشهد لرأيت الناس يحشرون إلى بيعته، فيتفرقون، فيؤتى بهم فيضربون، ويعسفون، فبايع من بايع، وانفلت من انفلت![(٢)].

---

(١) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٣٠ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٢ والكامل في التاريخ ج٣ ص١٩٢.

(٢) الجمل ص١١١ و (ط مكتبة الداوري ـ قم ـ إيران) ص٥٣ والشافي ج٤ ص٣١٢ و ٣١٣ وراجع: تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٣٠ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٢.

٣ ـ وروى الواقدي أيضاً عن سعيد بن المسيب، قال: لقيت سعيد بن زيد بن نفيل، فقلت: بايعت؟!

قال: ما أصنع؟! إن لم أفعل قتلني الأشتر وذووه[١].

٤ ـ قال: وقد عرف الناس: أن طلحة والزبير كانا يقولان: بايعنا مكرهين[٢].

٥ ـ وروي عنهما أنهما قالا: والله، ما بايعنا بقلوبنا، إن كنا بايعنا بألسنتنا[٣].

٦ـ عن طلحة أنه كان يقول: بايعت واللج[٤] على رقبتي (قفاي أو

---

(١) الجمل ص١١٢ و (ط مكتبة الداوري ـ قم ـ إيران) ص٥٣ والشافي ج٤ ص٣١٣.

(٢) الجمل ص١١٢ و (ط مكتبة الداوري ـ قم ـ إيران) ص٥٣ والشافي ج٤ ص٣١٢ و ٢١٣.

(٣) الجمل ص١١٢ و (ط مكتبة الداوري ـ قم ـ إيران) ص٨٨ قال: والخبر مشهور عن طلحة بذلك، وتاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٦٢ والكامل في التاريخ ج٣ ص٢٣٩ والعقد الفريد ج٤ ص٣١٤ والنص والاجتهاد ص٤٤٧ وراجع: شرح الأخبار ج١ ص٤٨٧ والكافئة للشيخ المفيد ص١٥ وبحار الأنوار ج٣٢ ص٣٣ ووفيات الأعيان لابن خلكان ج٧ ص٥٩ والوافي بالوفيات ج١٣ ص٨٠.

(٤) اللج: السيف. قال ابن الكلبي: كان للأشتر سيف يسميه اللج واليم.

قفي)[١].

٧ ـ عن الزهري، قال: بايع الناس علي بن أبي طالب، فأرسل إلى الزبير وطلحة، فدعاهما إلى البيعة، فتلكأ طلحة، فقام مالك الأشتر، وسل سيفه، وقال: والله لتبايعن، أو لأضربن به ما بين عينيك.

فقال طلحة: وأين المهرب عنه؟!

فبايعه. وبايعه الزبير والناس[٢].

٨ ـ وقال الزهري: وقد بلغنا أنه قال لهما: إن أحببتما أن تبايعا لي، وإن أحببتما بايعتكما (أو قال: بايعت أيكما شئتما).

فقالا: بل نبايعك. وقالا بعد ذلك: إنما صنعنا ذلك خشيةً على أنفسنا، وقد عرفنا أنه لم يكن ليبايعنا[٣].

---

(١) الفتنة ووقعة الجمل للضبي ص٩٥ و ١٢٢ وتاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٧ و ٤٨٠ و البداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي ـ بيروت) ج٧ ص٢٥٤ والمصنف لابن أبي شيبة ج٧ ص٢٥٩ وج٨ ص٧٠٩ وكتاب الفتن للمروزي ص٨٩ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٤ ص٧ وتمهيد الأوائل للباقلاني ص٥١٨ والعثمانية للجاحظ ص١٧٣ و ١٧٥.

(٢) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٢٩ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥١ وتذكرة الخواص ج١ ص٣٤٨.

(٣) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٢٩ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٢ والكامل في التاريخ ج٣ ص١٩١ وتذكرة الخواص ج١ ص٣٤٩ وأنساب

ثم طمرا (أي ذهبا) إلى مكة بعد قتل عثمان بأربعة أشهر[١].

٩ ـ روى الواقدي عن أبي بكر بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، عن سعد قال: قال طلحة: بايعت والسيف فوق رأسي.

فقال سعد: لا أدري، والسيف على رأسه أم لا. إلا أني أعلم أنه بايع كارهاً[٢].

١٠ ـ وروى الطبري: أنه بعد أن غشي الناس علياً، وامتنع من قبول البيعة له، ثم رضي، واتعدوا الغد ـ روى ـ أن الناس تشاوروا فيما بينهم وقالوا: إن دخل طلحة والزبير، فقد استقامت.

فبعث البصريون إلى الزبير بصرياً، قالوا: احذر لا تحاده ـ وكان رسولهم حكيم بن جبلة العبدي في نفر ـ فجاءوا به يحدونه بالسيف.

وإلى طلحة كوفياً وقالوا له: احذر لا تحاده، فبعثوا الأشتر في نفر فجاءوا به يحدونه بالسيف.

وأهل الكوفة وأهل البصرة شامتون بصاحبهم، وأهل مصر فرحون بما اجتمع عليه أهل المدينة.

الأشراف (بتحقيق الحمودي) ج٢ ص٢١٩ وبحار الأنوار ج٣٢ ص٧.

(١) أنساب الأشراف للبلاذري (ط مؤسسة الأعلمي سنة ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م) ص٢١٩.

(٢) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٣٥ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٣.

وقد خشع أهل الكوفة وأهل البصرة أن صاروا أتباعاً لأهل مصر وحشوة فيهم، وازدادوا بذلك على طلحة والزبير غيظاً.

فلما أصبحوا من يوم الجمعة حضر الناس إلى المسجد، وجاء علي حتى صعد المنبر، فقال: يا أيها الناس ـ عن ملإ وإذن ـ إن هذا أمركم ليس لأحد فيه حق إلا من أمرتم، وقد افترقنا بالأمس على أمر، فإن شئتم قعدت لكم، وإلا فلا أجد على أحد.

فقالوا: نحن على ما فارقناك عليه بالأمس.

وجاء القوم بطلحة فقالوا: بايع.

فقال: إني إنما أبايع كارهاً، فبايع ـ وكان به شلل ـ أول الناس، وفي الناس رجل يعتاف، فنظر من بعيد، فلما رأى طلحة أول من بايع قال: إنا لله وإنا إليه راجعون! أول يدٍ بايعت أمير المؤمنين يد شلاء، لا يتم هذا الأمر!

ثم جيء بالزبير فقال مثل ذلك وبايع ـ وفي الزبير اختلاف ـ ثم جيء بقوم كانوا قد تخلفوا فقالوا: نبايع على إقامة كتاب الله في القريب والبعيد، والعزيز والذليل، ثم قام العامة فبايعوا[(١)].

١١ ـ قالوا: لما قتل عثمان، واجتمع الناس على علي «عليه السلام» ذهب الأشتر فجاء بطلحة، فقال له: دعني أنظر ما يصنع الناس، فلم يدعه،

---

(١) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٣٤ و ٤٣٥ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٦ و ٤٥٧ وراجع: الكامل في التاريخ ج٣ ص١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ وبحار الأنوار ج٣٢ ص٢٣ و ٢٤ والفتنة ووقعة الجمل ص٩٣ و ٩٤.

وجاء به يتله تلاً عنيفاً، وصعد المنبر فبايع(١).

١٢ ـ وعن الحارث الوالبي: جاء حكيم بن جبلة بالزبير حتى بايع. فكان الزبير يقول: جاءني لص من لصوص عبد القيس، فبايعت، واللج على عنقي(٢).

رد المفيد لروايات الإكراه:

ونقول:

قد أجاب المفيد «رحمه الله» عن روايات الإكراه المتقدمة بما يلي:

أولاً: إن الواقدي عثماني المذهب، معروف بالميل عن علي..

ثانياً: هو خبر واحد يخالف ويضاد المتواتر الوارد بخلاف معناه.

ثالثاً: إن سعيد بن المسيب صرح بإقرار سعيد بن زيد بالبيعة. ودعواه الخوف من الأشتر تخالف ظاهره حين البيعة.

وليس كل من خاف شيئاً كان خوفه في موقعه، فلعله ظان للباطل،

---

(١) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٣٥ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٧ والفتنة ووقعة الجمل ص٩٤ وأنساب الأشراف (ط مؤسسة الأعلمي) ص٢٠٦ والكامل في التاريخ ج٣ ص١٩٣.

(٢) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٣٥ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٧ والفتنة ووقعة الجمل ص٩٥ وأنساب الأشراف (ط مؤسسة الأعلمي) ص٢٠٧ والكامل في التاريخ ج٣ ص١٩٣.

متخيل للفاسد.

رابعاً: لم يذكر أحد أن الأشتر أو غيره من شيعة علي «عليه السلام»، كلموا ممتنعاً عن بيعته في الحال، ولا ضربوا أحداً منهم بسوط ولا نهروه، فضلاً عن القتل، فلماذا يخاف سعيد بن زيد من الأشتر؟!

خامساً: بالنسبة لما روي عن طلحة والزبير نقول:

إنه يرد عليه بالإضافة إلى ما تقدم: أنهما جعلا دعواهما الإكراه عذراً في نكثهما البيعة، وطلب الرئاسة والإمرة. مع أن ذلك مخالف لظاهر حالهما.

والإحالة على الضمائر لا تكفي للإثبات. والإسلام يؤاخذهما بفعلهما الظاهر، ولا يقبل حينها دعوى إضمار خلاف ما أظهراه.

وظهور عداوتهما لعلي «عليه السلام». ونكثهما بيعته، ومبادرتهما إلى سفك الدماء، تسقط ما يدعونه في حقه.

سادساً: إن إمامته «عليه السلام» ثابتة على كل حال.

أما على مذهب الشيعة فإن ثبوتها بالنص عندهم. وللإمام المنصوص عليه من الرسول، المفترض الطاعة على الأنام أن يكره من أبى طاعته، ويضربه بالسوط والسيف حتى يفيئ إلى أمر الله، ويأمن بذلك ما يحذر من فتنته وفساده.

وأما على مذهب غير الشيعة فإن إمامته ثابتة ببيعة الناس له فيحق له إكراه من أبى البيعة، ورام الخلاف. وله أن يستعمل السوط والسيف لرده عن ذلك.

ومعلوم: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» قد بايعه على الرضا من لا

يحصى عددهم كثرة، ممن جاهد معه في حروبه، وبذل دمه في نصرته، من المهاجرين البدريين، والأنصار العقبيين، وأهل بيعة الرضوان والتابعين بإحسان(١). انتهى كلام المفيد بتصرف وتلخيص منا.

وقال أيضاً: إن كان الخبر باكراه قوم على البيعة يقدح في إمامة علي «عليه السلام»، فقد تواترت الأخبار بإكراه من أكره على بيعة أبي بكر وعمر وعثمان. فقد امتنع من البيعة له سعد بن عبادة وعامة الأنصار، وبنو هاشم، وأنكر بيعته الزبير، حتى خرج مصلتاً سيفه وكذلك الحال بالنسبة لسلمان، وغيره من الصحابة..

والأخبار في إكراه الناس على البيعة لأبي بكر كثيرة.

وكذلك الحال بالنسبة للإكراه في بيعة عمر، وعثمان بعده(٢).

ولنا أيضاً مناقشات أخرى:

ونضيف إلى ما ذكر الشيخ المفيد «رحمه الله» ما يلي:

١ ـ ما ورد على لسان ابن ثعلبة في الرواية رقم [٢] مردود، فإن الأشتر وغيره لا يستطيعون فعل أي شيء، من دون إذن علي «عليه السلام».

---

(١) الجمل ص١١٢ ـ ١١٤ و (ط مكتبة الداوري ـ قم) ص٣٩ ـ ٤١ بتصرف وتلخيص.

(٢) الجمل ص١١٧ ـ ١١٩ فما بعدها، و (ط مكتبة الداوري ـ قم) ص٥٦ ـ ٥٨.

وقد ذكر ابن أعثم: أنه «عليه السلام» لم يرض من الأشتر حتى نصيحته بأن لا يدع المتثاقلين عن البيعة، وقال له: يا مالك، جدي ورأيي، فإني أعرف بالناس منك.

قالوا: وكأن الأشتر وجد في نفسه(١).

كما أن من المعلوم: أن أي تصرف من هذا النوع من شأنه أن يدفع علياً «عليه السلام» إلى رفض البيعة من أساسها، لأنه اشترط قبول الناس ببيعته طوعاً. وهذا يثير حفيظة الناس على من تسبب بذلك.

٢ ـ لو صح هذا لم يصح من علي «عليه السلام» وسائر أصحابه أن يحتج ويحتجوا على مناوئيهم بأنهم بايعوه طائعين غير مكرهين.

٣ ـ بالنسبة لما زعمه سعيد بن زيد من أنه إن لم يبايع قتله الأشتر نقول: إنهم يزعمون: أن أسامة وسعداً، وابن مسلمة، وابن ثابت، وغيرهم لم يبايعوا، فهل قتلهم الأشتر؟!

٤ ـ وعن معرفة الناس بقول طلحة والزبير نقول: إن طلحة والزبير إنما ادعيا ذلك للناس الذين لم يكونوا في المدينة حين بايعا لعلي «عليه السلام». وهذا ما ذكره النص الرابع والخامس، والسادس.

ولا غرابة في أن يدعيا ذلك لهم، لكي يبررا لهم نكثهما للبيعة. علماً بأن قولهما هذا يتضمن اعترافاً منهما بالبيعة وادعاءً للإكراه، ولا أثر لمجرد

(١) الفتوح لابن أعثم ج٢ ص٢٥٦ و ٢٥٧ و (ط دار الأضواء سنة ١٤١١) ج٢ ص٤٤١.

الادعاء، إن لم يثبت بدليل، فكيف والأدلة على خلافه موجودة؟!

٥ ـ أما النص المروي عن الزهري فيلاحظ عليه:

ألف: ذكره أن طلحة قد بايع علياً بعد بيعة الناس.. مع أن النصوص المختلفة تفيد أنه كان أول من بايع. بل في بعض الروايات أن البعض قد تشاءم من بيعته لأن يده كانت شلاء..

ب: إن علياً «عليه السلام» لم يكن ليغض الطرف عن تهديد الأشتر لطلحة، لو أنه سمعه يتهدده كما يقوله الزهري.

٦ ـ بالنسبة للنص الثامن، المروي عن الزهري أيضاً نقول:

لقد كان علي «عليه السلام» رافضاً للبيعة له، مما يعني أنه لن تكون لديه مشكلة لو بايعوا لغيره.. كما أنه كان يصرح بأنه وزيراً لهم خير لهم منه أن يكون أميراً، وهذا لا يتلاءم مع قوله ـ حسب ادعاء الزهري ـ لطلحة والزبير: إن أحببتما أن تبايعا لي، وإن أحببتما بايعتكما.

٧ ـ إذا كان علي «عليه السلام» يعرض على طلحة والزبير أن يبايعهما، فلماذا يخافان على أنفسهما. فإن كانا يخافان من علي «عليه السلام»، فهما يعرفان أن الغدر ليس من أخلاقه «عليه السلام»، ولا هو ممن يستحله.

وإن كانا يخافان من غير علي «عليه السلام»، فهل سيسمح علي «عليه السلام» لمن يدعي محبته ونصرته أن يلحق بهما سوءاً لمجرد أن اختارا أحد خيارين عرضهما علي «عليه السلام» نفسه عليهما؟!

وإن كان المراد أنهما اضطرا لاستبعاد أنفسهما لأنهما نظرا إلى العواقب، فخشيا أموراً مستقبلية قد تحدث لهما إما من قبل بني أمية أو من غيرهم،

بسبب مشاركتهما في قتل عثمان، فذلك لا يعني أن علياً أكرههما على البيعة، بل يعني أنهما قد اضطرا للبيعة خوفاً من شغب بني أمية ومحبي عثمان عليهما..

ويبدو لنا: أن هذا الذي ذكرناه من خوفهما من شغب بني أمية عليهما كان من أسباب إصرارهما على البيعة لعلي «عليه السلام» بالإضافة إلى أمور أخرى.

٨ ـ ذكر طلحة والزبير في الرواية عن الزهري: أنهما عرفا أن علياً لا يبايعهما.. ولكن ليت شعري، من أين عرفا ذلك؟! وعلي «عليه السلام» لا يقول إلا الحق.. ولم يجرب عليه أحد أنه أخلف بوعد، أو نطق بباطل..

والحقيقة هي أنهما عرفا أن الناس لا يبايعونهما. وأن بني أمية وسائر محبي عثمان لم ينسوا بعد، ما كان منهما في حق عثمان..

٩ ـ إذا كان سعد الذي كان في المدينة، لا يدري إن كان طلحة صادقاً فيما يدعيه من الإكراه، وإذا كانت كلمته المتقدمة في النص رقم٩ تدل على أنه لا يثق بصدق طلحة، فكيف يمكننا نحن أن نصدق ما يدعيه طلحة، وهو متهم فيه، من حيث أنه يريد تبرير نكثه، والتخفيف من قبح ما يقدم عليه من الخروج على إمام زمانه، وسفك دماء المسلمين؟!

ونحن نعلم: أن الإكراه لو حصل لطار خبره في كل اتجاه، ولكان سعد من أوائل من يعرف به، كما أن سعداً كان يستطيع أن يتثبت من صدق طلحة بسؤال بعض ثقاته إن كان قد رأى السيف على رأس طلحة حين بايع أم لا. وما أكثر الناس الذين حضروا تلك البيعة، فإنها لم تكن في الخفاء، بل

كانت في المسجد، وعلى رؤوس الأشهاد وقد بلغ ازدحام الناس على البيعة فيها حداً يفوق الوصف..

١٠ ـ إن سعداً عاد فاستدرك بالقول: «إلا أني أعلم أنه بايع كارهاً» ولم يقل مكرهاً.. لأن الكراهة تعني عدم الرغبة، وهي قد تكون لأجل اضطراره إلى تلك البيعة، لأنه يعلم بأن محبي عثمان لن يرضوا به، وأن الناس لن يقدموه على علي «عليه السلام»..

١١ ـ أما ما رواه الطبري، من أن البصريين بعثوا إلى طلحة بصرياً هو حكيم بن جبلة، وبعث الكوفيين كوفياً إلى الزبير، غير مقبول، فإن حكيم بن جبلة، كان رأس البصريين والأشتر كان رأس الكوفيين، فهم الذين يرسلون هذا أو ذاك. فما معنى إرسالهما من قبل هؤلاء وأولئك؟!

ولماذا خالفا معاً وصية قومهما لهما؟! وماذا كان موقف الذين أرسلوهما حين رأوا مخالفتهما؟!

١٢ ـ وما معنى قول الطبري: خشع أهل الكوفة وأهل البصرة أن صاروا أتباعاً لأهل مصر، وحشوة فيهم؟! وهل هذا صحيح؟! وكيف يرضى الكوفيون والبصريون بأن يصبحوا أتباعاً وحشوة لأهل مصر؟!.

وما هو الدور المميز الذي قام به المصريون ليكون الكوفيون والبصريون أتباعاً لهم فيه؟!.

١٣ ـ ما معنى قول طلحة والزبير في مجلس البيعة بأنهما يبايعان كرهاً، ثم قبول علي «عليه السلام» بيعتهما وثم يلزمهما بها؟! والحال أنه لا بيعة لمكره! ثم ما معنى قوله لهما: أنهما بايعا طائعين غير مكرهين؟!.

البيعة خوفاً وطمعاً:

في كتاب له «عليه السلام» إلى طلحة والزبير:

«أما بعد، فقد علمتما ـ وإن كتمتما ـ أني لم أرد الناس حتى أرادوني، ولم أبايعهم حتى بايعوني. وإنكما ممن أرادني وبايعني.

وإن العامة لم تبايعني لسلطان غالب، ولا لعرض حاضر»(١).

ونقول:

١ ـ إنه «عليه السلام» يقول: إن البيعة على أنحاء أربعة:

الأول: أن تكون بالجبر والإكراه، وتحت وطأة السيف والسوط.

الثاني: أن تكون رهبة من سلطان غالب. أي أنه وإن لم يكن هناك إكراه مباشر، لكن هناك سلطان قائم وغالب، يبادر بعض الناس للبيعة لمن يرشح للخلافة، لأنه يخشى إن لم يبايع أن يتعرض في المستقبل لبعض العناء، ولو بحجب بعض المنافع عنه، أو إلحاق ضررٍ من نوع ما به..

الثالث: أن يبادر للبيعة طمعاً بالحصول على بعض المنافع الحاضرة..

الرابع: أن يبايع رغبة بالبيعة من دون وجود أي نوع من أنواع الإكراه،

---

(١) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج٣ ص١١١ (قسم الكتب) الكتاب رقم٥٤ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١٧ ص١٣١ وراجع: الإمامة والسياسة ج١ ص٩٠ والفتوح لابن أعثم ج٢ ص٤٦٥ وعن كشف الغمة ج١ ص٢٣٩ وبحار الأنوار ج٣٢ ص١٢٦ و ١٣٥ و ١٣٦.

بل من دون أن يكون هناك سلطان غالب، أو عرض حاضر..

بايعه الناس مختارين:

لا شك في أن الإكراه على البيعة يفقدها معناها، ويسقطها عن الاعتبار، ويكون وجودها كعدمها، ولا تكون ملزمة للمكره بشيء.

وقد بايع كثير من الناس أبا بكر مستكرهين. ثم ترتبت عليها البيعة لعمر، ثم كان الإكراه الظاهر في الشورى التي عينها عمر ليأتي بعثمان، والإكراه على قبول رأي ابن عوف كما تقدم في بعض فصول هذا الكتاب. والاكراه على البيعة أمر شائع في التاريخ، فإنه سمة حكومات المتغلبين، والظالمين..

أما بيعة الناس لعلي «عليه السلام»، فرغم أنها كانت عامة وشاملة ولم يتخلف عنها أحد، ولكنها كانت طوعية بالنسبة لكل فردٍ فردٍ من الناس..

وهذا لم يتوفر لأية بيعة على الإطلاق إلا لرسول الله «صلى الله عليه وآله» في بيعة العقبة، وبيعة الرضوان..

وكان علي «عليه السلام» يذكر ذلك للناس، ويذكره الناس له. ومن أمثلة ذلك:

١ ـ كتب «عليه السلام» إلى أهل الكوفة عند مسيره من المدينة إلى البصرة يقول: «وبايعني الناس غير مستكرهين، ولا مجبرين، بل طائعين مخيرين»[١].

---

(١) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج٣ ص٣ (قسم الكتب) الكتاب رقم١ وشرح نهج =

٢ ـ وعنه «عليه السلام» في كلام ينسب إليه: «ثم إن عثمان قتل، فبايعوني طائعين غير مكرهين»[(١)].

٣ ـ كتب «عليه السلام» إلى طلحة والزبير: «إني لم أرد الناس حتى أرادوني، ولم أبايعهم حتى بايعوني، (أو حتى أكرهوني) وإنكما ممن أرادني وبايعني»[(٢)].

= البلاغة للمعتزلي ج١٤ ص٦ ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج٤ ص١٠٩ وراجع: كتاب الجمل ص٢٤٤ والأمالي للطوسي ج٢ ص٨٧ و (ط دار الثقافة سنة ١٤١٤هـ) ص٧١٨ وبحار الأنوار ج٣٢ ص٧٢ و ٨٤ والغدير ج٩ ص١٠٤ ونهج السعادة ج٤ ص٥٥ والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج١ ص٦٣ و (تحقيق الشيري) ج١ ص٨٦.

(١) تاريخ مدينة دمشق ج٤٢ ص٤٣٩ وأسد الغابة ج٤ ص١٠٦ ح٣٧٨٩ و (ط دار الكتاب العربي) ج٤ ص٣١ وتاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٧٦ وكتاب سليم بن قيس (تحقيق الأنصاري ـ مجلد واحد) ص٤٣٧ وراجع: جواهر المطالب لابن الدمشقي ج١ ص٣٢٧.

(٢) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج٣ ص١١١ (قسم الكتب) الكتاب رقم٥٤ ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج٤ ص١٦٥ و ١٦٩ ومناقب آل أبي طالب ج٢ ص٣٣٨ ونهج السعادة ج٤ ص٦٣ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١٧ ص١٣١ وراجع: الإمامة والسياسة ج١ ص٩٠ (تحقيق الزيني) ج١ ص٦٦ و (تحقيق الشيري) ج١ ص٩٠ والفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء سنة ١٤١١) ج٢ =

٤ ـ وحين قال الناس كلهم بكلمة واحدة: رضينا به طائعين غير كارهين. قال لهم «عليه السلام»: «أخبروني عن قولكم هذا «رضينا به طائعين غير كارهين» أحق واجب هذا من الله عليكم، أم رأي رأيتموه من عند أنفسكم؟!

قالوا: بل هو واجب أوجبه الله عز وجل لك علينا»[١].

٥ ـ وقال عمار لعلي «عليه السلام»: «إن الناس قد بايعوك طائعين غير كارهين»[٢].

٦ ـ من كلام لعلي «عليه السلام» يذكر فيه طلحة والزبير:

«فأقبلتم إلي إقبال العوذ المطافيل على أولادها، تقولون: البيعة، البيعة. قبضت كفي فبسطتموها، ونازعتكم فجاذبتموها»[٣].

قال الجوهري: العوَّذ: حديثات النتايج من الظباء، والخيل والإبل،

= ص٤٦٥ والمناقب للخوارزمي ص١٨٣ ومطالب السؤول ص٢١٢ وكشف الغمة ج١ ص٢٣٨ و ٢٣٩ و (ط دار الأضواء سنة ١٤٠٥هـ) ج١ ص٢٤٠ والفصول المهمة لابن الصباغ ج١ ص٣٨٦ وبحار الأنوار ج٣٢ ص١٢٠ و ١٢٦ و ١٣٥ وسفينة النجاة للتنكابني ص٢٧١.

(١) الفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء سنة ١٤١١) ج٢ ص٤٣٥.

(٢) الفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء سنة ١٤١١) ج٢ ص٤٤١.

(٣) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج٣ ص٢٠ المختار من كلامه رقم١٣٥ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٩ ص٣٨ وبحار الأنوار ج٣٢ ص٧٨.

واحدها: عائذ، مثل حائل وحوَّل. وذلك إذا ولدت، عشرة أيام أو خمسة عشر يوماً، ثم هي مطفل[١].

٧ ـ وفي خطبة الإمام الحسن «عليه السلام» حين ذهب مع عمار إلى الكوفة يستنفران أهلها:

«..ثم والله ما دعاهم إلى نفسه، ولقد تداك الناس عليه تداك الإبل الهيم عند ورودها، فبايعوه طائعين، ثم نكث منهم ناكثون بلا حدث أحدثه، ولا خلافٍ أتاه، حسداً له وبغياً عليه»[٢].

وقال «عليه السلام» حين توجه طلحة والزبير إلى مكة للاجتماع مع عائشة لمتابعة التأليب عليه: «ثم تولى عثمان، فلما كان من أمره ما كان أتيتموني فقلتم: بايعنا.

فقلت: لا أفعل.

قلتم: بلى.

فقلت: لا.

وقبضت يدي فبسطتموها، ونازعتكم فجذبتموها، وحتى تداككتم علي كتداك الإبل الهيم على حياضها يوم ورودها، حتى ظننت أنكم قاتلي،

---

(١) بحار الأنوار ج٣٢ ص٧٩ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٩ ص٣٨ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٩ ص٣٨.

(٢) بحار الأنوار ج٣٢ ص٨٩ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١٤ ص١٢ والدرجات الرفيعة ص٢٦٥.

وأن بعضكم قاتل بعض.

وبسطت يدي فبايعتموني مختارين، طائعين، غير مكرهين إلخ..»[١].

التصريح باسم طلحة والزبير:

تقدم: أنه «عليه السلام» لم يزل يذكر كيف لاحقه الناس يطالبونه بقبول البيعة له، ويجاذبونه يده ليبسطوها للبيعة، وهو يأبى عليهم ذلك، ويمسكها عنهم.. حتى بايعوه في نهاية الأمر طائعين مختارين، ولم يستثن من كلامه هذا طلحة والزبير، ولا غيرهما..

وقد قال عن طلحة والزبير صراحة في إحدى خطبه: «يا عجبي لطلحة ألب على ابن عفان حتى إذا قتل أعطاني صفقة يمينه طائعاً، ثم نكث بيعتي، وطفق ينعى ابن عفان ظالماً، وجاء يطلبني ـ يزعم ـ بدمه..

إلى أن قال: ألا وإن الزبير قطع رحمي وقرابتي، ونكث بيعتي، ونصب لي الحرب، وهو يعلم أنه ظالم لي. اللهم فاكفنيه بما شئت»[٢].

---

(١) بحار الأنوار ج٣٢ ص٩٨ و ٩٩ والإرشاد ص١٣٠ فصل١٧ و (ط دار المفيد سنة ١٤١٤هـ) ج١ ص٢٤٤ و ٢٤٥ والإحتجاج (ط الغري) ج١ ص٢٣٥ و (ط بيروت) ص١٦١ و (ط دار النعمان) ج١ ص٢٣٦ ونهج السعادة ج١ ص٢٣٤ وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج٣٢ ص٤٣٤ و ٤٣٥.

(٢) بحار الأنوار ج٣٢ ص٦٠ و ٦١ و ١٠٠ والأمالي للطوسي ج١ ص١٠٦ و (ط بيروت) ص١٧١ و (ط دار الثقافة قم سنة ١٤١٤هـ) ص١٦٩ و ١٧٠ وشرح =

وقال «عليه السلام»: «عذيري من طلحة والزبير، بايعاني طائعين غير مكرهين، ثم نكثا بيعتي من غير حدث»[١].

وقال «عليه السلام»: «وقد بايعتموني وبايعني هذان الرجلان: طلحة والزبير، على الطوع منهما ومنكم والإيثار»[٢].

وقال «عليه السلام» عن طلحة والزبير: «ونازعاني أمراً لم يجعل الله لهما إليه سبيلا بعد أن بايعا طائعين غير مكرهين»[٣].

= نهج البلاغة للمعتزلي ج١ ص٣٠٦ ونهج السعادة (ط مؤسسة الأعلمي) ج١ ص٣٠٠ـ٣٠٢ و (ط٢) ج١ ص٣٠٩.

(١) بحار الأنوار ج٣٢ ص١٢٤ وراجع ص٢٣٣ والأمالي للمفيد (ط النجف) ص٥٣ و (ط دار المفيد سنة ١٤١٤هـ) ص٧٣ وراجع: الأمالي للطوسي (ط بيروت) ج١ ص١٣١ والبرهان (تفسير) ج٢ ص١٠٧ وراجع: جامع أحاديث الشيعة ج١٣ ص٨٧ وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج٢ ص٣٧٩ و ٤١٧ وتفسير العياشي ج٢ ص٧٩ والتفسير الأصفى ج١ ص٤٥٥ والتفسير الصافي ج٢ ص٣٢٥ وتفسير نور الثقلين ج٢ ص١٩٠ وتفسير الميزان ج٩ ص١٨٢ وشواهد التنزيل ج١ ص٢٧٦.

(٢) بحار الأنوار ج٣٢ ص١١١ والإرشاد للمفيد (ط النجف) ص١٣١ و (ط دار المفيد سنة ١٤١هـ) ج١ ص٢٤٦ والكافئة للشيخ المفيد ص١٩ وراجع: الجمل (ط١) ص٢٣٣ والجمل لابن شدقم ص٩٩ وراجع: الأمالي للمفيد ص٩٩.

(٣) بحار الأنوار ج٣٢ ص٦٢ وشرح نهج البلاغة المعتزلي ج١ ص٣٠٨ ومصباح =

وقـال «عليه السلام» في خطبة له بأهل الكوفة في ذي قار: «لقد علمتم ـ معاشر المسلمين ـ أن طلحة والزبير بايعاني طائعين غير مكرهين، راغبين إلخ..»[١].

وكتب «عليه السلام» لطلحة والزبير:

«وأنتما ممن أرادوا بيعتي وبايعوا، ولم تبايعا لسلطان غالب، ولا لعرض حاضر (وفي نص: وإن العامة لن تبايعني لسلطان غاصب ولا لحرص حاضر)[٢].

فإن كنتما بايعتما طائعين، فتوبا إلى الله عز وجل عما أنتما عليه، وإن كنتما بايعتما مكرهين، فقد جعلتما السبيل عليكما بإظهاركما الطاعة، وإسراركما المعصية..

إلى أن قال بعد ذلك حسب نص الإرشاد: «ودفعكما هذا الأمر قبل أن

= البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج١ ص٢٦٨ والغدير ج٩ ص١٠٨ والإمام علي بن أبي طالب للهمداني ص٧٠٢.

(١) بحار الأنوار ج٣٢ ص١٣٥ و ١٣٦ و ١٢٠ و ١١٦ عن كشف الغمة ج١ ص٢٣٨ عن الإرشاد ص١٣٣ فصل٢٢ و (ط دار المفيد سنة ١٤١٤هـ) ج١ ص٢٥٠ وعن نهج البلاغة قسم الكتب (الكتاب رقم٣٥) ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج١ ص٢٩١ وأعيان الشيعة ج١ ص٤٥٥.

(٢) بحار الأنوار ج٣٢ ص١٣٦ وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج٧ ص١٣ وسفينة النجاة للتنكابني ص٢٧١.

تدخلا فيه كان أوسع لكما من خروجكما منه بعد إقراركما»[١].

وقال «عليه السلام»: «ثم إن الناس بايعوني غير مستكرهين. وكان هذان الرجلان أول من فعل إلخ..»[٢].

وقال «عليه السلام» حين توجه طلحة والزبير إلى مكة: «وبايعني أولكم طلحة والزبير، طائعين غير مكرهين.

ثم لم يلبثا أن استأذناني في العمرة، والله يعلم أنهما أرادا الغدرة، فجددت عليهما العهد في الطاعة، وأن لا يبغيا الأمة الغوائل، فعاهداني، ثم لم يفيا لي، ونكثا بيعتي، ونقضا عهدي»[٣].

---

(١) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج٣ ص١١١ وبحار الأنوار ج٣٢ ص١٢٠ و ١٢٦ و ١٣٦ عن الفتوح لابن أعثم، وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج٧ ص١٣ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١٧ ص١٣١ والمناقب للخوارزمي ص١٨٣ ومطالب السؤول ص٢١٢ وكشف الغمة ج١ ص٢٤٠ وسفينة النجاة للتنكابني ص٢٧١.

(٢) نهج السعادة ج٤ ص٥٥ ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج٤ ص١٠٩ وبحار الأنوار ج٣٢ ص٧٢ والأمالي للطوسي ج٢ ص٨٧ و (ط دار الثقافة ـ قم) ص٧١٨.

(٣) بحار الأنوار ج٣٢ ص٩٨ و ٩٩ عن الإرشاد ص١٣٠ فصل١٧ و (ط دار المفيد سنة ١٤١٤هـ) ج١ ص٢٤٥ وعن الإحتجاج (ط الغري) ج١ ص٢٣٥. و (ط بيروت) ص١٦١ و (ط دار النعمان ـ النجف) ج١ ص٢٣٦ ونهج السعادة =

وقال لطلحة والزبير: «نشدتكما الله هل جئتماني طائعين للبيعة، ودعوتماني إليها وأنا كاره لها؟!

قالا: نعم.

فقال: غير مجبرين ولا مقسورين، فأسلمتما لي بيعتكما، وأعطيتماني عهدكما؟!

قالا: نعم.

قال: فما دعاكما بعد إلى ما أرى؟!

قالا: أعطيناك بيعتنا على أن لا تقضي في الأمور ولا تقطعها دوننا إلخ..»[١].

وفي نص آخر: أنه «عليه السلام» قال لطلحة والزبير: «ألم تأتياني وتبايعاني طائعين، غير مكرهين؟! فما أنكرتم؟! أجور في حكم، أو استئثار في فيء؟!.

قالا: لا.

= ج١ ص٢٣٤ وأعيان الشيعة ج١ ص٤٥٠ وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج٣٢ ص٤٣٥.

(١) شرح نهج البلاغة ج٧ ص٤٠ و ٤١ ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج٢ ص٢٧٩ و ٢٨٠ والجمل لابن شدقم ص٧١ وبحار الأنوار ج٣٢ ص٢١ عنه، وفي هامشه عن المعيار والموازنة ص٥١.

قال: أو في أمر دعوتماني إليه إلخ..»[١].

عن الحسن «عليه السلام»، قال: بايع طلحة والزبير علياً «عليه السلام» على منبر رسول الله «صلى الله عليه وآله» طائعين غير مكرهين[٢].

سعد يعترف بأحقية علي عليه السلام:

وروى ابن قتيبة: أن معاوية كتب إلى سعد بن أبي وقاص عن عثمان: وقد نصره طلحة والزبير، وهما شريكاك في الأمر والشورى..

فكتب إليه سعد:

أما بعد، فإن أهل الشورى ليس منهم [أحد] أحق بها من صاحبه، غير أن علياً كان [له] من السابقة، ولم يكن فينا ما فيه، فشاركنا في محاسننا، ولم نشاركه في محاسنه، وكان أحقنا كلنا بالخلافة.

ولكن مقادير الله تعالى التي صرفتها عنه، حيث شاء لعلمه وقدره. وقد علمنا أنه أحق بها منا، ولكن لم يكن بد من الكلام في ذلك والتشاجر[٣].

---

(١) بحار الأنوار ج٣٢ ص٣٠ وفضائل أمير المؤمنين لابن عقدة ص٩٤ والأمالي للطوسي ج٢ ص٤٣٠ و (ط دار الثقافة ـ قم سنة ١٤١٤هـ) ص٧٣١.

(٢) بحار الأنوار ج٣٢ ص٣٢ عن الكافئة في إبطال التوبة الخاطئة للشيخ المفيد ص١٣.

(٣) الإمامة والسياسة ح١ ص١٠٠ و (تحقيق الزيني) ج١ ص٩٠ و (تحقيق الشيري) ج١ ص١٢٠ وراجع: الغدير ج١٠ ص٣٣٣.

ونقول:

أولاً: إن من يقول هذا، ولا ينصر علياً «عليه السلام» ولا ينقاد له ألا يعد مفتوناً وحسوداً، ومنقاداً لهواه؟!

وأما إحالة الأمر على المقادير فلا يصلح لتبرئة سعد من تبعة التخلف عنه «عليه السلام»..

وهل يجوز لأبليس أن يعتذر عن معصيته، وليزيد أن يبرر جريمته بقتل سيد الشهداء «عليه السلام»، ولسائر الكفرة والقتلة والعصاة، ـ هل يجوز لهم أن يعتذروا عن أفاعيلهم ـ بالمقادير؟! وهل يقبل ذلك منهم لو فعلوه؟!

ثانياً: متى نصر طلحة والزبير عثمان؟! ألم يكونا هما من حرض على قتله؟! وباشر حصاره؟! ومنع عنه الماء؟! و.. و.. الخ..

ثالثاً: لا معنى لقول سعد: إن علياً أحق بالخلافة منه، إذ لا حق لأحد منهم فيها مهما كان ضئيلاً، بل الحق كله لعلي «عليه السلام» دون سواه.

رابعاً: لا معنى لقول سعد: «ولكن لم يكن بد من الكلام في ذلك والتشاجر» إلا على فرض القول بمقولة الجبر الإلهي، وهو باطل من الأساس حتماً وجزماً، فإن الله قد حرم عليهم منافسة علي في الأمر، واعتبرهم معتدين غاصبين، وقد كان بإمكانهم التسليم له، والعمل بما يرضي الله تعالى، فمن أين جاءنا سعد بلا بدية النزاع والتشاجر؟!

سعد يعترف بالخطأ:

عن خيثمة بن عبد الرحمان قال: «سمعت سعد بن مالك (أي ابن أبي وقاص)، وقال له رجل: إن علياً يقع فيك، أنك تخلفت عنه.

فقال سعد: والله إنه لرأي رأيته، وأخطأ رأيي. إن علي بن أبي طالب أعطي ثلاثاً لأن أكون أعطيت إحداهن أحب إلي من الدنيا وما فيها إلخ..»[1]. ثم ذكر الفضائل التي هي محط نظره.

ونقول:

١ ـ لعل القارئ الكريم يرى في هذا الكلام دليلاً على إنصاف سعد، وندمه على ما بدر منه، ولا سيما وهو يعترف بالخطأ، ويثبت لعلي «عليه السلام» فضائل لها هذه القيمة العظيمة..

ولكن ماذا لو أن أحداً خالف في هذا وقال: إن سعداً لم يتراجع ولم يعد إلى ولاء علي «عليه السلام»، وإنما هو يعبر بكلامه عن طموح يعتلج في صدره إلى ما لا يستحقه..

ويدلنا على ذلك: أنه لم يصدق القول بالفعل، ولم يلتحق بعلي «عليه السلام» ليكون معه في سائر حروبه، فإنه «عليه السلام» لم يزل في حالة حرب أو إعداد لها، فهو يخرج من حرب إلى أخرى وقد استشهد، وهو

---

(١) المستدرك للحاكم ج٣ ص١١٦ ومناقب علي بن أبي طالب للكوفي ج٢ ص٤٠١ وخلاصة عبقات الأنوار ج٧ ص١٠٤ والغدير ج٣ ص٢٠٦ وأعيان الشيعة ج١ ص٤٤٥.

يستعد للمسير إلى حرب معاوية مرة أخرى..

٢ ـ قد يكون قول علي «عليه السلام» هذا في سعد من دلائل بيعة سعد له، ثم قعوده عن نصرته، وتخلفه عن المسير معه إلى حرب الناكثين وغيره.

٣ ـ يلاحظ: أن ذلك الرجل يستخدم مع سعد لغة تحريضية حين يقول له: إن علياً يقع فيك. مع أن ما ذكره شاهداً على ذلك، لا يعدو قوله «عليه السلام»: إنه تخلف عنه، وهذا أمر ظاهر، وموقف لم يتردد سعد في إعلانه، ولم يظهر أنه يخجل به، أو أنه يراه عيباً.. غاية ما هناك أنه يراه من الخطأ في الرأي..

٤ ـ يلاحظ: أن سعداً يعتبر مخالفته لنص القرآن الآمر بقتال الفئة الباغية، وعصيانه لأحكام الله القاضية بلزوم قتال الناكثين الخارجين على إمامهم. يعتبر ذلك رأياً، لا تمرداً على الله.

وغاية ما فعله: أنه أجاز لنفسه أن يصف هذا الرأي بالخطأ.

٥ ـ إن مجرد ذكر بعض الفضائل لعلي لا يعفي سعداً من تبعات تمرده على الأوامر الإلهية التي لا يعذر أحد في التمرد عليها.

الفصل الثالث:

لم يتخلف أحد..

المتخلفون عن بيعة علي عليه السلام:

زعموا: أن قلة قليلة من الصحابة لم يبايعوا علياً «عليه السلام».. وكأنهم يريدون أن يقولوا: إن الإجماع لم يتحقق على بيعته «عليه السلام».

وعلى كل حال، نقول:

قد اختلفوا في أسماء هذه القلة، ونحن نذكر هنا كل من عثرنا على اسمه، حتى مع ظهور الغلط فيه، فنقول:

١ ـ أسامة بن زيد: ذكروا أنه لم يبايع علياً «عليه السلام»، واعتذر بمعاذير[١].

---

(١) أسد الغابة ج٢ ص١٩٦ و (ط دار الكتاب العربي ـ بيروت) ج١ ص٦٤ و ٦٥ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٤ ص٨ والكامل في التاريخ ج٣ ص١٩١ و ١٩٢ وتاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٣١ والجمل ص٩٤ والفصول المهمة لابن الصباغ ج١ ص٣٥٣ وراجع: بحار الأنوار ج١٩ ص١٤٧ ومجمع البيان ج٣ ص١٦٣ وإكليل المنهج في تحقيق المطلب للكرباسي ص١٣١ ومستدركات علم رجال الحديث للنمازي ج١ ص٥٣٧.

وفي بعض النصوص: أن الإمام علياً «عليه السلام» قبل عذره[١].

وروي عن الإمام الباقر «عليه السلام» قوله: قد رجع، فلا تقولوا إلا خيراً[٢].

٢ ـ محمد بن مسلمة: أبى بيعة علي «عليه السلام»، وسماها: «فتنة»، واعتزل، واتخذ سيفاً من خشب[٣].

---

(١) رجال الكشي ج١ ص١٩٧ وإكليل المنهج في تحقيق المطلب للكرباسي ص١٣١ ومستدركات علم رجال الحديث للنمازي ج١ ص٥٣٧.

(٢) رجال الكشي ج١ ص٩٥ ومستدركات علم رجال الحديث للنمازي ج١ ص١٣٥ و ١٣٦ وإختيار معرفة الرجال ج١ ص١٩٤ و ١٩٥ ونقد الرجال للتفرشي ج١ ص١٨٦ و ١٨٧ والدرجات الرفيعة ص٤٤٥ ومستدركات علم رجال الحديث للنمازي ج١ ص٥٣٧.

(٣) سير أعلام النبلاء ج٢ ص٣٦٩ والطبقات الكبرى لابن سعد ج٣ ص٤٤٥ وأنساب الأشراف للبلاذري ج٢ ص٢٠٧ وأسد الغابة ج٥ ص١٠٧ و (ط دار الكتاب العربي ـ بيروت) ج٤ ص٣٣٠ و ٣٣١ والإصابة (ط جديد) ج٦ ص٢٩ الإستيعاب ج٣ ص٤٣٤ و (ط دار الجيل) ج٣ ص١٣٧٧ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٤ ص٨ وتاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٢٩ و ٤٣١ والكامل في التاريخ ج١ ص١٩١ و ١٩٢ والجمل ص٩٦ والفصول المهمة لابن الصباغ ج١ ص٣٥١ و ٣٥٣ ونور الأبصار (ط اليوسفية) ص٨٨ وعمدة القاري ج١٧ ص١٣٢ والمعجم الكبير للطبراني ج١٩ ص٢٣٣ والمعارف =

٣ ـ سعد بن أبي وقاص: لم يبايع علياً[١]، واعتزل جانباً، ولم يشهد معه أياً من حروبه[٢].

ومدح سعد علياً، وذكر له خصالاً تمنى أن تكون له واحدة منها، فقال له معاوية: «ما كنت عندي قط ألأم منك الآن، فهلا نصرته؟! ولم قعدت عن بيعته؟! فإني لو سمعت من النبي «صلى الله عليه وآله» مثل الذي سمعت فيه لكنت خادماً لعلي ما عشت.

فقال سعد: والله إني لأحق بموضعك منك.

فقال معاوية: يأبى عليك ذلك بنو عذرة.

وكان سعد ـ فيما يقال ـ لرجل من بني عذرة[٣].

= لابن قتيبة ص٢٦٩ وتهذيب الكمال ج٢٦ ص٤٥٧ وتمهيد الأوائل للباقلاني ص٥٥٤ وتاريخ مدينة دمشق ج٥٥ ص٢٨٥.

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٤ ص٩ والطبقات الكبرى لابن سعد ج٣ ص٣١ وأنساب الأشراف ج٣ ص٩ وتاريخ مدينة دمشق ج٤٢ ص٤٣٧ والكامل في التاريخ ج١ ص١٩١ و ١٩٢ وتاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٣١ والجمل ص٩٤.

(٢) سير إعلام النبلاء ج١ ص١٢٢ وراجع: طرق حديث الأئمة الإثنا عشر ص٢٦ والغدير ج٧ ص١٤٣.

(٣) مروج الذهب ج٣ ص٢٤ والغدير ج٣ ص٢٠٠ وج١٠ ص٢٥٨ والكنى والألقاب ج١ ص٣٠٧.

٤ ـ عبد الله بن عمر[١].

وروى **الطبري عن عبد الله بن حسن**: أن من الأنصار الذين قعدوا عن علي «عليه السلام»:

٥ ـ كعب بن مالك.

٦ ـ مسلمة بن مخلَّد.

٧ ـ أبو سعيد الخدري.

٨ ـ النعمان بن بشير.

٩ ـ رافع بن خديج.

١٠ ـ فضالة بن عبيد.

١١ ـ كعب بن عجرة[٢].

---

(١) الإستيعاب ج٣ ص٤٧٢ والمصنف لابن أبي شيبة ج٨ ص٦٢٥ وراجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٤ ص٨ عن كعب بن مالك، والجمل ص٩٤ وتذكرة الخواص ج١ ص٣٤٩ وراجع: فتح الباري ج١٣ ص١٩٥ وتاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٣١ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥١ والكامل في التاريخ ج٣ ص١٩١ و ١٩٢ والمعيار والموازنة ص١٠٧ والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي ـ بيروت) ج٧ ص٢٥٣ وطرق حديث الأئمة الإثنا عشر ص٢٦.

(٢) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٢٩ و ٤٣٠ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٢ والكامل في التاريخ ج٣ ص١٩١ و ١٩٢ وتذكرة الخواص ج١ =

١٢ ـ عبد الله بن سلام[(١)].

١٣ ـ حسان بن ثابت[(٢)].

١٤ ـ قدامة بن مظعون[(٣)].

١٥ ـ المغيرة بن شعبة[(٤)].

١٦ ـ صهيب بن سنان.

١٧ ـ سلمة بن سلامة بن وقش[(٥)].

= ص٣٤٩ وبحار الأنوار ج٣٢ ص٨ والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي ـ بيروت) ج٧ ص٢٥٣ والعبر وديوان المبتدا والخبر ج٢ ق١ ص١٥١ وفي نور الأبصار ص٨٨ استثنى ابن مسلمة والنعمان بن بشير والفصول المهمة لابن الصباغ ج١ ص٣٥٣.

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٤ ص٩ وتاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٣٠ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٢ و ٤٥٤ والكامل في التاريخ ج٣ ص١٩١.

(٢) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٢٩ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٢ والكامل في التاريخ ج٣ ص٣٠٣ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٤ ص٩.

(٣) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٣٠ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٢ والكامل في التاريخ ج٣ ص١٩٢.

(٤) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٣١ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٢ والكامل في التاريخ ج٣ ص١٩٢.

(٥) الكامل في التاريخ ج٣ ص١٩١ وتاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٣١ و (ط =

١٨ ـ الزبير بن العوام[١].

١٩ ـ زيد بن ثابت[٢].

ونقول:

إن ما ذكر آنفاً غير صحيح، فلاحظ ما يلي:

١ ـ قال الشيخ المفيد «رحمه الله»: «أما تأخر من سميت عن الخروج مع أمير المؤمنين «عليه السلام» إلى البصرة فمشهور، ورأيهم في القعود عن القتال معه ظاهر معروف، وليس ذلك بمناف لبيعتهم له على الإيثار، ولا مضاد للتسليم لإمامته على الاختيار.

والذي ادعي عليه الامتناع في البيعة، وأشكل عليه الأمر، فظن أنهم لو تأخروا عن نصرته كان ذلك منهم لامتناعهم عن بيعته.

وليس الأمر كما توهموا، إلا أنه قد يعرض للإنسان شك في من تيقن سلطانه في صوابه، ولا يرى لسلطان حمله على ما هو شاك فيه، لضرب من الرأي يقتضيه الحال في صواب التدبير.

= مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٤ وراجع: الفصول المهمة لابن الصباغ ج١ ص٣٥٣ فيما يرتبط بصهيب.

(١) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٣١ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٤ والكامل في التاريخ ج٣ ص١٩٢.

(٢) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٣١ و ٤٣٠ والكامل في التاريخ ج٣ ص١٩١ و ١٩٢.

وقد يعتقد الإنسان أيضاً صواب غيره في شيء، ويحمله الهوى على خلافه، فيُظهِر فيما صار إليه من ذلك شبهةً، تعذّره عند كثير من الناس في فعاله.

وليس كل من اعتقد طاعة إمامه كان مضطراً إلى وفاقه، بل قد يجمع الاعتقاد لحق الرئيس المقدم في الدين مع العصيان له في بعض أوامره ونواهيه، ولولا أن ذلك كذلك لما عصى الله من يعرفه، ولا خالف نبيه «صلى الله عليه وآله» من يؤمن به، وليس هذا من مذهب خصومنا في الإمامة»[١].

٢ ـ قال المعتزلي عن اعتذارات ابن عمر، وسعد، وأسامة، ومحمد بن مسلمة: «فأما أصحابنا فإنهم يذكرون في كتبهم: أن هؤلاء الرهط إنما اعتذروا بما اعتذروا به لما ندبهم إلى الشخوص معه لحرب أصحاب الجمل، وأنهم لم يتخلفوا عن البيعة، وإنما تخلفوا عن الحرب»[٢].

٣ ـ قال المعتزلي أيضاً: روى شيخنا أبو الحسين في كتاب الغرر: أنهم لما اعتذروا إليه بهذه الأعذار، قال لهم:

ما كل مفتون يعاتب. أعندكم شك في بيعتي؟!

قالوا: لا.

---

(١) الجمل ص٩٤ و ٩٥ و (ط مكتبة الداوري ـ قم) ص٤٤ و ٤٥.

(٢) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٤ ص٨ و ٩.

قال: فإذا بايعتم، فقد قاتلتم. وأعفاهم من حضور الحرب[١].

٤ ـ إن القول المروي عن علي «عليه السلام»: «إن كرهني رجل واحد من الناس لم أدخل في هذا الأمر»[٢]. ينفي أن يكون جماعة من المعروفين في المهاجرين والأنصار قد امتنعوا عن بيعته؛ ولأجل ذلك ذكر المعتزلي: أن كراهتهم إنما كانت بعد البيعة[٣].

٥ ـ وقال اليعقوبي: «بايع الناس إلا ثلاثة نفر من قريش: مروان بن الحكم، وسعيد بن العاص، والوليد بن عقبة.. ثم ذكر ما جرى..

إلى أن قال: فقال مروان: بل نبايعك، ونقيم معك، فترى، ونرى»[٤].

٦ ـ وقال العسقلاني: «بايعه المهاجرون والأنصار، وكل من حضر»[٥].

٧ ـ قال ابن سعد: «بايعه طلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وعمار بن ياسر، وأسامة بن زيد، وسهل بن حنيف، وأبو أيوب الأنصاري، ومحمد بن مسلمة، وزيد بن ثابت، وخزيمة بن ثابت. وجميع من كان بالمدينة من أصحاب رسول الله «صلى الله

---

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٤ ص٩.

(٢) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٤ ص٩.

(٣) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٤ ص٩.

(٤) تاريخ اليعقوبي ج٢ ص١٧٨ و ١٧٩ ونهج السعادة ج١ ص٢١٦ و ٢١٧.

(٥) الغدير ج١٠ ص٢٩ وفتح الباري ج٧ ص٥٨ (وفي ط أخرى) ص٧٢.

عليه وآله»، وغيرهم»[١].

٨ ـ وفي نص آخر: اتفق على بيعته المهاجرون والأنصار[٢].

٩ ـ وقالوا: «لما قتل عثمان صبراً سعا الناس إلى دار علي «عليه السلام»، وأخرجوه، وقالوا: لا بد للناس من إمام. فحضر طلحة والزبير، وسعد بن أبي وقاص والأعيان، فأول من بايعه طلحة والزبير، ثم سائر الناس»[٣].

١٠ ـ وفي نص آخر: لم يتخلف أحد من الأنصار إلا بايع فيما نعلم[٤].

١١ ـ وحين جاؤا ليبايعوه، قالوا له: مد يدك لنبايعك.

فقال: أين طلحة والزبير وسعد؟!

فأقبلوا إليه وبايعوه. ثم بايعه المهاجرون والأنصار، ولم يتخلف عنه أحد[٥].

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ج٣ ص٣١ وتذكرة الخواص ج١ ص٣٤٦.

(٢) تذكرة الخواص ج١ ص٤٤٥.

(٣) تاريخ الخميس ج٢ ص٢٧٦ عن دول الإسلام، وراجع: حياة الحيوان (ط مصر عام ١٣٠٦هـ) ج١ ص٥٠.

(٤) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٣٠ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٤ و البداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي - بيروت ـ لبنان) ج٧ ص٢٥٣ والكامل في التاريخ ج٣ ص١٩١ و ١٩٢.

(٥) جواهر المطالب لابن الدمشقي ج١ ص٢٩٤ ج٢ ص٥ وراجع: كشف الغمة ج١ ص١٥٠ و (ط دار الأضواء) ج١ ص٧٧ والمناقب للخوارزمي ص٤٩ وأسد الغابة ج٤ ص٣٢ و ٣٣.

١٢ ـ وقال سليم بن قيس بعد ذكره بيعة الناس لعلي «عليه السلام» طائعين: غير ثلاثة رهط بايعوه ثم شكوا في القتال معه، وقعدوا في بيوتهم: محمد بن مسلمة، وسعد بن أبي وقاص، وابن عمر.

وأسامة بن زيد، سلم بعد ذلك، ورضي. ودعا لعلي «عليه السلام»، واستغفر له، وبرئ من عدوه، وشهد أنه على حق ومن خالفه ملعون حلال الدم[١].

١٣ ـ قال الحاكم في المستدرك:

«أما قول من زعم: أن عبد الله بن عمر، وأبا مسعود الأنصاري، وسعد بن أبي وقاص، وأبا موسى الأشعري، ومحمد بن مسلمة الأنصاري، وأسامة بن زيد قعدوا عن بيعته، فإن هذا قول من يجحد تلك الأحوال..».

ثم قال بعد أن ذكر أسباب اعتزالهم: « فبهذه الأسباب وما جانسها كان اعتزال من اعتزل عن القتال مع علي «عليه السلام»، وقتال من قاتله»[٢].

١٤ ـ عن أبي مخنف: أنه «عليه السلام» لما هم بالمسير إلى البصرة، بلغه عن سعد بن أبي وقاص، وابن مسلمة، وأسامة بن زيد، وابن عمر تثاقل عنه، فبعث إليهم، فلما حضروا قال لهم: قد بلغني عنك [عنكم] هنات

---

(١) منتهى المقال ج٢ ص٨ وسليم بن قيس ج٢ ص٧٩٧ وبحار الأنوار ج٣٢ ص٢١٥ و ٢١٦ وأعيان الشيعة ج٣ ص٢٥٠.

(٢) المستدرك للحاكم ج٣ ص١١٥ و ١١٨ وتلخيص المستدرك للذهبي بهامشه.

كرهتها. وأنا لا أكرهكم على المسير معي، ألستم على بيعتي؟!

قالوا: بلى.

قال: فما يقعدكم عن صحبتي؟!

قال سعد: أكره الخروج في هذه الحرب لئلا أصيب مؤمناً. فإن أعطيتني سيفاً يعرف المؤمن من الكافر قاتلت معك.

وقال له أسامة: أنت أعز الخلق علي، عاهدت الله أن لا أقاتل أهل لا إله إلا الله.

ثم ذكر قصة قتل أسامة على عهد رسول الله رجلاً مشركاً بعد أن قال لا إله إلا الله. وأنه حين اعتذر لرسول الله بأنه قالها متعوذاً، قال له النبي «صلى الله عليه وآله»: ألا شققت عن قلبه!

فزعم أسامة أنه «صلى الله عليه وآله» أمره حينذاك أن لا يقاتل إلا المشركين، فإذا قاتل المسلمين ضرب بسيفه الحجر فكسره.

وقال ابن عمر لعلي «عليه السلام»: لست أعرف في ذلك الحرب شيئاً. أسألك ألا تحملني على ما لا أعرف.

فقال لهم «عليه السلام»: ما كل مفتون معاتب. وأخبرهم أن الله سيغني عنهم.

أو قال لهم «عليه السلام»: ليس كل مفتون معاتب ألستم على بيعتي..

قالوا: بلى.

قال: انصرفوا، فسيغني الله تعالى عنكم[(١)].

لماذا لا يعاتب كل مفتون؟!:

وأما المراد من قوله «عليه السلام»: «ما كل مفتون يعاتب»، فهو أن الفتنة إن كانت بسبب عروض شبهة أوجبت التباس الأمور على ذلك المفتون، فيصح أن يعاتب ويقال له: إن حقيقة الأمر هي كذا وكذا.. والمفترض: أن يفيد هذا العتاب في إرجاعه إلى جادة الصواب.

وأما إذا كان سبب افتتانه هو مرض قلبه، وحبه للدنيا، فلا محل للعتاب معه، لأن العتاب لا يجدي في إرجاع الأمور إلى نصابها.

وهذا يفسر لنا ذكره «عليه السلام» العاهات التي أدت إلى افتتان هؤلاء الناس. فإن ابن عمر ضعيف. أما سعد فحسود.

وأما ابن مسلمة فذنب علي «عليه السلام» إليه أنه قتل أخاه يوم خيبر.

وذلك كله يدل على أن فتنتهم لم تكن لشبهة عرضت لهم، بحيث لو

---

(١) الجمل للمفيد ص٩٥ و ٩٦ و (ط مكتبة الداوري ـ قم ـ إيران) ص٤٥ و ٤٦ وأشار في هامشه إلى المصادر التالية: الطبقات الكبرى لابن سعد ج٣ ص٤٤٤ و ٤٤٥ والمعيار والموازنة ص١٠٥ و ١٠٦ والأخبار الطوال ص١٤٢ و ١٤٣ والسيرة النبوية وأخبار الخلفاء ص٥٢٤ و ٥٢٥ والمغني ج٢٠ ق٢ ص٦٦ و ٦٧ والأمالي للطوسي ج٢ ص٣٢٧ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١٨ ص١١٩ وبحار الأنوار ج٣٢ ص١٧٠.

عوجلت لعادوا إلى الصواب، بل هي فتنة منشؤها مرض القلب مثل الحسد، أو ضعف الشخصية، أو الحقد والضغينة، ونحو ذلك.

ويبدو أن المراد بالفتنة هنا: هو الافتتان بالدنيا، والتعلق بها، وليس المراد بها: الفتنة بمعنى التباس الحق عليهم بالباطل، لأن هؤلاء كانوا يعرفون الحق، ويعترفون به.

وشاهد ذلك ندم ابن عمر على تخلفه عنه «عليه السلام»، كما أن سعداً اعترف بأن الحق لعلي «عليه السلام»..

على أنه حتى لو كان المراد بالفتنة هنا هو الشبهة، وعدم اتضاح الحق، فإن علياً «عليه السلام» قد أزال ببياناته المتكررة تلك الشبهة، وأوضح الحق لهم بما لا مزيد عليه.

إذا بايعتم فقد قاتلتم:

تقدم: أن علياً «عليه السلام» لما دعا سعداً وابن عمر وغيرهما إلى القتال معه، امتنعوا، واعتذروا بما اعتذروا به، فقال لهم علي «عليه السلام»: «أتنكرون هذه البيعة»؟!

قالوا: لا، لكننا لا نقاتل.

فقال: «إذا بايعتم فقد قاتلتم».

قال: فسلموا من الذم[1].

---

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١٨ ص١١٥ وبحار الأنوار ج٣٤ ص٢٨٦.

ونقول:

إن هذا موضع شك وريب شديد، لما يلي:

أولاً: إن هذه الرواية، وإن دلت على بيعة هؤلاء القوم له «عليه السلام»، ولكنها تدعي: أنه «عليه السلام» قد قبل منهم تخلفهم عن القتال، من دون أن يكون لهم عذر صحيح في ذلك، وعلي «عليه السلام» لا يفعل ذلك، فإن الله تعالى قد ذم المتخلفين عن القتال متذرعين بحجج واهية، فقال: ﴿**وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللهَ وَرَسُولَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾[1].

ثانياً: ما معنى قوله: «إذا بايعتم فقد قاتلتم»، فإن البيعة لا تعني حصول القتال منهم.

ثالثاً: لو قبلنا ذلك لوقعنا في محذور أكبر، وهو: أنه «عليه السلام» يعطي بذلك الفرصة لتملص جميع الناس من القتال، استناداً إلى هذه الحجة الواهية.

رابعاً: إنهم لم يذكروا له البيعة، ولا أنكروها، فلماذا عطف هو «عليه السلام» عنان الكلام إلى البيعة، وما ربط تخلفهم عن القتال ؟! وما المبرر لسؤالهم عنها، وعن إنكارهم إياها وعدمه؟!

خامساً: ما معنى أن يكون تخلفهم عن القتال وعدم إنكارهم لبيعته قد أوجب سلامتهم من الذم؟! ولماذا لا يكون ذلك من موجبات تأكد

(١) الآية ٩٠ من سورة التوبة.

ذمهم؟! فإن الالتزام بالبيعة يفرض عليهم القيام بما تقتضيه، وهو نصرته، ومعاونته على أعدائه، إذ ليس معنى البيعة مجرد قبض العطاء من بيت المال.

وقفة مع الأعذار:

ونقول:

إننا نسجل هنا العديد من الأمور، ونستفيد في بعضها مما ذكره الشيخ المفيد «رحمه الله»، وذلك كما يلي:

أولاً: إنه «عليه السلام» وصفهم بأنهم مفتونون عن الجهاد، مجانبون للصواب في خلافه. فإن هذا الكلام يدل على أن الإمتناع إنما هو عن السير معه إلى الحرب، وأن هناك ما يصرفهم عن هذه المشاركة، وذلك لأن كل أحد يعلم بما جرى في غدير خم، وتسامع الناس ما قاله «صلى الله عليه وآله» في حقه «عليه السلام» يوم تبوك.. وفي مختلف المناسبات والأحوال.. الأمر الذي لا حاجة معه إلى الاستدلال والاحتجاج.. وقد دلت أعذارهم التي ساقوها على أنهم بصدد خداعه، وخداع الناس والتلبيس عليهم.

ثانياً: إن الأسباب التي دعت هؤلاء للقعود هي غير ما ذكره هؤلاء.

فأما سعد بن أبي وقاص، فسبب قعوده عن نصرة علي «عليه السلام» هو حسده له «عليه السلام»، فإن جعل عمر له في الشورى قد أطمعه وجرأه على طلب ما ليس أهلاً له..

وأما أسامة، فإن النبي «صلى الله عليه وآله» أمَّره في مرض موته على

أبي بكر وعمر وعثمان[١].

ولم يتحرك ذلك الجيش حسب أوامر رسول الله «صلى الله عليه وآله».

ولكن الخلفاء خدعوه بمخاطبته بلقب الأمير مدة حياتهم.

ولا شك بأن أسامة لا يرتاح ولا يرضى بأن يحطه أحد عن المرتبة التي وضعوه فيها. وكان يعلم: أن علياً «عليه السلام» لن يرضى بقعوده عنه بهذا الأمر، وسيعامله كما يعامل سائر الناس.

أما محمد بن مسلمة، فإنه كان صديق عثمان، وخاصته وبطانته..

وأما ابن عمر، فكان ضعيف العقل، كثير الجهل ـ كما يقول المفيد «رحمه الله» ـ وكان ماقتاً لعلي «عليه السلام».

وقد زاد الطين بلة: أن علياً «عليه السلام» أحزنه حين أهدر دم أخيه عبيد الله لقتله الهرمزان، وأجلاه عن المدينة، وشرده في البلاد. وقد صرح

---

(١) راجع: المغازي للواقدي ج٢ ص١١٧ وتاريخ الأمم والملوك ج٣ ص١٨٤ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٢ ص٤٦٢ والكامل في التاريخ ج٢ ص٣٣٤ وتاريخ الاسلام للذهبي ص١٩ وتاريخ اليعقوبي ج٢ ص١١٣ والسيرة النبوية لابن هشام ج٤ ص١٧٤ وتلخيص الشافي ج٣ ص١٧٧ والطبقات الكبرى لابن سعد ج٢ ص١٨٩ والمغني لعبد الجبار ج٢٠ ق١ ص٣٤٨ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١ ص ١٥٩ والدرجات الرفيعة ص٤٤١ وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج١٠ ص٥٧٨ وتاريخ مدينة دمشق ج٢ ص٤٩.

علي «عليه السلام» بذلك[١].

ثالثاً: لو سلمنا أن هؤلاء وأضعافهم من بني أمية وغيرهم قد قعدوا عن علي «عليه السلام» فإن ذلك لا يقدح في إمامته، لا على مذهب الشيعة القائلين بأن دليل إمامته هو النص، ولا على مذهب غيرهم من القائلين بثبوتها بالاختيار، لأنهم يقولون: يكفي في ثبوتها بيعة بعض أهل الحل والعقد، خمسة نفر، أو أربعة، أو اثنين، أو واحد، حسب قول أكثرهم. فكيف إذا كان قد بايعه المهاجرون الأولون، وعيون الأنصار وفضلاء المسلمين، والتابعين لهم بإحسان، والخيرة من أهل الحجاز، ومصر والعراق وغيرها الذين كانوا في المدينة.

رابعاً: إن عبد الله بن حسن حين سئل عن سبب إباء حسان بن ثابت البيعة قال: إن حسان كان شاعراً، لا يبالي ما يصنع.

وزيد بن ثابت أيضاً: ولاه عثمان الديوان، وبيت المال. فلما حضر عثمان قال: يا معشر الأنصار، كونوا أنصاراً لله.. مرتين.

فقال له أبو أيوب: ما تنصره إلا أنه أكثر لك من العضدان[٢].

---

(١) راجع: المعيار والموازنة ص١٠٨ والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج١ ص٥٣ و ٥٤ و (تحقيق الشيري) ج١ ص٧٣ والمغني لعبد الجبار ج٢٠ ق٢ ص٦٨ وخلاصة عبقات الأنوار ج٣ ص٢٧ وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج٣٢ ص٤٦١.

(٢) جمع عضيد. وهي النخلة التي لها جذع، يتناول منها المتناول.

وكعب بن مالك يقال: إن عثمان استعمله على صدقة مزينة، وترك له ما أخذه منهم[١].

كلمة الزهري في الميزان:

وقال الزهري: «والعجب أن عبد الله بن عمر وسعد بن أبي وقاص لم يبايعا علياً، وبايعا يزيد بن معاوية»[٢].

ويرد على كلام الزهري هذا: أن سعداً قد توفي في عهد معاوية، فيرون أنه سمه. فكيف يكون قد بايع ليزيد؟!

إلا أن يقال: إن سعداً قد توفي مسموماً، بعد أن بايع ليزيد في عهد أبيه، ويكون معاوية قد دس إليه السم خوفاً من عدم وفائه ببيعته أو بوعده بها..[٣].

(١) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٢٩ و ٤٣٠ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٥٢ والكامل في التاريخ ج٣ ص١٩١ و ١٩٢ وأعيان الشيعة ج١ ص٤٤٤.

(٢) تذكرة الخواص ج١ ص٣٤٩ والقول الصراح في البخاري وصحيحه الجامع للأصبهاني ص١٦٩.

(٣) مقاتل الطالبيين ص٥٧ و (ط المكتبة الحيدرية) ص٤٧ وشرح الأخبار ج٣ ص١٢٨ والنص والإجتهاد ص٤٧٢ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١٦ ص٤٩ والفصول المهمة في تأليف الأمة للسيد شرف الدين ص١٣٢.

لا حاجة بمن لا يرغب فينا:

قال ابن أعثم:

أقبل عمار بن ياسر إلى علي بن أبي طالب «عليه السلام»، فقال: ياأمير المؤمنين! إن الناس قد بايعوك طائعين غير كارهين، فلو بعثت إلى أسامة بن زيد، وعبد الله بن عمر، ومحمد بن مسلمة، وحسان بن ثابت، وكعب بن مالك، فدعوتهم ليدخلوا فيما دخل فيه الناس من المهاجرين والأنصار!

فقال علي «عليه السلام»: إنه لا حاجة لنا في من لا يرغب فينا.

قال: فقال له الأشتر: يا أمير المؤمنين! إننا وإن لم يكن لنا في السابقة ما لهم، فإنهم ليسوا بشيء أولى من أمور المسلمين منا. وهذه بيعة عامة، الخارج منها طاعن علينا، فلا تدعهم أو يبايعوا، فإن الناس اليوم إنما هم باللسان وغدا بالسنان، وليس كل من يتثاقل عليك كمن يخفف عنك، وإنما أرادك القوم لأنفسهم، فردهم لنفسك.

فقال له علي «عليه السلام»: يا مالك جدي ورأيي، فإني أعرف بالناس منك.

قال: وكأن الأشتر وجد من ذلك في نفسه، فأنشأ أبياتاً مطلعها:

منحت أمير المؤمنين نصيحة فكان أمرأ تهدى إليه النصائح

إلى آخره.

قال: فوثب إلى علي «عليه السلام» (رجل اسمه) زياد بن حنظلة التميمي، فقال: ياأمير المؤمنين! ما الرأي إلا ما رأيت، وإنه من عاند نفسه

فإنك غير مشفع به، فإن بايعك كرهاً. فدع عنك هؤلاء الراغبين عنك، فوالله لأنت الأمين والمأمون على الدين والدنيا، والسلام.

ثم أنشأ التميمي أبياتاً مطلعها:

أبا حسن متى ما تدع فينا نجبك كأننا دفاع بحر

إلى آخرها[1].

ونقول:

١ ـ يبدو لنا: أن النص، المذكور آنفاً قد تعرض للتحريف والتزييف، فقد قلنا فيما سبق: إن النصوص وظواهر الأحوال تدل على أن جميع من زعموا: أنهم لم يبايعوا علياً كانوا قد بايعوه بالفعل. وأنهم إنما امتنعوا أو امتنع بعضهم عن الخروج معه لقتال الناكثين..

وقبل أن نلم ببعض ما نريد أن نقوله نشير إلى أننا حين نجد الدس والتحريف في كل اتجاه من قبل مناوئي علي «عليه السلام»، فلا يبقى مجال إلا للشك والريب في أكثر ما نراه بين أيدينا.. ونجد أنفسنا مضطرين للنظر إلى الروايات الأخرى التي لا تؤيدها السلطة، ولا تشجعها بل تعاقب عليها..

وقد بينت الوقائع الكثيرة: أن المنحرفين عن علي «عليه السلام» وأهل بيته لا يتورعون عن إيذاء كل من يتفوه بخلاف ما يحبون، أو يروي غير ما

---

(١) الفتوح لابن أعثم ج٢ ص٢٥٦ ـ ٢٥٨ و (ط دار الأضواء) ج٢ ص٤٤٠ ـ ٤٤٢.

يتوقعون..

٢ ـ إن هذه الرواية، وإن كانت مسوقة ـ بحسب الظاهر ـ للترويج لمقولة تخلف أسامة، وابن عمر، وابن مسلمة، وابن ثابت، وابن مالك عن بيعة علي «عليه السلام»..

ولكننا قد بينا: أن ذلك غير صحيح، وأن الصحيح هو: أن عماراً طلب من علي «عليه السلام» أن يرسل إلى هؤلاء النفر، ويدعوهم إلى الخروج معه لقتال الناكثين والمارقين، فقول عمار: «ليدخلوا فيما دخل فيه الناس إلخ..» يريد به دخولهم في الحرب التي أثارها طلحة والزبير..

٣ ـ يؤيد ذلك: قول عمار في أول كلامه: إن الناس قد بايعوك طائعين غير كارهين.. فإنه لا يجوز جعل بيعة الناس طائعين مبرراً لإكراه من لم يبايع على البيعة.

فهذا التبرير لا يستقيم إلا إذا كان يريد به أن بيعتهم الطوعية تبرر له أن يلزمهم بلوازم البيعة التي اختاروها. ومن لوازمها الظاهرة قتال البغاة عليه. فهو يقول له: إذا كانوا قد بايعوك طائعين فلماذا يتخلفون عنك؟! ولماذا لا تلزمهم بالخروج معك، والدخول فيما دخل فيه الناس بما فيهم المهاجرون والأنصار وهو قتال البغاة، إذ لا معنى لامتناعهم عن أمر لم يتحرج منه إلا من يكون في قلبه مرض، أو من يجهل أحكام الشريعة[1].

٤ ـ لعلك تقول: إن الكلام المنسوب إلى الأشتر «رحمه الله» في هذه

---

(١) الفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء) ج٢ ص٤٤١.

الرواية قد لا يساعد على هذا الفهم لكلام عمار، لأن الأشتر «رحمه الله» قد ذكر أن الخارج من هذه البيعة العامة يعد طاعناً فيها «فلا تدعهم أو يبايعوا».

غير أن هذا التأمل في الكلام يعطي: أن الأشتر لم يخرج عن سياق كلام عمار في شيء.. وأنه يريد أن يقول: أن هؤلاء القوم لا يحق لهم الخروج من هذا البيعة، لأنها كانت بيعة عامة فقوله: الخارج منها (والضمير يعود للبيعة) طاعن علينا يدل على سبق الدخول فيها منهم.. فلا يجوز السماح لهم بالخروج مما هم فيه، لأن هذا الخروج يعد طعناً في البيعة، وتشكيكاً بصحتها وبشرعيتها..

٥ ـ وأما قوله «رحمه الله»: «فلا تدعهم أو يبايعوا»، فلعله قد تعرض للتصحيف من قبل الرواة، وأن الصحيح هو «يتابعوا» بدل «يبايعوا»، لأن عدم وجود النقط في السابق يجعل صورة هاتين الكلمتين واحدة.. ولو لم يكن كذلك لحصل الإختلاف بسبب قوله: أو يبايعوا.

٦ ـ وشاهد آخر أيضاً على ما نقول: هو قوله «رحمه الله»: الخارج منها، حيث لم يقل: الخارج عنها..

٧ ـ وشاهد آخر يدل على ذلك هو قوله «رحمه الله»: «وليس كل من يتثاقل عليك كمن يخف معك»، فإن هذا إنما يناسب التحرك معه «عليه السلام» لقتال الأعداء، فإن المتثاقل عن المسير معه إلى حرب عدوه ليس كالذي يخف معه..

٨ ـ أما الحديث عن موجدة الأشتر، فلا أثر له.. فإن قوله «رحمه الله»

عن أمير المؤمنين: وكان امرأً تهدى إليه النصائح، يدل على أنه لا زال يرى في أمير المؤمنين «عليه السلام» القدوة والمثل الأعلى، ولا يجد في نفسه عليه، بل هو لا يعتبر رده «عليه السلام» رداً للتضحية.

٩ ـ وأما كلام زياد بن حنظلة، فلم يظهر لنا مراده منه، ولعل فيه سقطاً أو تحريفاً.. ولعل.. ولعل..

غير أن الشعر المنسوب إلى زياد يشير إلى أن الكلام كان عن إجابتهم لعلي «عليه السلام» إلى قتال أعدائه، وأنهم يجيبون دعوته كأنهم دفاع بحر.. وليس المراد إجابتهم إلى البيعة، فإنهم هم الذين دعوه ليبايعوه، ولم يدعهم هو إلى بيعته.

رواية ابن أعثم، وما فيها:

إن ابن أعثم قد ذكر نفس هذه القضية، ولكنه اقتصر منها على ذكر سعد، فقال:

«**أقبل سعد بن أبي وقاص إلى علي بن أبي طالب «عليه السلام»، فقال:** يا أبا الحسن، والله ما أشك فيك أنك على حق، ولكني أعلم أنك تنازع في هذا الأمر. والذي ينازعك فيه هم أهل الصلاة، فإن أحببت أني أبايعك، فأعطني سيفاً له لسان وشفتان، يعرف المؤمن من الكافر، حتى أقاتل معك من خالفك بعد هذا اليوم..

فقال علي «عليه السلام»: يا ابن نجاح! يا سعد! أترى لو أن سيفاً نطق بخلاف ما نزل به جبرائيل «عليه السلام» هل كان إلا شيطاناً؟!

ليس هكذا يشترط الناس على واليهم. بايع، واجلس في بيتك، فإني لا أكرهك على شيء.

فقال سعد: حتى أنظر في ذلك يا أبا الحسن.

قال: فوثب عمار بن ياسر، فقال: ويحك يا سعد**!** أما تتقي الله الذي إليه معادك؟!

أيدعوك أمير المؤمنين إلى البيعة، فتسأله أن يعطيك سيفاً له لسان وشفتان؟!

أما والله، إن فيك لهنات.

ثم أنشأ عمار أبياتاً مطلعها:

قال سعد لذي الإمام وسعد في الذي قاله حقيق ظلوم..[1]

ونقول:

لا بأس بملاحظة ما يلي:

١ ـ اقتصرت هذه الرواية على ذكر سعد.. وصرحت بأن الكلام كان حول البيعة لا عن القتال.. فهل هي واقعة أخرى غير الواقعة المتقدمة التي أرسل فيها علي «عليه السلام» إلى حسان بن ثابت، وكعب بن مالك، وأسامة، وابن عمر، وابن مسلمة، فإنها كانت حين همَّ «عليه السلام» بالمسير إلى البصرة.. ثم نظر سعد في أمره، فرأى أن البيعة هي الخيار الصحيح له..

---

(١) الفتوح لابن أعثم ج٢ ص٢٥٨ و(ط دار الأضواء) ج٢ ص٤٤٢.

فإن كان الأمر كذلك.. فلماذا عاد سعد إلى تكرار طلبه السيف الناطق الذي أبطله له علي «عليه السلام»؟! ألا يعني ذلك: أن الأرجح هو أن رواية أبي مخنف تعرضت للتلاعب والتشويه؟!

٢ ـ إذا كان سعد لا يشك في أن علياً «عليه السلام» على الحق، فلا معنى لطلب السيف الناطق، لأنه «عليه السلام» هو الذي ينطق بالحق. فإن قال له: قاتل هؤلاء، فإن قدرت على قتل أحد منهم فاقتله. أغناه ذلك عن نطق السيف.

٣ ـ إن الله تعالى قد أمر سعداً وغيره بقتال البغاة، فقال: ﴿**وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي**﴾[1]، مع أن البغاة هم من أهل لا إله إلا الله أيضاً، فهل أعطى «عليه السلام» كل مسلم سيفاً ناطقاً يعرف المؤمن من الكافر منهم؟!

٤ ـ إن القتال الجائز ـ بل الواجب ـ لا ينحصر بقتال الكفار، بل يجب قتال البغاة، والمفسدين في الأرض. ويجب قتال المهاجم ودفعه عن النفس ولو أدى ذلك إلى قتله.

فهل لو هجم أحد المسلمين على سعد ليقتله أو ليسلبه ماله، هل يحتاج سعد إلى سيف ناطق يميز له المؤمن ليكف عنه، عن الكافر ليقاتله به؟! وممن سيأخذ هذا السيف؟!

٥ ـ لقد أفهم علي «عليه السلام» سعداً: أن السيف الذي ينطق قد

---

(١) الآية ٩ من سورة الحجرات.

ينطق بما يريده الرحمان. وقد ينطق بخلاف ما جاء به جبريل فيكون شيطانا، فكيف يميز سعد أحدهما من الآخر؟!

٦ ـ إنه «عليه السلام» قد ميز لسعد بين البيعة، وبين المشاركة بالقتال، وأفهمه أنهما أمران مختلفان، وواجبان مستقلان، فيمكن لسعد أن يبايع، ثم يقعد عن القتال بسبب عجز أو مرض، أو غير ذلك مما يسوِّغ القعود. وقد يقعد عن القتال عصياناً.. فلماذا يجمع بين معصيتين، ولا سيما بعد أن أمن من عقوبة علي «عليه السلام»، حين أخبره بأنه «عليه السلام» لا يكرهه على القتال معه، بايع أو لم يبايع؟! ولماذا قال: حتى أنظر في ذلك؟!

لا يعطي يداً في فرقة:

قيل لنافع: ما بال ابن عمر بايع معاوية، ولم يبايع علياً؟!

فقال: كان ابن عمر لا يعطي يداً في فرقة، ولا يمنعها من جماعة، ولم يبايع معاوية حتى اجتمعوا عليه[1].

ونقول:

أولاً: من أين علم ابن عمر أن بيعة علي «عليه السلام» ستكون من مصاديق إعطاء اليد في فرقة.

ثانياً: إنه حين باشر يزيد قتل الحسين «عليه السلام»، وكذلك حين استباح المدينة، وضرب الكعبة بالمنجنيق، فإن يد ابن عمر كانت مع يزيد،

---

(١) الإستيعاب ج٣ ص٤٧٢ و (ط دار الجيل) ج٣ ص١٤١٨.

فهل كانت في فرقة، أم في جماعة؟!

ثالثاً: إذا صح قولهم: إن ابن عمر لم يبايع أحداً طيلة حكومة علي «عليه السلام» وحكومة ولده الحسن «عليه السلام»، فلا بد أن نسأل: هل كان قد أخذ صكاً على الله تعالى بأن لا يميته طيلة تلك السنوات ميتة جاهلية؟! فإنه هو نفسه أحد رواة حديث: «من مات ولا إمام له مات ميتة جاهلية»[١].

رابعاً: هل تريث ابن عمر في بيعته لأبي بكر؟! أم سارع إليها، وهو يرى مخالفة علي «عليه السلام» وبني هاشم، وسعد بن عبادة وكثير من الصحابة، وبعد أن رأى ما يمارسونه من عنف ضد علي والزهراء «عليهما السلام»، وسواهما، بل استمر خلاف القبائل على أبي بكر، واستمر يحاربهم متهماً إياهم بالردة؟!

وهل لم يكن ابن عمر يعلم بأن الناس لم يجتمعوا على بيعة أبي بكر، ولا على بيعة عمر، بل انعقدت إمامة عمر بواحد، هو أبو بكر. وانعقدت خلافة عثمان بواحد هو ابن عوف؟!

وانعقدت إمامة أبي بكر بخمسة كما زعموا[٢].

---

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١٣ ص٢٤٢ والعثمانية للجاحظ ص٣٠١ وراجع: الفصول المختارة ص٢٤٥ ومجمع الزوائد ج٥ ص٢١٨ ومسند الطيالسي ص٢٥٩.

(٢) راجع: الغدير ج٧ ص١٤١ و ١٤٢ عن الأحكام السلطانية ص٤ وكتاب =

بل زعموا: أنها انعقدت بواحد، هو عمر[1].

خامساً: إن ابن عمر كان يقول: «أنا مع أهل المدينة، إنما أنا رجل منهم، وقد دخلوا في هذا الأمر، فدخلت معهم لا أفارقهم، فإن يخرجوا أخرج، وإن يقعدوا أقعد»[2].

وقد دخل أهل المدينة في بيعة علي «عليه السلام»، فلماذا لم يدخل معهم؟!

وقاتلوا مع علي «عليه السلام» الناكثين والقاسطين والمارقين، ولم يفعل ذلك ابن عمر.. أم أن كلامه هذا كان مجرد ذريعة!!

كما أنه بايع يزيد بن معاوية، ورفضه أهل المدينة بسبب أفاعيله، ولكن ابن عمر لم يتابعهم في ذلك، بل كان يتهدد أهله وأبناءه بالصيلم إن هم

= الأربعين للشيرازي ص٣٩٦ وطرق حديث الأئمة الإثنا عشر ص٢٦ والشافي في الإمامة ج١ ص٦.

(١) الجامع لأحكام القرآن ص٢٣٠ (ط دار إحياء التراث العربي ـ بيروت) ج١ ص٢٦٩ و ١٧٢ والغدير ج٧ ص١٤٣ والشافي في الإمامة ج١ ص٦ والمعيار والموازنة ص٤٧.

(٢) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٤٦ و ٤٦٠ و (ط مؤسسة ألأعلمي) ج٣ ص٤٦٦ والكامل في التاريخ ج٣ ص٣١٢ و ٣١٤ والفتنة ووقعة الجمل ص١٠٩ وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج٣٢ ص٤٦٠.

فعلوا كما فعل أهل المدينة[١].

ندم ابن عمر:

وقد رووا عن ابن عمر أنه كان يقول: ما آسى على شيء إلا على أني لم أقاتل مع علي الفئة الباغية..[٢].

والفئة الباغية على علي «عليه السلام» هم جميع من حاربوه «عليه السلام»، وقد دل قول رسول الله «صلى الله عليه وآله» لعمار «رحمه الله»:

---

(١) راجع: مسند أحمد ج٢ ص٤١٢ الحديث رقم ٥٧١٣ وص٣٠٤ رقم ٥٠٨٨ و (ط دار صادر) ج٢ ص٤٨ و ٩٦ والسنن الكبرى للبيهقي ج٨ ص١٥٩ وفتح الباري ج٨ ص٢٤٧ والغدير ج٧ ص١٤٦ وج١٠ ص٣٤ والفايق في غريب الحديث ج٢ ص١٩٦ والطبقات الكبرى لابن سعد ج٤ ص١٨٣ وطرق حديث الأئمة الإثنا عشر ص٢٨ وكشف الغمة ج١ ص١٢٤ وراجع: البداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي ـ بيروت) ج ٨ ص ٢٣٨.

(٢) راجع: أسد الغابة ج٤ ص١٠٩ والغدير ج١٠ ص٤٩ وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج١ ص٢٩١ وراجع ج٣ ص٣٣٩ والمستدرك للحاكم ج٣ ص٦٤٣ والإستيعاب ج٣ ص٨٣/ ١٦٣٠ و (ط دار الجيل) ج٣ ص١١١٧ وسير أعلام النبلاء ج٣ ص٢٣١ وأنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج٢ ص٤٠٤ وأعيان الشيعة ج١ ص٣٥٩ والنصائح الكافية لابن عقيل ص٤٠ وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج٨ ص٤٤٢ وج٣١ ص٣٥٢ وراجع: الطبقات الكبرى ج٤ ص١٨٧ وليس فيه كلمة «مع علي».

تقتلك الفئة الباغية، على أن معاوية وحزبه من الفئة الباغية بلا ريب.

مع أن حديث النبي «صلى الله عليه وآله» في عمار ينطبق على معاوية بصورة مباشرة.. ولكن بعضهم حاول التعمية على ذلك، فزعهم: أن الفئة الباغية هم خصوص الخوارج[1].

كما أن الآية الشريفة في سورة الحجرات تعم كل فئة تبغي على أختها، فلا فرق بين الناكثين والقاسطين والمارقين..

وأما ما زعمه بعضهم، من أن مقصود ابن عمر بالفئة الباغية هو الحجاج[2]، أو ابن الزبير[3]، فهو أكثر شذوذاً ووهناً.

إذ يضاف إلى ما ذكرناه آنفاً: أن الحجاج لم يحارب علياً، ولم يكن على عهده. كما أن ابن الزبير حين حارب علياً كان تابعاً.. ولم يكن رأساً، بل كان الرأس عائشة وطلحة والزبير. فلا بد أن يقصد أنه باغ على عبد الملك بن مروان.. ولم يكن علي «عليه السلام» على قيد الحياة في عهد عبد الملك، لتقع الحرب بينهما.

---

(١) راجع: فتح الباري ج١٢ ص٢٨٦ و (ط دار إحياء التراث العربي) ج١ ص٤٥١ وعمدة القاري ج٤ ص٢٠٩.

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد ج٤ ص١٨٥ و ١٨٧ وسير أعلام النبلاء ج٣ ص٢٣٢ وتاريخ مدينة دمشق ج٣١ ص١٩٧ وتاريخ الإسلام للذهبي ج٥ ص٤٦٥.

(٣) السنن الكبرى ج٨ ص٢٩٨ وسير أعلام النبلاء ج٣ ص٢٢٩ وتاريخ مدينة دمشق ج٣١ ص١٩٣ وتاريخ الإسلام للذهبي ج٥ ص٤٦٥.

من مات ولا إمام له:

وكيف يمكن أن يكون ابن عمر قد تخلف عن بيعة علي «عليه السلام» وهو الذي طرق الباب على الحجاج ليلاً ليبايع لعبد الملك، كي لا يبيت تلك الليلة بلا إمام، متذرعاً بأن النبي «صلى الله عليه وآله» قال: من مات ولا إمام له مات ميتة جاهلية.

فاحتقره الحجاج، واسترذل حاله، فأخرج رجليه من الفراش فقال: اصفق عليها.

أو قال له: أما يدي عنك ففي شغل، هاك رجلي فبايعها[١].

وحسب نص المعتزلي: إن الحجاج قال له: بالأمس تتأخر عن بيعة علي بن أبي طالب، مع روايتك الحديث ثم تأتيني الآن لأبايعك لعبد الملك؟!

أما يدي فمشغولة عنك، ولكن هذه رجلي فبايعها[٢].

وهذا من غرائب الأمور، فقد رأينا أن الحجاج ينتصر لعلي بن أبي طالب.

ما عشت أراك الدهر عجباً!!

---

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١٣ ص٢٤٢ والعثمانية للجاحظ ص٣٠١ والإيضاح لابن شاذان ص٧٣ والتعجب للكراجكي ص١٥٢ و ١٥٣ والصوارم المهرقة ص٩٦ والقول الصراح في البخاري وصحيحه الجامع ص١٦٩ والكنى والألقاب ج١ ص٣٦٣ وإحقاق الحق (الأصل) ص١٩٥.

(٢) الفصول المختارة ص٢٤٥ وجامع الشتات للخواجوئي ص١٦٧.

ابن عمر سيء الخلق:

وفي **الطبري**: أن علياً «عليه السلام» بعث إلى عبد الله بن عمر كميلاً النخعي، فجاء به، فقال: انهض معي.

فقال: أنا مع أهل المدينة، إنما أنا رجل منهم، وقد دخلوا في هذا الأمر فدخلت معهم، لا أفارقهم، فإن يخرجوا أخرج، وإن يقعدوا أقعد.

قال: فأعطني زعيماً بألا تخرج.

قال: ولا أعطيك زعيماً.

قال: لولا ما أعرف من سوء خلقك صغيراً وكبيراً لأنكرتني، دعوه فأنا به زعيم(١).

ونقول:

إن علينا أن لا نُغْفِل الأمور التالية:

١ ـ إن علياً «عليه السلام» لم يكن يريد إلا نصرة الإسلام، وتقوية شوكته، وتضييق السبل على ضعفاء البصيرة، لكي لا يقعوا في فخ أهل الضلال والانحراف، ويكونون من ثم من وسائل قوتهم، ومن أسباب تمكينهم من تحقيق مآربهم.

---

(١) تاريخ الأمم والملوك ج٤ ص٤٤٦ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٤٦٦ والكامل في التاريخ ج٣ ص٣١٢ وأعيان الشيعة ج١ ص٤٤٨ وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج٣٢ ص٤٦٠.

٢ ـ لا ضير في أن علياً «عليه السلام» قد أراد أن ينضم ابن عمر إليه أيضاً محبوا أبيه، فتخف بذلك وطأة أهل الباطل، ويضيق عليهم مجال حركتهم.

٣ ـ إن من الغرائب: أن نجد ابن عمر يتمترس وراء أهل المدينة، ويجهر بأنهم هم المعيار لمواقفه. مع العلم بأن جميع أهل الفضل والدين منهم كانوا إلى جانب علي «عليه السلام»، لم يخالفه إلا بعض أهل الأطماع، الذين لا أثارة لهم من علم، ولا يعرفون بالاستقامة، ولا يعدون من أهل المقام والكرامة.. فهو إذن يجعل رأيه تابعاً لآراء العوام، الذين غالباً ما يتخذون مواقفهم انقياداً لأهوائهم، واستجابة لشهواتهم.

٤ ـ حتى لو كان جميع أهل المدينة يقولون ما يخالف قول الله ورسوله، وقول وصيه، فالمعيار يجب أن يكون هو قول الله ورسوله، وقول وصيه دون سواه.

٥ ـ إن ابن عمر لم يأخذ بقول أهل المدينة حين خرجوا على يزيد يعترضون على فسقه وفجوره، بل وقف إلى جانب يزيد، ولم يرض بموقف أهل المدينة بأي حال.. مما يعني: أن المعيار لديه ليس قول أهل المدينة ومواقفهم، بل أهواؤه ومصالحه.

٦ ـ قد صرحت هذه الرواية: بأن علياً «عليه السلام»أرسل إلى ابن عمر فأحضره ليطلب منه أن ينهض معه لحرب الجمل، ولم يطلب منه أن يبايعه، وأنه إنما طلب منه الكفيل في هذه المناسبة..

وهذه الرواية تتوافق وتؤيد ما تقدم، من أن ابن عمر إنما امتنع عن

الخروج معه «عليه السلام» إلى الحرب، ولم يمتنع عن المبايعة له.

٧ ـ ويلاحظ هنا: قول الرواية: أنه حين امتنع عن الخروج معه طلب منه «عليه السلام» الحميل والكفيل، فرفض إعطاء ذلك، فوصفه «عليه السلام» بأنه سيء الخلق صغيراً وكبيراً، ثم قال «عليه السلام»: بأنه هو كفيله.. وإن هذا كله قد حصل حين امتنع من الخروج معه..

مع أنهم يقولون: إن ذلك كله قد حصل حين أحضره ليطلب منه أن يبايعه..

٨ ـ إن ذلك يدل على أن ثمة محاولة للتحريف والتزييف لإظهار عدم حصول إجماع على البيعة لعلي «عليه السلام».. وليخف بذلك ذنب معاوية وسائر من معه من الفئة الباغية.

٩ ـ إن نفس طلب الكفيل من الذين يطمحون إلى السلطان، أو من الذين يمكن أن يخدعهم الطامحون، ويتخذونهم وسيلة لمآربهم ـ إن نفس هذا الطلب ـ يفهم الجميع بأن علياً «عليه السلام» ليس غافلاً عنهم، وهو يعرف ما يفكرون به، أو يخططون له.. فلا يظنن أحد أنه يمكن أن يخدعه، أو أن يكون في منأى عن مراقبته «عليه السلام» لتحركاته..

ولن يكون علي «عليه السلام» متسامحاً مع أي كان من الناس إذا أراد أن يثير القلاقل، ويزيد البلايا والبلابل.

والشاهد على ذلك: أنه لا يتردد بطلب الكفلاء حتى من ابن عمر، وسعد بن أبي وقاص وغيرهما حين تلوح له أية بادرة من أي منهم. كما أنه إذا كان «عليه السلام» يرصد ويراقب حتى هؤلاء، فما بالك بغيرهم ممن

هم أقل شأناً في الناس.

اقتراح ابن عمر العجيب:

وروي: أن ابن عمر أتى علياً «عليه السلام» في اليوم الثاني من البيعة، فقال: إني لك ناصح، إن بيعتك لم يرض بها الناس كلهم، فلو نظرت لدينك، ورددت الأمر شورى بين المسلمين.

فقال علي «عليه السلام»: ويحك، وهل ما كان عن طلب مني؟! ألم يبلغك صنيعهم بي؟! قم يا أحمق، ما أنت وهذا الكلام؟!

فخرج ثم أتى علياً «عليه السلام» آتٍ في اليوم الثالث، فقال: إن ابن عمر قد خرج إلى مكة يفسد الناس عليك.

فأمر بالبعثة في أثره، فجاءت أم كلثوم ابنته، فسألته، وضرعت إليه فيه، وقالت: يا أمير المؤمنين! إنما خرج إلى مكة ليقيم بها، وإنه ليس بصاحب سلطان، ولا هو من رجال هذا الشأن، وطلبت إليه أن يقبل شفاعتها في أمره لأنه ابن بعلها.

فأجابها وكف البعثة إليه وقال : دعوه وما أراد.

ونقول:

تضمنت هذه الرواية أموراً هي التالية:

١ ـ إذا كان المعيار هو رضا الناس كلهم، فلماذا بايع أبا بكر؟! فإن الناس لم يرضوا به كلهم، ولم يبايعه سعد بن عبادة؟! ولماذا بايع عمر وعثمان، فإن خلافتهما مستندة إلى وصية أبي بكر؟! ولماذا بايع يزيد، فإن

الناس كلهم لم يرضوا به.

بل هم يقولون: إن خلافة أبي بكر قد انعقدت ببيعة اثنين، أو أربعة أو خمسة[١].

والاختلاف الموجود في الأمة إلى يومنا قد نشأ عن البيعة لأبي بكر، وصيرورته خليفة على النحو الذي يعرفه كل أحد.

٢ ـ قال ابن حجر: عن علي «عليه السلام»: بايعه المهاجرون والأنصار، وكل من حضر. وكتب ببيعته إلى الآفاق، فأذعنوا كلهم إلا معاوية في أهل الشام، فكان بينهم بعد ما كان[٢].

فدل هذا على أن جميع أهل الحل والعقد قد بايعوا علياً «عليها السلام»، فكان يجب على ابن عمر أن يبايع ويقاتل معاوية وغيره ممن خرج على علي «عليه السلام».

٣ ـ إن عمر بن الخطاب يقول: هذا الأمر في أهل بدر ما بقي منهم أحد، ثم في أهل أحد، ثم في كذا، وليس فيها لطليق ولا لمسلمة الفتح شيء[٣].

---

(١) جواهر الأخبار والآثار المستخرة من لجة البحر الزخار (مطبوع مع البحر الزخار) ج٦ ص٧١ والغدير ج٧ ص٩٣.

(٢) فتح الباري ج٧ ص٧٢ و (ط دار المعرفة) ج٧ ص٥٨ والغدير ج١٠ ص٢٩.

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد ج٣ ص٣٤٢ وتاريخ مدينة دمشق ج٥٩ ص١٤٥ والنصائح الكافية لابن عقيل ص١٩١ وفتح الباري ج١٣ ص٢٠٧ و (ط دار =

وقال: «إن هذا الأمر لا يصلح للطلقاء، ولا لأبناء الطلقاء»[١].

وكتب علي «عليه السلام» إلى معاوية: «واعلم أنك من الطلقاء الذين لا تحل لهم الخلافة، ولا تعقد معهم الإمامة، ولا يدخلون في الشورى»[٢].

وكتب ابن عباس إلى معاوية: ما أنت وذكر الخلافة؟! وإنما أنت طليق ابن طليق والخلافة للمهاجرين الأولين، وليس الطلقاء منها في شيء[٣].

= المعرفة) ج١٣ ص١٧٨ وأسد الغابة ج٤ ص٣٨٧ والغدير ج٧ ص١٤٤ وج١٠ ص٣٠ وكنز العمال ج١٢ ص٦٨١.

(١) الإصابة ج٢ ص٣٠٥ و (ط دار الكتب العلمية) ج٤ ص٧٠ والغدير ج٧ ص١٤٤ وج١٠ ص٣٠ وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج٥ ص٧٣٥.

(٢) الإمامة والسياسة ج١ ص٨١ و (تحقيق الزيني) ج١ ص٨٥ و (تحقيق الشيري) ج١ ص١١٤ والعقد الفريد ج٤ ص١٣٦ ونهج البلاغة الخطبة رقم ٤٣ والكتاب رقم ٦ والغدير ج١٠ ص٣٠ و ٣١٧ وراجع: مصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج٤ ص٢٤ وبحار الأنوار ج٣٢ ص٣٦٨ وج٣٣ ص٧٨ ونهج السعادة ج٤ ص٩١ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١٤ ص٣٦ وتاريخ مدينة دمشق ج٥٩ ص١٢٨ وصفين للمنقري ص٢٩.

(٣) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٨ ص٦٦ والدرجات الرفيعة ص١١٣ وصفين للمنقري ص٤١٥ وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج٣١ ص٣٧٣ والغدير ج١٠ ص٣٠ و ٣٢٥.

وفي كتاب آخر (فيما يظهر) من ابن عباس لمعاوية[١].

وقال المسور بن مخرمة لمعاوية: «وما أنت والخلافة يا معاوية؟! وأنت طليق وأبوك من الأحزاب؟! فكف عنا فليس لك قبلنا ولي ولا نصير الخ..»[٢].

وقال سعنة بن عريض لمعاوية: «منعت ولد رسول الله «صلى الله عليه وآله» الخلافة، وما أنت وهي، وأنت طليق ابن طليق»؟!‏[٣].

وقال عبد الرحمن بن غنم الأشعري لأبي هريرة، وأبي الدرداء: «وأي مدخل لمعاوية في الشورى، وهو من الطلقاء الذين لا تجوز لهم الخلافة الخ..»؟!‏[٤].

وقال صعصعة بن صوحان لمعاوية: إنما أنت طليق ابن طليق، أطلقكما

---

(١) الإمامة والسياسة ج١ ص٩٧ و (تحقيق الزيني) ج١ ص١٠٠ و (تحقيق الشيري) ج١ ص١٣٤.

(٢) الإمامة والسياسة ج١ ص٨٥ والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج١ ص٨٩ و (تحقيق الشيري) ج١ ص١١٩ والغدير ج٩ ص١٥٧ وج١٠ ص٣١.

(٣) الوافي بالوفيات ج١٦ ص٩٢ والنصائح الكافية لابن عقيل ص١٣٣ والغدير ج١٠ ص٣١ و ١٧٧ وعن قاموس الرجال ج٥ ص ٧٩ ـ ٨٠.

(٤) الإستيعاب (ط دار الجيل) ج٢ ص٨٥٠ و ٨٥١ وأسد الغابة (ط دار الكتاب العربي ـ بيروت) ج٣ ص٣١٨ وتهذيب الكمال ج١٧ ص٣٤٢ و ٣٤٣ والغدير ج١٠ ص٣١ و ٣٣١ و شيخ المضيرة أبو هريرة ص٢٣٠.

رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فأنى تصح الخلافة لطليق؟![١].

٤ ـ إن العدالة شرط في الإمامة بإجماع الأمة. ولو فسق بعد عقد الإمامة له، فقد قال الجمهور: إن إمامته تنفسخ أيضاً[٢]، فكيف يرضى ابن عمر بيزيد إماماً للأمة، وحاله ظاهر، لا سيما بعد قتله الإمام الحسين «عليه السلام»، وبعد وقعة الحرة، وبعد رميه الكعبة بالمنجنيق.. ولا يرضى بأمير المؤمنين «عليه السلام» إماماً وحاكماً؟!

والظاهر: أنه أراد أن يفي بتعهداته لمعاوية الذي أعطاه مائة ألف درهم لأجل البيعة لولده يزيد[٣].

---

(١) الغدير ج١٠ ص٣١ و ١٧٥ وخلاصة عبقات الأنوار ج٣ ص٢٦٨ وشيخ المضيرة أبو هريرة ص١٩٧ ومروج الذهب ج١ ص٧٨ و (ط السعادة سنة ١٣٧٧هـ) ج٣ ص٥٠ والنصائح الكافية لابن عقيل ص١٩٨ وصلح الحسن للسيد شرف الدين ص٢٦٩ و ٣٥٨.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ج١ ص٢٣٢ و (ط دار إحياء التراث العربي ـ بيروت) ج١ ص٢٧١ والغدير ج١٠ ص٣٢.

(٣) الكامل في التاريخ ج٣ ص٢١٤ و ٢١٥ و (ط دار صادر سنة ١٣٦٨هـ) ج٣ ص٥٠٦ وفتح الباري ج١٣ ص٦٠ وسير أعلام النبلاء ج٣ ص٢٢٥ والسنن الكبرى للبيهقي ج٨ ص١٥٩ وغريب الحديث للحربي ج٣ ص٩٦٢ والطبقات الكبرى لابن سعد ج٤ ص١٨٢ والغدير ج١٠ ص٢٣٠ وفلك النجاة لفتح الدين الحنفي ص٦٠.

٥ ـ إن ابن عمر يظهر لنا هنا في صورة الواعظ لأمير المؤمنين، وكأنه يريد أن يتهمه بأنه لم يهتم لدينه، حين قبل الخلافة، وقد كان الأحرى بابن عمر أن يتعلم كيف يكون طلاق المرأة قبل أن يتطاول على باب مدينة علم النبوة وأحد الثقلين اللذين لن يضل من تمسك بهما.

٦ ـ لا ندري أية شورى قصدها ابن عمر؟! هل هي شورى أبيه عمر؟! أم هي شورى العامة؟! أم هي شورى بمعنى الوصية التي جاءت بعمر؟! أم هي شورى الرجلين؟! أم الأربعة؟! أم الخمسة التي جاءت بأبي بكر؟! أم التي جاءت بعثمان؟!

ولماذا يريد إرجاع الأمر إلى الشورى، ولا يرجعه إلى أهل بدر، أو إلى أهل بدر وأحد، وبيعة الرضوان، أو إلى المهاجرين والأنصار؟!

ولكن ذلك لا يمنعنا من أن نسأل ابن عمر: هل الشورى التي قصدها ستخلو من الخلاف؟! وهل ستحقق إجماعاً أعظم من الإجماع الذي تحقق على البيعة لعلي أمير المؤمنين «عليه السلام».. فإن الإجماع الذي حصل عليه لا يمكن اللحاق به في أي وقت، ولم تبلغه أية بيعة، ولا وجد ما يدينه عبر العصور والدهور، ولأجل ذلك استنكر أمير المؤمنين «عليه السلام» كلامه، مذكراً إياه بهذه الحقيقة التي أشرنا إليها، فلاحظ قوله: «أولم يبلغك صنيعهم بي»؟!.

٧ ـ إن قول علي «عليه السلام» لابن عمر: قم يا أحمق يشير إلى أنه «عليه السلام» كان قاصداً لمضمون هذه الكلمة في ابن عمر كما اتضح مما سبق، ويؤكده: أن كل أحد حتى الطفل يدرك أن تخلي علي «عليه السلام»

عن الأمر سيضع الأمة على شفير الهاوية، وسينشأ عنه فتنة هائلة، لا تبقي ولا تذر، وإن من يشير بتصرف كهذا، لا بد أن يكون مصاباً في عقله، وفي مشاعره.

٨ ـ وما ذكرته الرواية من وساطة أم كلثوم لدى أبيها، بالكف عن ملاحقة ابن عمر، ربما يكون قد ألحق بالرواية لحاجة في النفس.

أولاً: لأن علياً «عليه السلام» إن كان يعرف أن ابن عمر ليس بصاحب سلطان، ولا من رجال هذا الشأن، وكان هذا هو السبب في كفه عنه، فلماذا أرسل لإرجاعه من الأساس؟!

وإن كان لا يعرف عنه ذلك، فلماذا لم يستفسر عن حاله قبل أن يرسل خلفه لإرجاعه؟!

ثانياً: إنه «عليه السلام» قد أرسل من يرد ابن عمر، لأنه يخشى أن يفسد عليه الناس، لا خوفاً من طلبه السلطة، والتصدي لشأن الحكم. فما معنى أن يكف عنه لمجرد أنه ليس بصاحب سلطان؟!

ثالثاً: إذا كان «عليه السلام» يرى أن ابن عمر أحمق، فهل يخاف منه على سلطانه؟! وإذا كان ـ كما قال علي «عليه السلام» ـ ليس هناك أي شيء له تلك القيمة، والجدارة للكلام في موضوع البيعة، فهل يخشى منه على سلطانه؟!

٩ ـ إن كلمة علي «عليه السلام» عن ابن عمر: لست هناك، ثم وصفه بالأحمق يدل على مدى ما كان لابن عمر من قيمة لدى علي «عليه السلام».

هذا بالإضافة إلى الشك في موضوع زواج عمر بأم كلثوم.

ابن عمر يفر إلى مكة:

قال البلاذري:

حدثنا عفان بن مسلم أبو عثمان، حدثنا الأسود بن شيبان، أنبأنا خالد بن سمير قال:

غدا علي على ابن عمر صبيحة قتل عثمان، فقال: أَيَّم أبو عبد الرحمان، أيم الرجل(١)، اخرج إلينا.

فقال له: هذه كتبنا قد فرغنا منها، فاركب بها إلى الشام.

فقال [ابن عمر]: أذكرك الله واليوم الآخر، فإن هذا أمر لم أكن في أوله ولا آخره، فلئن كان أهل الشام يريدونك لتأتينك طاعتهم، وإن كانوا لا يريدونك فما أنا براد منهم عنك شيئاً.

فقال: لتركبن طائعاً أو كارهاً.

ثم انصرف.

فلما أمسى دعا بنجائبه ـ أو قال: برواحله ـ في سواد الليل. فرمى بها مكة، وترك علياً يتذمر عليه بالمدينة(٢).

---

(١) كذا في النسخة، والظاهر: أن فيها تصحيف وحذف، وصوابه: مهيم أبو عبد الرحمان، مهيم الرجل؟! اخرج إلينا. فخرج [ابن عمر] إليه، فقال له: هذه كتبنا قد فرغنا منها... ومَهْيَم ـ كمقعد ـ: ما الذي أنت فيه؟! وما أمرك وشأنك؟!

(٢) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ص١١٨ و ١١٩.

ونقول:

١ ـ أليس غريباً أن نجد ابن عمر وأمثاله يتمرد على الله ورسوله ويخضعون لمن يظلم الناس، ويرتكب العظائم والجرائم، من أمثال الحجاج الذي رضي ابن عمر بأن يبايع رجله، بدلاً عن يده.

والحال أن الحجاج كان نادرة دهره في عسفه وظلمه، وجرأته على الله سبحانه.. وهو الذي رمى الكعبة بالعذرة بواسطة المنجنيق[١]، وحاول أن يضع رجله على مقام إبراهيم «عليه السلام» فزجره عن ذلك محمد بن الحنفية؟![٢].

ولكنهم يتمردون على أولياء الله، وأحبائه، ويعصون أمر وصيه، وإمامهم، وخليفة زمانهم، ومن بايعوه طوعاً.. ويريدون منه أن يعطيهم كل ما يطلبون، ويوافقهم في كل ما يحبون ويشتهون، ولا يريدون أن يطيعوه في شيء، ولا أن يعينوه ولو بكلمة.. بل هم يريدون إضعافه،

---

(١) عقلاء المجانين ص١٧٨ الفتوح لابن الأعثم ج٢ ص٤٨٦. وراجع: السيرة الحلبية (ط دار المعرفة) ج١ ص٢٩٠ والنصائح الكافية ص١٦٧ وسنن ابن ماجة ج١ ص٦٢٣ وتهذيب التهذيب ج٢ ص١٨٤ و ١٨٥ والوافي بالوفيات ج١١ ص٢٤٠.

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد ج٥ ص٨٤ و (ط دار صادر) ج٥ ص١١٣ والمصنف للصنعاني ج٥ ص٤٩ وربيع الأبرار ج١ ص٨٤٣ وسير أعلام النبلاء ج٤ ص١٢٦ وتاريخ الإسلام للذهبي ج٦ ص١٩٢.

وتوهين أمره وكسره، فراجع مواقف ابن عمر السلبية تجاه علي«عليه السلام».

٢ ـ إن ابن عمر لا يرضى بحمل كتاب من قبل علي «عليه السلام» لمعاوية، مع أن معاوية لا يجرؤ على الإساءة إليه ولو بكلمة، مراعاةً لمقام أبيه، ومعرفة منه بما يترتب على تلك الإساءة من سلبيات لا يجب أن يتورط فيها..

٣ ـ إن استدلال ابن عمر على علي «عليه السلام» لا وقع له، بل هو باطل من الأساس، فقد كان ابن عمر في أول هذا الأمر وفي آخره، فكان من حزب أبي بكر، ومن مؤيديه ومبايعيه، وكان تابعاً لأبيه عمر، ثم كان له دور في الشورى التي رتبها أبوه.. ثم كان مدافعاً عن يزيد، مهتماً بعدم إقدام أحد من أهل بيته على التخلي عن بيعته، بعد قتله الإمام الحسين «عليه السلام»، وكان من القاعدين عن حرب الناكثين، والقاسطين، والمارقين الذين أخبر عنهم رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وكان كذلك من المهتمين بالبيعة لعبد الملك بن مروان، ولو من خلال بيعته لرجل الحجاج، بالإضافة إلى أن سلبيته مع علي «عليه السلام» من شأنها أن تقوي خصوم علي على علي «عليه السلام».

٤ ـ إن علياً «عليه السلام» لم يطلب من ابن عمر أن يأتيه بطاعة أهل الشام، بل طلب منه أن يوصل كتابه إلى معاوية.

فما معنى قوله: «فلئن كان أهل الشام يريدونك لتأتينك طاعتهم، وإن كانوا لا يريدونك فما أنا براد منهم عنك شيئاً»؟!

٥ ـ يضاف إلى ذلك: أن قول ابن عمر هذا لا يصح، فإن الدعوة إلى الطاعة والبيعة لازمة، ولا ينتظر فيها ميل الناس، ومبادرتهم. لا سيما مع وجود من يزين للناس العصيان والتمرد من أمثال معاوية، الذي لا يتورع عن الخداع والمكر، الممارس له.

وقد أثبتت التجربة أن أكثر الناس همج رعاع، ينعقون مع كل ناعق، وأن ثمة من يسعى لحملهم على البيعة، لغير علي «عليه السلام»، لكي يقيدهم ويحجزهم بها عن الاستجابة لدعوة علي «عليه السلام».

وقد حصل نظير ذلك في السقيفة، حيث اعتذر الأنصار للسيدة الزهراء «عليها السلام» عن قعودهم عن نصرتها بسبق بيعتهم لأبي بكر.. فادعوا: أنهم يتحرجون من نقض بيعتهم، مع أن بيعتهم لعلي «عليه السلام» يوم الغدير قد سبقتها، ولم يتحرجوا من نقضها ببيعة السقيفة!!

٦ ـ وكان لا بد لعلي «عليه السلام» من أن يعلن لابن عمر أنه ليس فوق القانون، وأن الأحكام تجري عليه كما تجري على غيره، فكونه ابن الخليفة لا يعفيه من القيام بما أوجبه الله عليه، ولذلك قال له «عليه السلام»: « لتركبن طائعاً أو كارهاً»، فإن للإمام أن يجبر من يعصي الله على العودة إلى الطاعة، ولكن ابن عمر أصر على معصية الله بمعصية الإمام المفترض الطاعة، ولو بالفرار إلى مكة.

٧ ـ وأما تذمر علي «عليه السلام» على ابن عمر بعد فراره إلى مكة، فيهدف إلى فضح أمره، وتعريف الناس بسوء ما أتاه بامتناعه عن تلبية طلب إمامه، ثم بفراره منه إلى مكة.

وقد اختار ابن عمر مكة بالذات، لأنه يرى أن علياً «عليه السلام» لا يقصده فيها، لأنها حرم الله الآمن.

هل قعدوا عن البيعة أم عن القتال؟!:

قال أبو عمرو: «وتخلف عن بيعته نفر، فلم يكرههم، وسئل عنهم، فقال: أولئك قوم قعدوا عن الحق، ولم يقوموا مع الباطل»(١).

ونقول:

إن هذه الكلمة المنسوبة إلى أمير المؤمنين «عليه السلام» قد تبدو للوهلة الأولى غير مفهومة.. فهل المراد بالحق الذي قعدوا عنه هو البيعة له «عليه السلام»، أم المراد قعودهم عن نصرة عثمان؟!

فإن كان المراد بالحق هو بيعته «عليه السلام»، فقد عرفنا أن أحداً لم يتخلف عنها، وأن ما زعموه من ذلك فإنما هو إما تشويش على هذه البيعة، أو لعدم التفاتهم للمراد من النصوص التي تلقوها، أو لوقوعهم في الخطأ في فهمها. ثم جاء من بعدهم فتابعهم على هذا الخطأ، أو أنه أخذ بكلامهم لموافقته لهواه، أو لغير ذلك من أسباب..

وإن كان المراد بنصرة الحق هو نصرة عثمان، فنحن نعلم أن علياً «عليه السلام» لم ينصر عثمان إلا بمستوى النصيحة له ولقاتليه، ولم ير وجوب نصرته بأكثر من ذلك..

---

(١) تاريخ الخميس ج٢ ص٢٧٦ وذخائر العقبى ص١١١ وتهذيب الكمال ج٢٠ ص٤٨٧.

وكان يرى: أنه استأثر فأساء الإثرة، وجزعوا فأساؤوا الجزع.. ويقول: إن قتل عثمان لم يسره، ولم يسؤه.. وغير ذلك مما تقدم..

والحقيقة: هي أن انضمام هذا النص إلى النصوص الأخرى، يبين: أن مراده «عليه السلام» أنهم قعدوا عن قتال الناكثين والقاسطين والمارقين معه، وقتالهم حق وواجب في شرع الإسلام، لأنهم يخرجون على الإمام المنصوب من قبل الله، الذي بايع له المهاجرون والأنصار، وعامة المسلمين. فبيعته شرعية بجميع المقاييس، والخروج عليه بغي على الإمام يجب على المسلمين دفعه..

وأما كلمة «تخلف عن بيعته»، فهي من كلام الراوي. ولعله اشتبه عليه الأمر، أو انساق وراء أهل الأغراض والأهواء فيه، كما ذكرناه آنفاً.

الفصل الرابع:

البيعة بنظر علي عليه السلام..

بيعة علي عليه السلام وبيعة غيره:

وروي: أن مما قاله «عليه السلام» لأبي هريرة، وأبي الدرداء ليبلغاه إلى معاوية:

«إن عثمان بن عفان لا يعدو أن يكون أحد رجلين: إما إمام هدى حرام الدم، واجب النصرة، لا تحل معصيته، ولا يسع الأمة خذلانه. أو إمام ضلالة، حلال الدم، لا تحل ولايته ولا نصرته. [فلا يخلو من إحدى الخصلتين].

والواجب في حكم الله وحكم الإسلام على المسلمين بعد ما يموت إمامهم أو يقتل ـ ضالاً كان أو مهتدياً، مظلوماً كان أو ظالماً، حلال الدم أو حرام الدم ـ أن لا يعملوا عملاً، ولا يحدثوا حدثاً، ولا يقدموا يداً ولا رجلاً، ولا يبدؤوا بشيء قبل أن يختاروا لأنفسهم إماماً، عفيفاً، عالماً، ورعاً، عارفاً بالقضاء والسنة، يجمع أمرهم، ويحكم بينهم، ويأخذ للمظلوم من الظالم حقه، ويحفظ أطرافه، ويجبي فيئهم، ويقيم حجتهم، وجمعتهم، ويجبي صداقاتهم.

ثم يحتكمون إليه في إمامهم المقتول ظلماً [ويحاكمون قتلته إليه]، ليحكم بينهم بالحق: فإن كان إمامهم قتل مظلوماً حكم لأوليائه بدمه، وإن

كان قتل ظالماً نظر كيف الحكم في ذلك.

هذا أول ما ينبغي أن يفعلوه: أن يختاروا إماماً يجمع أمرهم ـ إن كانت الخيرة لهم ـ ويتابعوه ويطيعوه.

وإن كانت الخيرة إلى الله عز وجل، وإلى رسوله، فإن الله قد كفاهم النظر في ذلك الاختيار، [ورسول الله «صلى الله عليه وآله» قد رضي لهم إماماً، وأمرهم بطاعته واتباعه].

وقد بايعني الناس بعد قتل عثمان، بايعني المهاجرون والأنصار، بعد ما تشاوروا في ثلاثة أيام، وهم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان، وعقدوا إمامتهم، ولي ذلك أهل بدر، والسابقة من المهاجرين والأنصار، غير أنهم بايعوهم قبلي على غير مشورة من العامة [وإن بيعتي كانت بمشورة من العامة].

فإن كان الله جل اسمه قد جعل الاختيار إلى الأمة، وهم الذين يختارون وينظرون لأنفسهم. واختيارهم لأنفسهم ونظرهم لها خير لهم من اختيار الله ورسوله لهم، وكان من اختاروا وبايعوه بيعته بيعة هدى، وكان إماماً، واجباً على الناس طاعته ونصرته، فقد تشاوروا فيَّ واختاروني بإجماع منهم.

وإن كان الله عز وجل هو الذي [يختار، له الخيرة فقد] اختارني للأمة، واستخلفني عليهم، وأمرهم بطاعتي ونصرتي في كتابه المنزل وسنة نبيه «صلى الله عليه وآله»، فذلك أقوى لحجتي، وأوجب لحقي»[١].

---

(١) كتاب سليم بن قيس ج٢ ص٧٥٢ و ٧٥٣ ومصباح البلاغة (مستدرك نهج =

ونقول:

قد بين هذا النص أموراً هامة، لا بد من توفيرها بعد قتل الخليفة أو موته، وهي ترتبط بجهات ثلاث، وهي التالية:

١ ـ لزوم نصب الحاكم:

لا يجوز الفراغ في سدة الحكم، بل لا بد من المبادرة إلى ملئها، بل إن هذه المبادرة هي من أوجب الواجبات.. وقاعدة تقديم الأهم تقضي بذلك.

٢ ـ صفات الحاكم:

ذكر «عليه السلام» أن من صفات الإمام ما يلي:

ألف: العفة، وقد قدمها على العلم، لأن العلم إذا لم تهيمن العفة عليه، فإنه يصبح أداة لإيذاء الناس، والعدوان على كل ما يعود إليهم، واستغلالهم، واستعبادهم، وما إلى ذلك.

ب: العلم، فلا يجوز تولية الجاهل أمور الناس، لأنه يقودهم بجهله إلى الهلاك، ويوقعهم في المحذور.

ج: الورع عن المحارم، وعدم الانسياق وراء المغريات والشهوات.

د: المعرفة بالقضاء، ليتمكن الناس من حفظ الأنفس والأموال، وإعادة الحقوق لأصحابها، وتأديب المذنبين بالطريقة الصحيحة المشروعة.

هـ: أن يكون عارفاً بالسنة، ليستلهم منها سياساته في مختلف المجالات.

= البلاغة) ج٣ ص٢٧ و ٢٨ وبحار الأنوار ج٣٣ ص١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥.

٣ ـ مهمات الحاكم:

ثم ذكر مهمات ذلك الحاكم، فكان منها:

ألف: أن يجمع أمر الناس، ولا يدعهم متفرقين. بل إن بعض الحكام هم الذين يذكون الخلافات بين الناس لحفظ سلطتهم بزعمهم.

ب: أن يعمل على توطيد وترسيخ العلاقة والربط والتلاحم بين الناس.

ج: أن يأخذ للمظلوم حقه ممن ظلمه.

د: أن يحفظ أطرافهم.

هـ: أن يجبي فيأهم.

و: أن يقيم لهم حجهم، وجمعتهم، ويتولى هو رعايتهم الدينية، ويهتم بأدائهم لعبادتهم على الوجه الصحيح.

ز: أن يجبي صدقاتهم..

لماذا يتحاكمون؟!:

فإذا قتل الخليفة، ويراد محاكمة قتلته، فذلك يحتم نصب الخليفة الجامع للشرائط المذكورة آنفاً، لأداء مهمات ذكرت، فإذا توفرت هذه الشروط، فإنهم يحتكمون إليه في إمامهم المقتول، ليحكم بينهم بالحق.

فإن كان ذلك الخليفة قتل مظلوماً حكم لأوليائه بدمه.

وإن كان قتل وهو لهم ظالم مستحق للقتل نظر كيف يكون الحكم في تلك الواقعة. هذا كله إن كانت إليهم الخيرة في اختيار الإمام.

أما إن كانت الخيرة في الإمام إلى الله تعالى، فإن المطلوب منهم هو مجرد الطاعة للذي اختاره الله تعالى ورسوله «صلى الله عليه وآله» لهم.

مقايسة بين بيعة علي عليه السلام وبيعة غيره:

ثم ذكر «عليه السلام»: أن بيعته قد حصلت على جميع العناصر التي تؤكد شرعيتها، مهما اختلفت الأنظار في مناشيء الشرعية. فامتازت بذلك على كل بيعة غيرها.

فقد بايعه ليس فقط رجلان، أو بضعة رجال من أهل الحل والعقد، وليس فقط أهل بدر، أو أهل بيعة الرضوان، أو هما معاً، أو السابقون من المهاجرين والأنصار، بل بايعه جميع الأنصار، وبايعه أهل السابقة والفضل من المهاجرين وبايعه أهل الحرمين، وبايعه الذين بايعوا أبا بكر، والذين بايعوا عمر، والذين بايعوا عثمان.

وقد بايعه هؤلاء، مع الفوارق التالية:

أولاً: إن البيعة له كانت عن روية وتبصرٍ، وتأمل منهم، استمر خمسة أيام، ولم تكن مجرد ردة فعل غير مدروسة ولا ناضجة، ولا مسؤولة بخلاف البيعة لغيره، فإنها لم تكن كذلك..

ثانياً: إنها كانت على غير رغبة منه «عليه السلام» ولا سعي.. بل كان لها كارهاً، بخلاف غيره ممن سبقه، فإن رغبته، واندفاعه للبيعة له كانت ظاهرة، بل بلغ بهم الأمر حد استعمال العنف، فضلاً عن التخويف، والتهديد، والترغيب، والرشوة، وما إلى ذلك..

ثالثاً: إن المخالفين للبيعة لغيره كانوا أفاضل الناس، وأهل الدين

والعقل الراجح، وأهل الاستقامة، والعلم والمعرفة، والزاهدين في الدنيا، ولم يكن حال المخالفين لبيعته كذلك..

رابعاً: إن البيعة له «عليه السلام» قد روعي فيها أن تكون الخلافة لمن هو القمة في جامعيته للشرائط المعتبرة في الحاكم.. وقد أظهرت الوقائع أن البيعات الأخرى لم تكن ـ عموماً ـ موفقة في توفير الحد الأدنى من تلك الشرائط، فضلاً عن أقصاها..

خامساً: إن البيعة لغيره اقتصرت على أشخاص أو فئات بعينها، ولم يشارك العامة في الاختيار والرضا فيها، أما البيعة له فقد توفر لها عنصر المشاركة لمختلف الفئات والطبقات، في الرأي، وفي الإختيار، والرضا..

وقد سجل «عليه السلام» هذه الملاحظة بصراحة في كلمته التي نحن بصدد الحديث عنها.

فاجتمع النص الإلهي والنبوي الصريح، مع البيعة في يوم الغدير، ثم مع البيعة بعد قتل عثمان، مع اختيار العامة ورضاهم، بما فيهم أهل بدر، وأهل السابقة، إلى غير ذلك مما تقدم..

سادساً: لقد تحقق الإجماع على البيعة لعلي «عليه السلام»، ولم يتوفر ذلك لأية بيعة أخرى غيرها.

المعيار هو النص، وليس الناس:

إنه «عليه السلام» قد بيّن عدم صحة تصدي الناس لعقد الإمامة، سواء أكانوا من أهل الحل والعقد ـ كما يزعمون ـ أم كانوا من غيرهم. فإن

الأمر لله يجعله حيث يشاء، لأن معنى جعل الاختيار للناس، هو أن يكون اختيارهم ونظرهم لأنفسهم خير لهم من اختيار الله ورسوله لهم..

وهذا ما لا يمكن لمسلم أن يتفوه به، فضلاً عن أن يرضاه ويتبناه..

قياس الأولوية:

إنه «عليه السلام» بعد أن ذكر ذلك كله، جعله ركيزة لقياس الأولوية، الذي هو من الظهورات التي يعتمد عليها في مقام التخاطب، فإذا قال الله للولد عن والديه: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾[1]. فُهِمَ من ذلك حرمة ضربهما أيضاً، فكيف بقتلهما؟!

والأمر هنا أيضاً كذلك، فإن البيعة لأمير المؤمنين «عليه السلام»، إذا كانت منصوصة من الله ورسوله، ومجمعاً عليها من الناس، وقد شارك في الاختيار والرضا جميع الفئات والطبقات، وكانت عن تأمل وروية وتعقل من الجميع، وشارك فيها السابقون الأولون، وأهل بدر، والمهاجرون والأنصار وغيرهم ـ نعم، إذا كان الأمر كذلك ـ فطاعته «عليه السلام» أولى من طاعة من يُبَايَعُ بالطريقة الفاقدة لأكثر أو لجميع هذه العناصر.

الخيار للناس قبل أن يبايعوا:

وقال الشعبي: لما اعتزل سعد، ومن سميناه أمير المؤمنين «عليه السلام»، وتوقفوا عن بيعته، حمد الله وأثنى عليه، ثم قال:

---

(١) الآية ٢٣ من سورة الإسراء.

أيها الناس، إنكم بايعتموني على ما بويع عليه من كان قبلي، وإنما الخيار للناس قبل أن يبايعوا، فإذا بايعوا فلا خيار لهم.

وإن على الإمام الاستقامة وعلى الرعية التسليم. وهذه بيعة عامة من رغب عنها رغب عن دين الإسلام، واتّبع غير سبيل أهله.

ولم تكن بيعتكم إياي فلتة، وليس أمري و أمركم واحداً، وإني أريدكم لله، وأنتم تريدونني لأنفسكم. وأيم الله لأنصحن للخصم، ولأنصفن للمظلوم.

وقد بلغني عن سعد، وابن مسلمة، وأسامة وعبد الله، وحسان بن ثابت، أمور كرهتها. والحق بيني وبينهم(١).

ونقول:

١ ـ إن كلام علي «عليه السلام» هنا يدل على أن اعتزال سعد، وابن عمر، وابن مسلمة، وحسان بن ثابت، وأسامة لم يكن عن البيعة، بل كان عن امر تفرض عليهم البيعة القيام به..

إذ هو يقول لهم: إنكم بعد أن بايعتم لا يحق لكم الاعتزال وعدم القيام بما يجب عليكم القيام به.. وإنما يحق لكم هذا قبل أن تبايعوا، أما بعد البيعة فلا خيار لكم.

---

(١) بحار الأنوار ج٣٢ ص٣٣ والإرشاد للمفيد ص١٣٠ في الفصل رقم١٦ و (ط دار المفيد سنة ١٤١٤هـ) ج١ ص٢٣٤ ونهج السعادة ج١ ص٢٠٨ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج١ ص١٩٦ وأعيان الشيعة ج١ ص٤٤٤.

وهذا يؤيد بل يدل على صحة قول المفيد وغيره: إنهم قد بايعوا، ولكنهم رفضوا المسير معه للقتال. وطلب أحدهم سيفاً له لسان وشفتان يميز بين المؤمن والكافر..

وزعم آخر: أن النبي «صلى الله عليه وآله» أوصاه بأن يتخذ سيفاً من خشب، ويجلس في بيته، ولا يقاتل أحداً.. وما إلى ذلك..

٢ ـ إن امتناعهم عن القتال معه يدل على أنهم يريدونه «عليه السلام» لأنفسهم، ولا يريدون ببيعتهم له تحقيق رضا الله تعالى من خلال طاعة أوامره والذب عن دينه وعن عباده..

٣ ـ إنهم حين بايعوه وأوجبوا على أنفسهم طاعته، قد أطلقوا هذه البيعة لتشمل جميع الموارد، ولم يستثنوا منها القتال ولا غيره.. تماماً كما بايعوا أبا بكر وعمر، وعثمان من قبل.. فإنهم لم يستثنوا موضوع القتال..

وحين دعاهم أبو بكر وعمر وعثمان إلى المشاركة في الحروب لم يقولوا لهم: إن رسول الله «صلى الله عليه وآله» أمرهم باتخاذ سيف من خشب، والجلوس في بيوتهم.. ولم يطلبوا منهم سيوفاً لها لسان وشفتان لتخبرهم بالمؤمن فيتركونه، وبالكافر فيقتلونه..

وهذا معنى قوله «عليه السلام»: «إنكم بايعتموني على ما بويع عليه من كان قبلي».. فما معنى هذا التمييز منهم بينه «عليه السلام» وبين من سبقه، فيطيعونهم، ويعصونه. ويطلقون بيعتهم وطاعتهم لهم.. ثم يشترطونها ويستثنون فيها بعد إطلاقها معه؟!.

٤ ـ ثم ذكر «عليه السلام» قاعدة كلية صحيحة، تنظم العلاقة بين

الحاكم والرعية، ولا بد من مراعاتها بين الحاكم والمحكوم.. وهي: أن على الحاكم أن يستقيم على جادة الحق، وعلى المحكوم الطاعة والتسليم.

والمفروض: اعتراف الجميع باستقامته «عليه السلام» على طريق الهدى والحق، بل هم يقولون: إنه «عليه السلام» أفضل هذه الأمة وأعلمها. وقد أخبرهم نبيهم: بأنه «عليه السلام» مع الحق ومع القرآن، والحق معه، والقرآن معه..

فهل هناك استقامة أبين وأظهر من هذه الاستقامة، فأين هي الطاعة منهم.

٥ ـ وقد أقر «عليه السلام» قاعدة هامة مفادها: أن من رغب عن البيعة العامة، رغب عن دين الإسلام، واتبع غير سبيل أهله..

وذلك لأنه إذا كان المطلوب بالبيعة العامة هو حفظ الكيان العام، مقدمة لحفظ دين الله تبارك وتعالى، وكان الإخلال بالبيعة العامة وما يلزم منها يعطي الفرصة لأعداء هذا الدين، ليوردوا عليه ضربتهم القاصمة، فذلك يعني التخلي منهم عن هذا الدين، والرغبة عنه..

وإذا كان سبيل أهل الإسلام هو أن يؤسسوا وينشئوا الكيان الذي يحفظ وحدتهم، ويزيد من قوتهم، ويؤكد عزيمتهم. والإلتزام بلوازم البيعة هو أحد سبل ذلك، فإن التخلف والرغبة عنها اتباع لغير سبيل أهل الإسلام..

وهذا يؤكد لزوم التدقيق في أية حركة وموقف في هذا الإتجاه.. وأنه لا مجال للحياد. ولا يوجد خيط رمادي، بل هو إما أبيض أو أسود.. وتصبح

القضية مرددة بين خيارين لا ثالث لهما.

فإما البيعة والإلتزام بما تلزم به وحفظ الدين بها، واتباع سبيل المؤمنين، والكون في معسكر الإسلام..

وإما الخروج عن هذا الدين، واتباع سبيل غير المؤمنين..

وتصح هنا القاعدة التي تقول: من لم يكن لنا فهو علينا.. ولا يوجد خيار آخر أبداً، وتبطل مقولة: «لا لنا ولا علينا».

٦ ـ ثم إنه «عليه السلام» قد استنتج أن موقف سعد، وابن مسلمة، وأسامة، وحسان، وابن عمر، في دائرة الباطل..

ولأجل ذلك قال: «والحق بيني وبينهم»، ليشير إلى القاعدة القرآنية التي تقول: ﴿**فَمَاذَا بَعْدَ الحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ**﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿**وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ**﴾[٢]، وآيات كثيرة أخرى..

فإذا لم يكن هؤلاء في دائرة الحق، فهم وفق النص القرآني في الدائرة الأخرى، وهي الباطل لا غير..

٧ ـ وقد ظهر: أن قول الشعبي: إنه «عليه السلام» قال كلماته هذه حين بلغه أن سعداً وابن عمر، ومسلمة، وحساناً وأسامة قد توقفوا عن بيعته، غير دقيق. بل هو كلام قاله بعد أن توقفوا عن الخروج معه للقتال، بعد بيعتهم له..

---

(١) الآية ٣٢ من سورة يونس.

(٢) الآية ٢٤ من سورة سبأ.

ولعل الرواية قد تعرضت لتحريف متعمد، أو ناتج عن سوء فهم، بسبب الشائعات والشبهات التي كانت تثار ضده «عليه السلام» في أكثر من اتجاه..

هل ندم علي عليه السلام؟!:

ورووا عن علي «عليه السلام» أنه قال: «لو ظننت أن الأمر يبلغ ما بلغ ما دخلت فيه»[١].

ونقول:

إن هذه الأباطيل لا يمكن ان تخدع أهل الحق، وهم يعلمون أن الهدف منها هو بلبلة الأفكار، وتسميمها تجاه علي «عليه السلام»، ونحن نلاحظ هنا ما يلي:

١ ـ إن هذا النص المزعوم يريد أن يبطل جميع ما صدر عن علي «عليه السلام» من أخبار عن الغيب، تدل على أنه «عليه السلام» كان عالماً بأدق تفاصيل ما يجري قبل وقوعه.

٢ ـ إنهم يريدون الإيحاء بأنه «عليه السلام» هو الذي يقرر الدخول في أمر الخلافة وعدمه، وأنه لم يكن لديه أوامر محددة يعمل بموجبها، ولا كان يعمل بوصية رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ولا كان منصوصاً عليه من الله ورسوله.

(١) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج٢ ص٢١٣.

٣ ـ إنهم يريدون التسويق لمقولة: أنه «عليه السلام» كان قاصر النظر في السياسة، ولم يكن يعرف طموحات معاوية، وطلحة والزبير، وعائشة، وعداواتهم له، وأنهم لا يرضون منه بالحق والعدل، بل هم سوف يواجهونه بالحرب إن لم يحصلوا على ما يريدون، ولم يستطع أن يحسب الأمور حساباً دقيقاً يمكنه من استشراف الأحداث قبل وقوعها.

٤ ـ إنه «عليه السلام» قد أقدم على أمر أوجب له الندم، فدل ذلك على أنه لم يكن مسدداً ولا معصوماً، ولا منزهاً عن الخطأ. فها هو يخطئ في تقدير الأمور، فيدخل فيها، ثم يكتشف خطأه ويندم..

٥ ـ ويكذب ذلك كله: أن علياً «عليه السلام» قد أخبرهم قبل أن يدخل في الأمر: بأنهم مقدمون على أمر له وجوه وألوان.. وبأنهم يواجهون فتناً مقبلة عليهم كقطع الليل المظلم، فما معنى القول هنا: بأنه لم يكن يعلم بأن الأمور تبلغ ما بلغت؟!

بل هو قد أخبر بما يكون من طلحة والزبير، ومعاوية، ومن الخوارج بالتفصيل.. وكان «عليه السلام» والناس كلهم يعلمون أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» قد عهد إليه بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين الذين وصفهم بأنهم شر أهل الأرض، ولا يقتلهم إلا خير خلق الله.

الفهارس:

١ ـ الفهرس الإجمالي

٢ ـ الفهرس التفصيلي

١ ــ الفهرس الإجمالي

٢ ـ الفهرس التفصيلي

الفصل الثالث: علي عليه السلام وقتل ودفن عثمان..

القسم الثالث: خـــلافـــة علي عليه السلام

الباب الأول: البيعـــــة..

الفصل الأول: بعد قتل عثمان.. وقبل البيعة..

الفصل الثاني: لماذا يمتنع علي عليه السلام؟!

الفصل الثالث: البيعة وتاريخها..

الفصل السادس: المزيد من تفاصيل البيعة!!

الفصل السابع: أفراح، وتهاني..

الباب الثاني: وقفات لا بد منها..

الفصل الأول: خلط الغث بالسمين..

الفصل الثاني: لا طمع ولا إكراه..

الفصل الثالث: لم يتخلف أحد..

الفصل الرابع: البيعة بنظر علي عليه السلام..